

**آفاق الإصلاح السياسي
فى العالم العربي**

الكتاب: آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي

تقديم: سالي سامي

سلسلة: قضايا الإصلاح (٢٦)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العنوان: (٢ شارع عبد المجيد الرمالي -

الدور السابع - شقة رقم ٧١ - باب اللوق - القاهرة

ت: ١١٢ (٢٧٩٥١) (٢٠٢+) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢+)

العنوان البريدي: ص.ب: ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org

التدقيق اللغوي: عثمان الدلنجوي

إخراج فني وغلاف: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠١١ / ٣٥٤٧

التزقيم الدولي:

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشؤون الفنية

ط ١ - القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،

٢٠١١.

١٧٦ ص؛ ٢٠ سم - (سلسلة قضايا الإصلاح، ٢٦)

سالي سامي (تقديم)

العنوان: آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قضايا الإصلاح
(٢٦)

آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي

اجتماع مواز لمنتدى المستقبل

القاهرة - ٢٧-٢٨ يوليو ٢٠١٠

أندرو ألبرتسون	بهي الدين حسن
رجب سعد طه	زياد عبد التواب
د. عبد العزيز النويضي	عصام الدين محمد حسن
كريستينا كوتش	د. مجدي عبد الحميد
د. محمد أحمد المخلافي	نيـل هيـكس

تقديم

سالي سامي

بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط

MEPI





مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (إيفكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

مدير المركز
بهي الدين حسن

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

فهرس

٧	تقديم
١٩	الفصل الأول: آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي
	١ - ماذا بقى من قوة الدفع لمبادرات الإصلاح؟ إطلالة على وضعية حقوق الإنسان
٢١	خلال ٢٠١٠ / عصام حسن
٣٩	٢ - أي مستقبل لمندى المستقبل؟ / بهي الدين حسن
٤٥	٣ - التحالفات السياسية: المدنية وفرص التغيير (حالة مصر) / د. مجدي عبد الحميد
٦٧	٤ - التحالفات السياسية: المدنية وفرص التغيير (حالة المغرب) / د. عبد العزيز النويضي
٧٩	٥ - التحالفات السياسية: المدنية وفرص التغيير (حالة اليمن) / د. محمد أحمد المخلافي
١٠٣	الفصل الثاني: أي دور للمجتمع الدولي
	١ - المصالح الأوروبية والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا /
١٠٥	كريستينا كوتش
	٢ - سياسات الولايات المتحدة تجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي /
١١١	أندرو ألبرتسون
١٢٥	٣ - أي دور للأمم المتحدة في المنطقة العربية / زياد عبد التواب
١٤١	٤ - دور الحكومة الأمريكية في تعزيز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة / نيل هيكس
١٤٩	الفصل الثالث: التقرير الختامي والتوصيات
١٦٣	ملاحق:
	١) على «مندى المستقبل» أن يتحول من «نادي للمناقشة» إلى دفع الإصلاح السياسي في
١٦٥	العالم العربي (بيان صحفي)
١٦٩	٢) أجندة الاجتماع

تقديم

يضم هذا الكتاب الأوراق البحثية التي تم عرضها خلال اجتماع المجتمع المدني الموازي "لمنتدى المستقبل" في القاهرة يومي ٢٧ و ٢٨ يوليو ٢٠١٠، تحت عنوان "آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي"، وحضره ممثلو المجتمع المدني في العالم العربي، ونظراؤهم من أوروبا والولايات المتحدة، وأكاديميون، وخبراء إعلام وصحفيون. وقد جاء ذلك الاجتماع في إطار التحضير "لمنتدى المستقبل" السابع الذي يعقد في يناير ٢٠١١ بدولة قطر^١.

وقد خلص الاجتماع إلى توجيه عدة توصيات إلى الحكومات المكونة "لمنتدى المستقبل"، لعرضها خلال جلسات "منتدى المستقبل".

(١) تم التخطيط لعقد القمة في نوفمبر ٢٠١٠، ولكن تم إرجاؤها بعد ذلك إلى يناير ٢٠١١.

ويأتي كل من الاجتماع الموازي وهذا الكتاب بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار مشروع يسعي إلى معالجة التدهور الخطير والمستمر لوضع حقوق الإنسان في العالم العربي، وكذا إخفاق النضال الداخلي والجهود الدولية والضغط الذي تتم ممارسته لإحداث تغيير سياسي ذي مغزى. وكان من أهم أهداف الاجتماع هو أن يتناول المشاركون التحديات والمعوقات البارزة التي تعترض سبيل الإصلاح السياسي في العالم العربي. وبالفعل قام المشاركون بمناقشة سبل تدعيم دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح، ووضع حقوق الإنسان في المنطقة، والسياسات الخاصة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. وقد اتضح من المناقشات والأوراق التي تم عرضها أن التفاؤل المحيط بإنشاء المنتدى في عام ٢٠٠٤ قد انتهى أمره. وقد حمل المشاركون المسؤولية الأكبر لهذا الفشل على مجموعة دول الثمانية، التي بدا أنها -على نحو ضمني أو صريح- سمحت للحكومات العربية وممثليها بعرقلة وظائف المنتدى.

وقد شهد عام ٢٠١٠ تدهورا شديدا في حالة حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، في حين استمر المجتمع الدولي، ولاسيما مجموعة دول الثمانية في غض الطرف عن الإصلاح السياسي المطلوب بشدة في المنطقة. وقد كانت الانتقادات الموجهة للسياسات والإجراءات القمعية المتصاعدة في أنحاء المنطقة نادرة وفاترة بل شكلية لدرجة تجعلها بلا أثر. وفي بعض الأحيان، تمت مناصرة هذه السياسات القمعية علانية، ودعمها من قبل مجموعة دول الثمانية. وقد اتضح خلال الأعوام الستة الأخيرة، خاصة خلال ٢٠١٠ - وهو العام الذي شهد إجراء الانتخابات العامة في العديد من دول المنطقة - أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية قد فقدت الاهتمام بالإصلاح الديمقراطي في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ازدادت المطالبة بالتغيير،

والإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، مع استمرار المجتمع المدني والحركات والمجموعات السياسية في المطالبة بالإصلاح وفضح انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم، بيد أنها لم تلق إلا القبضة الحديدية على نحو متزايد - أحياناً دموية وقاتلة - دون محاسبة.

فعلى سبيل المثال، عملت الحكومة اليمنية على تصعيد العنف الذي ترعاه الدولة ضد المعارضة والحركات الاجتماعية، خاصةً في الجنوب. كما تعرض مدافعون عن حقوق الإنسان للخطف، والاعتقال التعسفي، والتعذيب والمحاكمة. وقد تم الحكم على أحد أعضاء المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية بالسجن لمدة ثماني سنوات بعد أن أدانته إحدى محاكم أمن الدولة بالانتساب إلى جماعة مسلحة. وفي تونس، تصاعدت وتيرة المضايقات والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان، وصل الأمر إلى حد خطف الناشطين والصحفيين، والتعدي عليهم بدنياً. وما زالت المنظمات الحقوقية تحت الحصار، ولا يزال الناشطون يخضعون لرقابة أمنية شديدة، مما يحد من تحركاتهم في بعض الأحيان داخل الدولة ويحول دون دخولهم إلى مكاتبهم. إن القانون الذي صدر حديثاً والذي يُجرّم "الأشخاص الذين يتعمدون الاتصال بوكلاء لدولة أجنبية أو مؤسسة أو منظمة أجنبية للتحريض على الإضرار بالمصالح الحيوية لتونس وبأمنها الاقتصادي" يستهدف أساساً الناشطين من مجموعات حقوق الإنسان التونسية الفاعلة على المستويين الدولي والإقليمي. وفي المغرب، طالما تم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاكمتهم؛ بسبب قيامهم بأنشطة حقوقية. كما يتم استهداف الناشطين من الصحراء الغربية على نحو خاص. وتم استهداف الأفراد المنتمين للجمعية المغربية لحقوق الإنسان من خلال القبض عليهم ومحاكمتهم لمشاركتهم في الاحتجاجات الاجتماعية والعمالية. وقد أيدت إحدى محاكم الاستئناف مؤخراً حكماً بالحبس

لمدة ثلاث سنوات على رئيس جمعية حقوق الإنسان بمنطقة الريف، وهي جمعية نشطة في الدوائر الأمازيغية.

ومنذ الاجتماع الموازي الذي انعقد في يوليو ٢٠١٠، شهدت المنطقة مزيداً من التدهور فيما يتعلق بكل من الإصلاح السياسي واحترام معايير حقوق الإنسان. ويكفي النظر إلى التدهور الحادث في كل من البحرين ومصر باقترابهما من الانتخابات العامة كأمثلة واضحة على كيفية تكثيف الدولة لحماتها الموجهة ضد جماعات المعارضة والحريات العامة، بينما ظلت مجموعة دول الثمانية، ولاسيما الولايات المتحدة صامته إزاء ما يحدث.

وفي أثناء الاستعداد للانتخابات البرلمانية والبلدية بالبحرين في أكتوبر ٢٠١٠، عملت السلطات البحرينية على تكثيف حملاتها على المعارضة والمجتمع المدني^١. فمُنذ أغسطس ٢٠١٠، شنت السلطات حملة واسعة النطاق من الاعتقالات الجماعية للمدافعين عن حقوق الإنسان البارزين، والناشطين السياسيين ورجال الدين الشيعية.

(١) لمزيد من المعلومات عن الحملة الموجهة ضد الأصوات المعارضة في البحرين منذ أغسطس وحتى اليوم، يرجى قراءة:

٨ أغسطس ٢٠١٠، البحرين: باقتراب الانتخابات، بلغت الحملات ضد المعارضة والناشطين الحقوقيين ذروتها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

<http://www.cihrs.org/English/NewsSystem/Articles/2668.aspx>

١٧ أغسطس ٢٠١٠، البحرين تكثف حملاتها ضد الناشطين ورجال الدين، منظمة العفو الدولية - <http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/bahrain-intensifies-crackdown-activists-and-cle>

18-08-2010-ics، ١٩ أغسطس ٢٠١٠، العقوبات الملكية بتوجيه حملات ضد المعارضة السياسية ومناصري حقوق الإنسان في البحرين، مركز القاهرة لدراسات

حقوق الإنسان <http://www.cihrs.org/English/NewsSystem/Articles/2662.aspx>

٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، البحرين: الانتخابات تتم أثناء الحملة، هيومن رايتس ووتش <http://www.hrw.org/en/news/2010/10/20/bahrain-elections-take-place-amid-crackdown>

وقد استمرت حملة الاعتقالات خلال شهر سبتمبر ٢٠١٠ باعتقال المدون علي عبد الإمام يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠١٠، كما تم القبض خلال الشهر نفسه على عدد كبير من الأفراد الآخرين الأقل شهرة. ووجه للمعتقلين تهمة التحريض ضد الحكومة والإساءة للوطن في الخارج، إلى جانب اتهامات تتعلق بالقانون البحريني لمناهضة الإرهاب لعام ٢٠٠٦. وعلى الأقل، يبدو أنه قد تمت إدانة المدافعين عن حقوق الإنسان على آرائهم وكتاباتهم الناقدة للحكومة ووضعيتها حقوق الإنسان في البحرين، مما يثير القلق بأن البحرين تبدو وكأنها تعطي نموذجاً للمنطقة في توظيف تشريعات مكافحة الإرهاب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى مدى أعوام، ظلت مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان تنتقد هذا التشريع وتعريفه واسع النطاق لمصطلح "الإرهاب"، حيث بدأ أنه يوفر غطاءً قانونياً لتقييد الحريات المدنية والسياسية.

ولم تقتصر الحملة على الاعتقالات فقط، بل امتدت إلى حظر المطبوعات وإغلاق المواقع الإلكترونية، وفرض قيود على المجتمع المدني ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي بداية شهر سبتمبر ٢٠١٠، قامت وزارة التنمية الاجتماعية بحل مجلس إدارة جمعية البحرين لحقوق الإنسان، وكذا تعيين مسئول من الوزارة لإدارة الجمعية. ومما يثير الاهتمام أن جمعية حقوق الإنسان البحرينية كان من المتوقع أن تكون من المنظمات الرائدة في عملية مراقبة الانتخابات العامة بالبحرين.

وأواخر شهر سبتمبر، عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومنظمة هيومان رايتس ووتش لقاء على هامش اجتماع مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وكان من المفترض أن يحضره عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان البحرينيين. ولكن تم منع ناشطة حقوقية بحرينية، إلا أنها استطاعت المشاركة في اللقاء من خلال برنامج "سكايب

skype". كما كان من المفترض أن يحضر السيد نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، ولكن حالت مخاطر العقاب دون مغادرته للدولة^١.

وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم الحملة القمعية واسعة النطاق في البحرين، وحذرت من أنها تنذر بالمزيد من القمع والتدهور لوضعية حقوق الإنسان. واتفقت جميع الأصوات المستقلة على أن ما يحدث في البحرين لهو بمثابة انتكاسة للإصلاح السياسي الحادث هناك. إلا أن تلك الأصوات لاقت تجاهلاً من جانب حلفاء البحرين الاستراتيجيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. ولا يُفهم من تصريحات نائبة مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشئون الشرق الأدنى السيدة جانيت ساندرسون، خلال زيارتها إلى البحرين في أكتوبر، إلا أنها تشجع الإجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات البحرينية. فقد قالت "صراحةً، نحن لسنا هنا لفرض وجهات نظرنا على الآخرين، بل لتشجيع دول المنطقة على تحقيق أولوياتها في هذا المجال"^٢.

وبالمثل في مصر، فإن الحملة الموجهة ضد الحريات العامة أثناء الاستعداد للانتخابات البرلمانية التي عقدت في نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم الاستجابة لها سوى بقليل من الاهتمام، إن وجد، من جانب الولايات المتحدة وأوروبا. وتضمنت حملة قمع الحريات العامة على نحو خاص حرية الإعلام، وحرية التنظيم، والتجمع، والتعبير. وقد

(١) ٢٢ سبتمبر ٢٠١٠، مناصرو حقوق الإنسان يفضحون انتهاكات الحكومة البحرينية أثناء الحدث الذي أقيم على هامش الأمم المتحدة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، - <http://www.cihrs.org/English/NewsSystem/Articles/2686.aspx>

(٢) ١٣ أكتوبر ٢٠١٠، البحرين تدين ٢٣ من الشيعة بالإرهاب، صحيفة جارديان The Guardian :<http://www.guardian.co.uk/world/2010/oct/13/bahrain-shias-terrorism-conspiracy-charges>

كان أمراً جلياً لأي مراقب قبل شهور من انعقاد الانتخابات البرلمانية في مصر أنها سوف تشهد تزويراً. وقد حذرت المنظمات غير الحكومية الحقوقية من القيود المتزايدة على الحريات العامة المحدودة أساساً. وقد وصف بيان صحفي للمنتقى حقوق الإنسان المستقلة - وهو ائتلاف مكون من ١٦ منظمة أهلية مصرية حقوقية - كيفية إحكام الحكومة لقبضتها على المجتمع المدني، والحركات السياسية المطالبة بالإصلاح، ووسائل الإعلام المرئي والمطبوع^١. ويبدو أن تلك التحذيرات قد وقعت على أذان صماء. وخلال الأسابيع السابقة للانتخابات، أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات التي تحد من التدفق للمعلومات. ولم تعد القنوات التلفزيونية تستطيع أن تبث على الهواء مباشرة من الشوارع إلا بإصدار تصريحات جديدة، كما تم حجب ١٧ قناة فضائية عن البث، وإصدار تحذيرات لقنوات أخرى، إلى جانب ذلك، تم منع بعض البرامج الحوارية الساخنة أو صرف مذيعيها عن العمل. وفي الوقت نفسه، لاقت الحركات الاحتجاجية عنفاً متصاعداً من جانب شرطة مكافحة الشغب وأمن الدولة، حيث تم اعتقال الناشطين وتعذيبهم، والإلقاء بهم على أطراف المدن ليلاً بعد مصادرة ما يحملونه من أموال وهواتف وبطاقات شخصية. وقد شهدت جماعة الإخوان المسلمين أكبر حملة اعتقالات في تاريخهم خلال الأعوام الأخيرة. كما تم التصدي بالعنف والذخيرة الحية لأقباط مصريين خلال احتجاجهم على حظر الاستمرار في بناء كنيسة بالقاهرة، مما أدى إلى وقوع مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والأمن. إلى جانب ذلك، فقد أخذت منظمات حقوق الإنسان نصيبها من المضايقات؛ فقد تم استدعاء المنظمات الدولية التي لها مكاتب في القاهرة، وتحذيرها برفض طلبات تسجيلها للعمل في مصر إن لم تخفف نبرة انتقادها للحكومة. وفيما يخص المنظمات

(١) ٩ نوفمبر ٢٠١٠، تزوير الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ بمصر، مركز

القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

<http://www.cihrs.org/English/NewsSystem/Articles/2715.aspx>

المصرية فقد تلقت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية خطاباً من وزارة التضامن الاجتماعي يفيد برفضها التصريح بالحصول على تمويل لمشروع واسع النطاق لمراقبة الانتخابات. كما حرمت من حق الحصول على أي تصريحات لمراقبي الانتخابات التابعين لها، والبالغ عددهم ١٠٠٠ مراقب. كما حذرت المنظمات المصرية من أسلوب إدارة الانتخابات، وألقت بالضوء على عدم كفاءة اللجنة العليا للانتخابات والتدخل المتزايد لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية التابعة لها في العملية الانتخابية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تجاهل المئات من الأحكام القضائية لإلغاء الانتخابات في عدد من الدوائر الانتخابية، وأخرى خاصة بإلغاء نتائج الانتخابات والسماح للمرشحين بخوض الانتخابات. وكننتيجة لذلك، أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكماً نهائياً قبل جولة الإعادة للانتخابات يلقي بظله على عدم شرعية البرلمان إذا ما تم تكوينه على الرغم من هذه الأحكام القضائية. وبغض النظر عن هذا الوضع، إلا أنه قد تم المضي قدماً في تشكيل المجلس على الرغم من المطالب المقدمة لرئيس الجمهورية باستخدام صلاحياته الدستورية لحل البرلمان^١.

ولم تواجه مصر ضغوطاً لإصلاح نظامها الانتخابي من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة من شأنها أن تضمن تحولاً ديمقراطياً في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، لم توجه انتقادات للقيود المتزايدة التي تفرضها الحكومة على الحريات العامة. وقد كان التصريح الصادر عن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السيد فيليب ج. كرولي خلال اليوم التالي للجولة الأولى للتصويت محدوداً للغاية، حيث اقتصر على أحداث اليوم وليس البيئة العامة المؤثرة على العملية الانتخابية. وعقب

(١) ٦ ديسمبر ٢٠١٠، ناشد الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات الرئيس بحل البرلمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، <http://www.cihrs.org/English/NewsSystem/Articles/2731.aspx>

الجولة الثانية، أخفقت الولايات المتحدة في تقديم أي تصريحات، حتى قام مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل السيد مايكل بوزنر بنشر مقال في صحيفة واشنطن بوست يوم ١٨ ديسمبر^١ "بيارك" البرلمان المكون حديثاً، ويحث مصر على النظر إلى المخالفات التي أحاطت بالانتخابات السالفة. ولم يعبر بوزنر ولا أي مسئول أمريكي آخر عن مخاوفهم إزاء انعدام التقدم الديمقراطي في مصر. وبالمثل، تم تجاهل تصريح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي لشئون السياسة الخارجية والأمن السيدة كاثرين أشتون بأسلوب يماثل الأسلوب الخاص بالأمريكيين إلى حد كبير^٢.

وفي ضوء الغياب الواضح للإرادة السياسية لدى الولايات المتحدة وأوروبا بالدفع إلى إحداث إصلاح سياسي حقيقي في العالم العربي، فإنه ليست بالمفاجأة أن يفشل منتدى المستقبل في تحقيق الأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها في ٢٠٠٤. وقد تم الإعلان عن المنتدى في يونيو ٢٠٠٤ أثناء قمة مجموعة دول الثمانية كالتزام بدعم الإصلاح السياسي، والاقتصادي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط الموسع. وكان من شأن المنتدى أن يأتي بممثلي مجموعة دول الثمانية ونظرائهم من المنطقة مع ممثلي المجتمع المدني للمشاركة في حوارات موازية.

وقد كان القصد من وراء المنتدى أن يكون منصة لإجراء مناقشات

(١) ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، فرصة أخرى لمصر للالتزام بالشفافية، مايكل بوسنر، واشنطن بوست

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/12/16/AR2010121604409.html>

(٢) ٦ ديسمبر ٢٠١٠، تصريح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي أشتون بشأن الانتخابات أمام مجلس الشعب المصري، http://www.eu-un.europa.eu/articles/en/article__10458_en.htm

بشأن الإصلاح ووضع برامج لتيسير الإصلاحات المتبتغة. وقد أدى إنشاؤه بهذا الشكل إلى إعطاء جرعة من الأمل للقوى المطالبة بالإصلاح في العالم العربي، حيث كان أول إطار من نوعه يتم إنشاؤه بأسلوب يسمح بوجود نوع من الحوار بين حكومات الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني.

وللأسف، كانت تلك النسمة المفعمة بالتفاؤل عابرة، وسرعان ما مرت. فمنذ القمة الأولى لها في الرباط عام ٢٠٠٤، كانت الاجتماعات السنوية بلا ثمار. وقد تحول هذا المنتدى من محرك محتمل للتغيير إلى مكان لتجمع ممثلي الحكومات لمناقشة أهمية الإصلاح والحاجة إليه دون الانخراط فيه بالفعل. ومع انعقاد المنتدى الثاني لقمة المستقبل في البحرين عام ٢٠٠٥، اتضح أن الحكومات العربية لن تسمح لممثلي المجتمع المدني المستقلين بالمشاركة على نحو كامل في المنتدى عندما تم السماح للحكومات بالاعتراض على مشاركة منظمات ومدافعين عن حقوق الإنسان بعينهم.

ومنذ ذلك الحين، أصبح المنتدى "ناديا للمناقشة" بلا نتائج ملموسة أو فعالة. وخلال أعوامه الستة، فشل المنتدى في تقديم خطط مجدولة زمنيا لإصلاحات ملموسة من أجل الإصلاح السياسي في المنطقة. وعلى العكس، فقد شهدت المنطقة ككل انتكاسات في مجال الحريات المدنية والسياسية.

ومن أجل نجاح المنتدى، لا بد أن تتوافر إرادة سياسية حقيقية لتحقيق الإصلاح، من جانب كل من مجموعة دول الثمانية والحكومات العربية. وتستهدف التوصيات الصادرة عن اجتماع يوليو الموازي بالقاهرة في الأساس الحاجة إلى إنشاء المنتدى من أجل إصدار خطط عمل واقعية ومجدولة زمنياً في سبيل تحقيق الإصلاح. كما أنها تستهدف الأسلوب الذي يعمل به المنتدى منذ إنشائه. وينبغي

أخذ هذه التوصيات بجدية حتى ينجح المنتدى في تحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها، وإلا استمر "نادياً آخر للمناقشات".

وتوفر الأوراق في هذا الكتاب تحليلاً متعمقاً للمشهد السياسي الحالي في العالم العربي، بما في ذلك سياسات الولايات المتحدة وأوروبا تجاه المنطقة، مما أسهم في تدهور وضع حقوق الإنسان. كما يوفر الكتاب تحليلاً للمشهد السياسي في مصر، والمغرب واليمن، مع التركيز بشكل خاص على الحركات المدنية والسياسية في تلك الدول الثلاثة المطالبة بالإصلاح السياسي، والفرص المتاحة والتوصيات لتحقيق التغيير الذي يتطلع إليه شعوب المنطقة ويطالبون به. وتوفر تلك الأوراق، إلى جانب التقرير الختامي للاجتماع الموازي الذي عقد في يوليو ٢٠١٠ وتوصياته، السياق والإطار اللازمين لمراجعة المنتدى الرسمي والمشاركين فيه لاستراتيجياتهم تجاه الإصلاح السياسي في المنطقة.

الفصل الأول
آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي

ماذا بقى من قوة الدفع لمبادرات الإصلاح؟ إطلالة على وضعية حقوق الإنسان خلال العام الحالي

عصام الدين محمد حسن*

بعد نحو ستة أعوام من انطلاق مبادرات داخلية وخارجية تدعو للتحويل نحو الديمقراطية في العالم العربي، يظل المشهد الراهن يعكس نجاح النظم العربية في مجملها في الالتفاف على مختلف الضغوط الداخلية والدولية الداعية للإصلاح.

ولا شك أن الضغوط والمبادرات الدولية في هذا الصدد قد أسهمت -ولو بصفة مؤقتة- في تخفيف حدة القمع في عدد محدود من البلدان، ومن ثم أتاحت مجالاً لانتزاع بعض المكتسبات الميدانية في السنوات الأولى من تنامي هذه الضغوط، وهو ما وجد تعبيره على وجه الخصوص في تنامي مظاهر الحراك السياسي والاجتماعي في عدد من الدول، ونزايد حدة الخطاب النقدي للسياسات والممارسات الحكومية،

* مدير وحدة البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - مصر.

وبروز نمط من الصحف المستقلة ووسائط الإعلام الإلكتروني وحتى الفضائي، باتت قادرة نسبيا على الخوض في قضايا لم يكن مقبولا بأي حال الاقتراب منها.

كما باتت القوى الداعية للإصلاح والديمقراطية في أكثر من بلد أكثر قدرة على أن تنتزع على أرض الواقع حقها في ابتداع أشكال من التنظيم العلني، رغما عن شبكة واسعة من النصوص القانونية التي كانت ولا تزال تحاصر وتقمع حق المواطنين في التنظيم بمختلف صورته.

غير أن هذه المكتسبات الميدانية، لم يتم تعزيزها أو تحصينها بمكتسبات دستورية أو تشريعية. ومن ثم فإن المكتسبات الميدانية على محدوديتها باتت - وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة - عرضة للتآكل والتقويض والمصادرة. وخاصة تحت وطأة تراجع قوة الدفع للمبادرات الدولية، ومن ثم نستطيع أن نلاحظ بسهولة أن دعاة الإصلاح والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي النظم الحاكمة والصحفيين والمدونين والنشطاء السياسيين، باتوا بشكل متزايد أهدافا مكشوفة لقمع حكوماتهم.

في إطار هذا المشهد التراجعي المتسارع لا يبدو غريبا أن تنطلق أصوات من داخل الحزب الحاكم في مصر تحت قبة البرلمان، تطالب بإطلاق الرصاص على متظاهرين أو حتى خارجين على القانون، لمجرد أنهم يمارسون حقهم في التظاهر السلمي للمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ أو إجراء إصلاحات دستورية جادة.

وفي إطار هذا المشهد التراجعي لا يبدو غريبا أيضا أن المغرب الذي كان يعول عليه في تقديم نموذج للتحول الديمقراطي من الداخل، يقرر ولأول مرة منذ أربعة عشر عاما إحالة مواطنين مدنيين إلى القضاء العسكري.

وداخل هذا المشهد لا يبدو غريبا استمرار انتكاسة المشروع الإصلاحى للملك البحرين، وتنامى مظاهر للتحريض المتزايد ضد حريات التعبير وضد منظمات حقوق الإنسان.

وفي ظل هذا المشهد تزداد المخاوف من دخول بلدان عدة إلى ساحة الاحتراب الأهلئ فى ظل تشبث النظم التسلطية بسياسات تعزز احتكار السلطة والثروة والتميز الطبقي أو الاجتماعى أو التمييز على أساس الدين أو المذهب أو العرق.

يبدو ذلك واضحا فى ظل التمييز المنهجى الجارى تكريسه بحق الأغلبية الشيعية فى البحرين، وبحق الأقلية الشيعية فى السعودية، وبحق الأكراد فى سوريا.

وفى مصر تتزايد المخاوف من تفاقم حدة الاحتقان الاجتماعى والعنف الطائفى، فى ظل نمط تركيز الثروة من جهة، وعجز السلطات عن معالجة مشكلات البطالة والإفقار المتزايد، فضلا عن تهميش أقسام بكاملها داخل المجتمع مثل بدو سيناء ومظاهر التمييز التى يواجهها الأقباط فى ظل نظام بات يوظف الدين بصورة متزايدة لتعزىز شرعية متآكلة، ويأبى أن يتخذ مواقف حازمة تنتصر لقيم المساواة والمواطنة، الأمر الذى يفاقم من شعور الأقباط بعجز الدولة بشكل متزايد فى تحمل مسئولياتها، وتوفير الحماية القانونية الواجبة لهم تجاه مظاهر التشدد والتعصب الدينى.

وداخل الجزائر لا يبدو الأمر مختلفا، حيث تسجل التقارير تعنتا متزايدا تجاه حرية المعتقد الدينى، والحق فى ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، بدت معه وقائع تكشف عن تنامى مؤشرات للعنف الطائفى وجدت بعض مظاهرها على غرار الحالة المصرية فى مدامة وحرقت منازل، يعتقد بإجراء صلوات جماعية للمسيحيين فيها، من دون ترخيص، يقابلها هجمات من مجهولين على دور عبادة تخص المسلمين.

وبالتوازي مع ذلك نستطيع أن نلاحظ أيضا تزايد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ظل مناخ يعزز الإفلات من المساءلة والعقاب، ليس فقط داخل بلدان تعاني من الاحتلال (فلسطين/العراق) أو من ازدواجية السلطة (لبنان) أو من حدة الصراع المسلح والاحتراب الأهلي (اليمن/السودان)، بل في مجمل البلدان العربية بدرجات متفاوتة من بلد لآخر.

والواقع أن تراجع قوة الدفع للمبادرات الدولية لم يكن ناجما وحسب عن تبني الفاعلين الدوليين في هذه المبادرات لسياسات وممارسات، تتناقض مع دعاوى الإصلاح والمقرطة واحترام حقوق الإنسان من قبيل غزو العراق وارتكاب سلسلة من الفظائع، التي لا تقل في وحشيتها عما ارتكبه نظام الطاغية صدام حسين، وممارسة التعذيب في جوانتانامو، بل وتنظيم ممارسته بالوكالة عبر دول عربية ذائعة الصيت في جرائم التعذيب، فضلا عن إطلاق يد إسرائيل في قمع الشعب الفلسطيني، وتحسينها من المحاسبة والعقاب على جرائمها.

فقد تصافر مع ذلك نجاح الأنظمة العربية في إقناع الأطراف الأوروبية والأمريكية بأن النظم التسلطية القائمة تشكل صمام الأمان للمصالح الكونية لهذه الأطراف، وإثارة حالة من الفزع إزاء ما قد تؤدي إليه التحولات الديمقراطية من نجاحات لقوى على شاكلة «حماس» و«الإخوان المسلمين» و«حزب الله».

كما يمكن القول إن العديد من النظم العربية قد نجحت أيضا في توظيف التهديدات الإرهابية لاستمالة الأطراف الأوروبية والأمريكية والوصول إلى مسانبتها المطلقة، أو على الأقل غض طرفها عما ترتكبه من انتهاكات تحت مظلة مكافحة الإرهاب.

لا أدل على ذلك من حالة نظام على عبد الله صالح في اليمن، الذي أدمن توريث بلاده في حالة دائمة من الاحتراب الأهلي، ويقود حربا مستعرة ضد أقسام واسعة من الشعب اليمن في الشمال

والجنوب، ترتكب في ظلها أوسع انتهاكات في المنطقة العربية ضد حرية التعبير وحرية الصحافة وضد المدافعين عن حقوق الإنسان. هذا النظام الذي هيا بفعالية بيئة خصبة لتمركز ما يسمى بتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، ينجح باسم الحرب على الإرهاب في الحصول على دعم يكاد يكون كاملا من أطراف أوروبية وأمريكية، ويصل الأمر حد أن تعلن الإدارة الأمريكية التزامها بعدم التدخل في شئونه الداخلية، وأن تعتبر القمع الشرس للحراك الجنوبي شأننا داخليا لليمن وحده أن يتصرف فيه. والأدهى أن غارات جوية، شنت بمساعدة أمريكية في مناطق جنوبية، بدعوى ملاحقة تنظيم القاعدة قد حظيت بتهنئة الرئيس أوباما، رغم ما خلفته من سقوط عشرات من الضحايا المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

وفي ظل الاختلال الفادح لموازين القوى لصالح النظم التسلطية يبدو المشهد العربي بالغ القتامة، لا يخف من وطأته سوى أن قطاعات متزايدة باتوا أكثر استعدادا لدفع ضريبة التطلع للحرية واستعادة الكرامة المهانة، وتحدي آليات القمع والترويع، رغما عن تراجع الضغوط الدولية، والبؤس الذي تعانيه آليات الحماية الأممية لحقوق الإنسان، وتلاقي المصالح العربية مع مصالح أطراف دولية وإقليمية من أجل إضعاف، إن لم يكن تفويض دور المحكمة الجنائية الدولية وتكريس نهج الإفلات من العقاب.

الملاح العامة للوضع الراهن لحقوق الإنسان في العالم العربي

أولا: على مستوى الأطر الدستورية والقانونية

ربما شكل قانون المنظمات غير الحكومية في العراق -رغما عن أي انتقادات بشأنه- الملمح الإيجابي الوحيد في الأطر التشريعية المستحدثة خلال هذا العام. وبعنقادي أن القانون، وإن لم يكن

متطابقا بصورة كلية مع المعايير الدولية، إلا أنه يعد الأفضل عربيا على الأقل إذا ما أخذ في الاعتبار تضاؤل صلاحيات السلطة التنفيذية في التدخل بموجبه في شئون العمل الأهلي، وإقراره بحق المنظمات غير الحكومية في جمع التبرعات وتلقي المنح الخارجية، وحقها في إنشاء الشبكات والاتحادات والدخول في ائتلافات، من دون قيود والحق في الانضمام أو الانتساب لعضوية شبكات دولية أو إقليمية.

وقد ظلت النظم السلطوية متشبثة بمجمل النصوص التشريعية التي تؤثّم حريات التعبير، وتكرس العقوبات السالبة للحرية في جرائم الرأي والنشر، وتصادر مجمل الحريات العامة وعلى الأخص الحق في التنظيم الحزبي أو النقابي أو الأهلي.

وظلت حالة الاستثناء سارية، في سوريا منذ إعلان الطوارئ في العام ١٩٦٣، مثلما بقيت في الجزائر منذ إعلانها في العام ١٩٩٢. كما ظلت حالة الطوارئ مفروضة في بعض أقاليم السودان منذ إعلانها في أعقاب الانقلاب عام ١٩٨٩.

وفي مصر، كما كان متوقعا، جرى تمديد العمل بقانون الطوارئ لعامين إضافيين وسط تعهدات متكررة بالالتزام بعدم تطبيقه، إلا في قضايا الإرهاب والمخدرات، وقد حاولت الحكومة المصرية هذه المرة أن تبرهن على جدية هذا الالتزام بتأكيد عزمها على الإفراج عن المعتقلين ممن لم يثبت تورطهم في قضايا وثيقة الصلة بالإرهاب أو المخدرات، غير أن الأمر لم يتعد حتى الآن سوى الإفراج عن بضعة مئات من المعتقلين، الذين تقدر أعدادهم في أكثر التقديرات تفاقولا ما بين ٥ و ١٠ آلاف معتقل. ولم تفصح السلطات رسميا عن أعداد المعتقلين ولا طبيعة التهم الموجهة إليهم مثلما لم تفصح عن الأسباب التي تحول دون تقديمهم للمحاكمة-حتى ولو كان أمام المحاكم الاستثنائية!- برغم مرور سنوات طويلة على اعتقال أعداد غير قليلة منهم.

وقد جاء مجمل التطورات على الصعيد القانوني باتجاه المزيد من تقييد حقوق الإنسان وتيسير انتهاكها.

ففي السودان منح قانون الأمن الوطني الصادر في ديسمبر ٢٠٠٩ صلاحيات واسعة لجهاز الأمن والمخابرات في القبض والاحتجاز وتفتيش الأشخاص، من دون مساءلة أو محاسبة. ويجيز القانون لمدير جهاز الأمن اعتقال الأشخاص لمدة ٣٠ يوما، ويمنحه سلطة تقديرية في مدها إلى ٤٥ يوما.

وهيأت التعديلات التي استحدثت على النظام الانتخابي في السودان السبيل لهيمنة نظام البشير على ضبط مسار العملية الانتخابية والتحكم في نتائجها مسبقا، سواء من خلال طريقة اختيار وتشكيل مفوضية الانتخابات في السودان أو التلاعب بنظام تقسيم الدوائر الانتخابية وقوام الهيئة الناخبة، فضلا عن تبني نظام بالغ التعقيد في إجراءات التصويت، تفتح مجالا واسعا للتلاعب بالنتائج ولإشاعة الفوضى والارتباك داخل اللجان، ويصبح في ظلها التزوير والتلاعب نوعا من المشكلات اللوجستية التي واجهت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أبريل ٢٠١٠ على حد قول الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر!

وفي تونس جاء التطور القانوني الأبرز مستهدفا بالدرجة الأولى تجريم الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال تعديل مستحدث بقانون العقوبات يجرم ويعاقب بالسجن لمدد تتراوح بين ٥ سنوات و ٢٠ سنة «الأشخاص الذين يتعمدون الاتصال بوكلاء لدولة أجنبية أو مؤسسة أو منظمة أجنبية للتحريض على الإضرار بالمصالح الحيوية لتونس وبأمنها الاقتصادي»، ويبدو هذا النص مستهدفا للمنظمات الحقوقية التونسية الناشطة على المستويين الدولي والإقليمي، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بتبني هذه المنظمات لمطالب تدعو من خلالها أطراف الاتحاد الأوروبي للربط بين احترام حقوق الإنسان

في تونس ومنح الأفضلية لتونس على مستوى التبادلات الاقتصادية في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

وفي لبنان يتجه البرلمان لإقرار مشروع قانون يشكل تهديدا لحرية التعبير، وتداول المعلومات عبر شبكة الإنترنت، كما يمثل انتهاكا للخصوصية، حيث يمنح الهيئة المنظمة لتكنولوجيا المعلومات صلاحيات واسعة في تنظيم إدارة المواقع الإلكترونية ومراقبة حسن إدارتها، وتنظيم ومراقبة أعمال مستضيفي البيانات الإلكترونية، ويكلف لها إجراء عمليات تفتيش إداري ومالي وإلكتروني، والوصول إلى معلومات أو أنظمة كومبيوتر أو أدوات تستخدم في معالجة البيانات. ويلزم القانون مقدمي خدمة الاتصال بتزويد الأجهزة الأمنية بالمعلومات المتعلقة بحركة البيانات لأي عملية اتصال تجرى عبر الشبكات.

وفي مصر تتجه النية لإدخال مزيد من القيود على قانون الجمعيات الأهلية، تخضع بموجب الجمعيات لهيمنة ورقابة ثلاث جهات، فقد أبقى التعديل المقترح على الصلاحيات الواسعة ذاتها التي تتمتع بها وزارة التضامن الاجتماعي في التدخل التعسفي في جميع مناحي العمل الأهلي.

وبات هذه الصلاحيات من الناحية الفعلية -وبالمخالفة للقانون- غطاء تفرض من خلاله أجهزة الأمن كلمتها العليا، سواء في رفض الترخيص للجمعيات أو في استبعاد مؤسسين أو مرشحين لهيئاتها القيادية، أو في الاعتراض على تلقيها أموالا أو تبرعات. . إلخ. ومع ذلك فإن مشروع القانون المقترح يضيف إلى ذلك رقابة الاتحاد العام للجمعيات والاتحادات الإقليمية التابعة له، بل ويجعل عضوية الجمعيات في هذه الاتحادات إجبارية. ويرمي المشروع المقترح إلى تحويل هذه الاتحادات التي نشأت بطريقة فوقية، وليس بإرادة طوعية

من المجتمع الأهلي إلى «واجهة شعبية زائفة» تمارس باسمها مختلف التدخلات التعسفية في العمل الجمعياتي، في الوقت الذي يذهب فيه القانون إلى تأمين السيطرة الحكومية على تلك الواجهة، من خلال الصلاحيات التي تتيح لرئيس الجمهورية تعيين رئيس الاتحاد العام وثلاث أعضاء مجلس إدارته، وتتيح لوزارة التضامن الاجتماعي تعيين ثلاث أعضاء مجالس إدارات الاتحادات الإقليمية.

ثانياً: القمع المضط للمدافعين عن حقوق الإنسان والمطالبين بالإصلاح

في سوريا وبعد محاكمات تفتقر لأدنى معايير العدالة، سواء أمام القضاء الطبيعي أو الاستثنائي، تلقي كل من رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان «سواسية» ومؤسس الجمعية السورية لحقوق الإنسان أحكاماً جائرة بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكل منهما بسبب نشاطهما الحقوقي، وصدرت أحكام جائرة بالسجن لفترات قد تصل إلى ٥ أو ٦ سنوات بحق المدافعين عن حقوق الأقلية الكردية، وواصلت السلطات تعنتها في رفض الترخيص للمنظمات الحقوقية، وفي المنع من السفر لعشرات من المنخرطين في صفوفها

وازدادت حملات التشهير والتحريض ضد المنظمات الحقوقية ورموزها في تونس ومصر والبحرين، وامتدت مؤخرًا إلى المغرب، عبر الحملات العدائية والتحريرية التي استهدفت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي تعد أكثر الجمعيات انخراطاً في أشكال شتى من الحراك الاجتماعي والنقابي في المغرب.

وفي مصر تزداد التدخلات الإدارية التعسفية لمواجهة فعاليات المنظمات الحقوقية والمنظمات الأهلية عموماً، فقد رفضت جهة الإدارة بصورة تحكيمية عقد جمعيات عمومية لكل من جمعية حقوق

الإنسان لمساعدة السجناء، وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، وحجبت الموافقة على منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي لتمويل مشروع مشترك بين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يتضمن برامج تدريبية ومطبوعات تتعلق بمناهضة التعذيب. كما رفضت أيضا ست منح خارجية لمشروعات تتبناها مؤسسة قضايا المرأة المصرية.

ووصل الأمر حد أن يطلب وزير التضامن من رئيس البنك المركزي -دون سند من القانون- أن يصدر تعليماته إلى البنوك بالامتناع عن قبول إيداع أو سحب شيكات لحسابات الجمعيات الأهلية، ما لم يرفق معها مذكرة معتمدة من وزارة التضامن.

كما أقدمت الوزارة -بالمخالفة للأصول المرعية بموجب القانون- على إجراء تفتيش مفاجئ على دار الخدمات النقابية والعمالية، على خلفية شكوى من رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، يطالب فيه بوضع حد للتجاوزات التي تقوم بها الدار، وذلك على خلفية الانتقادات الشديدة التي وجهتها الدار لقانون النقابات العمالية، والتي وضعت الحكومة في حرج أمام منظمة العمل الدولية.

وفي تونس يتواصل الحصار المطبق على عدد واسع من المنظمات الحقوقية، وتواصل الدولة البوليسية فرض رقابة أمنية لصيقة على مكاتب ومنازل وتحركات المدافعين عن حقوق الإنسان، مثلما تتواصل أشكال مختلفة من التحرش والاعتداءات البدنية واللفظية عليهم، علاوة على الزج ببعضهم في محاكمات بتهم مفرجة.

وفي المملكة السعودية يتواصل اعتقال العشرات من المطالبين بالإصلاح أو من الناشطين الذين يرصدون انتهاكات حقوق الإنسان بالمملكة السعودية عبر مواقع الإنترنت. وتظل السلطات على موقفها المتعنت تجاه الترخيص للمنظمات الحقوقية المستقلة.

وفي المغرب الذي كان ينظر إليه قبل سنوات باعتباره الأكثر تأهلاً للانخراط في العملية الديمقراطية، يشهد بدوره اعتداءات متزايدة على المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة في الإقليم الصحراوي، تشمل الاختطاف والاعتقال التعسفي والمحاكمات التي تقود إلى أحكام مغلظة بالسجن والقيود على النقل والسفر، كما تفرض قيوداً صارمة للحيلولة دون دخول وفود أجنبية للإقليم.

وخلافاً لذلك، فقد ظل منخرطون في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان هدفاً للتوقيف أو للمحاكمة في مناسبات عدة على خلفية انخراطهم في أعمال الاحتجاج الاجتماعي أو النقابي، كما تأيدوا استئنافاً حكم قضائي بالسجن لثلاث سنوات بحق رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان، التي تنشط في أوساط الأمازيغ.

وفي اليمن ظل العشرات من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين السياسيين المنخرطين في فضح انتهاكات حقوق الإنسان هدفاً لممارسات منهجية للاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب، قبل أن يتم تقديم بعضهم للمحاكمة بتهمة تضعهم في عداد الإرهابيين، أو في عداد العملاء لإيران. وقد تلقى أحد كوادر المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية حكماً بالسجن لمدة ٨ سنوات، بعد محاكمته أمام محكمة أمن الدولة، وإدانته بتهمة الانضمام إلى عصابة مسلحة.

وتتزايد أشكال التحرش والتهديد والترهيب والتي وصلت في أحدها حد اقتحام مقر منتدى الشقائق، واعتداء مجهولين على رئيسه وإتلاف جهاز الفرامل بسيارتها.

وفي الجزائر تظل النصوص التشريعية التي تجرم وتعاقب بالسجن من يتناول جراح سنوات المواجهة الدامية بين الدولة والجماعات الإسلامية مصدراً لمحاصرة المدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمات

التي تسعى إلى إجلاء مصير المخنفين أو تتضامن مع عائلاتهم أو تطالب بالتعويض والمحاسبة عن الجرائم، التي جرت خلال تلك الحقبة.

ثالثاً: وضعية مزرية لحرية التعبير

ظل اتساع نطاق التجريم للآراء والأفكار لتداول المعلومات، من خلال قوانين العقوبات والصحافة والمطبوعات مصدراً للزج بالمشتهلين بالرأي والصحفيين والمدونين في المغرب أمام المحاكم. وحاصرت العقوبات السالبة للحرية عدداً غير قليل من الصحفيين والمدونين، وأغلقت أكثر من صحيفة على خلفية قضايا للنشر، شكلت مساساً بالملك أو بعض أعضاء الأسرة الملكية.

وواصلت السلطات السورية نهجها في محاكمة وسجن منتقديها، كما صادرت العديد من النشرات، وأمعنت في حجب المواقع الإلكترونية.

كما شكل التوسع الهائل في حجب المواقع الإلكترونية ملمحاً بارزاً في انتهاك حرية التعبير في كل من تونس والمملكة السعودية والبحرين، وطالت أحكام بالسجن عدداً من الصحفيين في مصر، فيما كان الاعتقال التعسفي بموجب قانون الطوارئ ملمحاً بارزاً في تعقب عدد من المدونين والإبقاء عليهم داخل السجون لفترات طويلة.

وحتى في لبنان الذي يعد من أكثر بلدان المنطقة العربية تسامحاً مع حرية التعبير، فإن عقوبات بالسجن قد تصل لعامين تتهدد عدداً من الأشخاص على خلفية نشرهم لانتقادات الرئيس اللبناني عبر بعض المواقع الإلكترونية.

وفي تونس يتواصل تليفك القضايا للصحفيين المستقلين، وتلقي صحفي حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات، بسبب تضامنه مع ضحايا قمع

الحراك الاجتماعي في الحوض النجمي ، وصودرت إحدى الصحف الحزبية مرتين خلال العام الحالي .

وفي السودان تراجعت السلطات عن وعودها بإنهاء الرقابة الأمنية على الصحف ، وعاد ضباط الأمن ليمارسوا مسؤولياتهم في تقرير ما ينشر وما يجب حذفه ، واضطرت بعض الصحف للامتناع عن الصدور فيما تعرضت صحف أخرى للمنع من التداول والتوزيع ، وطالت الاعتقالات من بعد الانتخابات السودانية الأخيرة عددا من الصحفيين وتعرض بعضهم للتعذيب ، وأغلقت صحيفة حزبية وصودرت ممتلكاتها ، في إطار إجراءات متصاعدة تستهدف إسكات المعارضين السياسيين .

على أن أكثر الانتهاكات خطورة وترويعا وقعت في اليمن ، الذي شهد اقتحامات متكررة لمقار مؤسسات صحفية ومصادرة الأعداد المعدة للتوزيع ، واعتداءات ومحاولات اغتيال عدد من الصحفيين ، ومحاكمات لما لا يقل عن ٤٠ صحفيا انتهى بعضها ، ليس فقط بعقوبات نافذة بالسجن ، بل أيضا بالحرمان المؤقت أو النهائي من ممارسة المهنة والكتابة .

وتعرض بعض الصحفيين اليمنيين للاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب المروع الذي وصل إلى حد تعريض احدثهم لعمليات إعدام وهمية لأكثر من مرة .

وداخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية اعتداءاتها الروتينية على الصحفيين والمصورين والطواقم الفضائية ، خلال تغطيتهم لبعض المسيرات الاحتجاجية . وكنتيجة لاستمرار الصراع بين فتح وحماس ، فإن الصحفيين والإعلاميين المحسوبين على حماس يظلون عرضة لاستدعاءات واعتقالات في الضفة الغربية ، ويتعرض أقرانهم المحسوبون على

حركة فتح لإجراءات مماثلة في غزة. وقد منعت سلطات حماس دخول عدد من الصحف الموالية لفتح إلى غزة، واشترطت لدخول هذه الصحف أن تكف عن توجيه أي انتقادات لسلطة حماس. كما أن الصحف الموالية لحماس بدورها تخضع للمنع من دخول الضفة الغربية منذ اندلاع القتال بين فتح وحماس في ٢٠٠٧.

رابعاً: حقوق النساء

وقد ظلت أوضاع النساء تتجاذبها حسابات واعتبارات متعارضة من قبل نظم الحكم في العالم العربي. فقد ظل القمع الرسمي يطول النساء مثلما يطول الرجال، تأكيداً على المساواة!. وفي الوقت ذاته فإن الحكومات في إطار مواجهتها لتحدي الإسلام السياسي تلجأ لتوظيف الدين بصورة متزايدة، وتميل إلى مهادنة التيارات الأكثر تزمناً، وإلى مغازلة الثقافة السائدة، ومن ثم تضحى الحقوق النوعية للنساء هدفاً للمساومة والتسويق، ونتيجة لذلك يظل التقدم بطيئاً للغاية في مجال رفع التحفظات على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، بما في ذلك في المغرب، الذي أعلن رسمياً أكثر من مرة عزمه سحب جميع تحفظاته، إلا أن هذا الإعلان لم يتم ترجمته فعلياً بإجراءات ملموسة على أرض الواقع.

وبقيت قوانين الجنسية وقوانين الأحوال الشخصية في معظم البلدان العربية تجسد تمييزاً تشريعياً صارخاً في غير صالح النساء، ومنيت خطوات تعزيز التسلسل التدريجي للنساء في مصر وتمكينهن من اعتلاء منصة القضاء بانتكاسة، عبر عنها مؤخراً موقف قضاة مجلس الدولة الذي رفض تعيين النساء كقاضيات.

ورغم الوضعية لمؤلمة للنساء في أنحاء شتى من العالم العربي تحت وطأة تشريعات تمييزية أو تحت وطأة التواطؤ على ثقافة ذكورية

مجتمعية، فإن الحكومات تجد في ملف حقوق النساء مداخل لتجميل صورتها أمام المجتمع الدولي، من دون أن يؤثر ذلك على طابع علاقات القوى السياسية السائدة، أو يغل من أنساق التمييز الصارخ ضد النساء .

داخل هذا الإطار لا يبدو مدهشا أن يقدم بعض الحكومات على خطوات تزيد من حظوظ النساء في المشاركة السياسية، حتى في بلدان لا تمنع من جلد النساء، مثل السودان الذي أتاح عبر نظامه الانتخابي الحالي «كوتا» نسائية تضمن ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية للنساء!

وفي مصر التي أصاب اليأس رجالها ونساءها على حد سواء، من جدوى الانتخابات والمؤسسات الديكورية المنتخبة، وخاصة بعد استبعاد الإشراف القضائي عليها، وجدت الحكومة ضالتها في تحسين صورتها عبر الإقرار بكوتا نسائية تضمن للنساء ٦٤ مقعدا في الانتخابات البرلمانية المفترض إجراؤها قبل نهاية العام الحالي . وهى الانتخابات التي يرجح أن تكون الأسوأ في مصر، أخذاً في الاعتبار رغبة الحكومة في إقصاء المنافسين المحتملين «الإخوان المسلمين»، في الانتخابات التي تمهد للانتخابات الرئاسية . وأخذاً في الاعتبار أن انتخابات مجلس الشورى التي جرت هذا العام، تحمل من المؤشرات ما يعزز ذلك، سواء فيما يتعلق بالقيود التي فرضت للحيلولة دون مراقبة هذه الانتخابات من قبل منظمات حقوق الإنسان، رغم غياب المنافسة الفعلية مع الحزب الحاكم، واتساع نطاق التزوير إلى الحد الذي رصد معه بعض المحللين وجود نمط من «التزوير الإيجابي» لصالح بعض أحزاب المعارضة، في إطار حرص النظام على وجود صوري لأحزاب المعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة .

خامساً: سياسات التحصين والإفلات من العقاب

ظل الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولمعايير القانون الدولي الإنساني ملمحاً بارزاً في هذه المنطقة من العالم .

فقد واصل المجتمع الدولي تواطؤه على الانتهاكات الكبرى التي تمارسها إسرائيل داخل ما يسمى بأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك استمرار الحصار والعقاب الجماعي لنحو ١,٥ مليون من السكان في غزة. واستمر التقاعس عن مساءلة إسرائيل على جرائمها، وأسهمت الأطراف الكبرى داخل المجتمع الدولي في الإبقاء على توصيات تقرير جولدستون حبراً على ورق، سواء فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية أو فيما يتعلق بالانتهاكات التي نسبها التقرير إلى طرفي الصراع داخل السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي لبنان تتضاءل احتمالات تطبيق معايير العدالة في قضايا الاغتيالات والتفجيرات التي شهدتها لبنان منذ اغتيال الحريري قبل بضع سنوات في ظل حالة ازدواج السلطة وحسابات موازين القوى الدولية والإقليمية .

ويبدو واضحاً أن مصالح النظام الإقليمي العربي قد التقت مع مصالح الأطراف الدولية في غض الطرف عن محاسبة البشير على جرائمه في دارفور، رغم التطورات الأخيرة التي بموجبها أضيفت اتهامات إلى البشير ومعاونيه بارتكاب جرائم ترقى إلى الإبادة الجماعية.

وفي ظل هذا العجز والتقاعس أو التواطؤ الدولي، فإن النظم العربية تستشعر بأنها في مجملها بمنأى عن المحاسبة، وهو ما يفاقم من اتساع رفعة الانتهاكات الجسيمة من اعتقال تعسفي أو اختطاف، أو اختفاء قسري أو قتل خارج نطاق القانون أو تعذيب، يستوي ذلك بدرجة أو بأخرى في اليمن وسوريا والبحرين والسعودية ومصر

وتونس والجزائر والعراق . وحتى في المغرب الذي أنجز شوطا مهما على طريق تحقيق نوع من العدالة التصالحية عبر تسوية ملف انتهاكات سنوات الرصاص ، فقد بات من الواضح في ظل التقاعس عن تنفيذ توصيات هيئة الحقيقة والإنصاف ، وبخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والقانونية المطلوبة لإصلاح مرفق العدالة والأمن والمؤسسات والسياسات العقابية، فإن أنماطا من الانتهاكات الجسيمة باتت تفرض نفسها داخل الساحة المغربية في السنوات الأخيرة .

خاتمة:

تظل الوضعية الراهنة لحقوق الإنسان في العالم تعكس غياب الإرادة السياسية لتوجه حقيقي نحو الإصلاح والديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، ليس فقط لدى النظم العربية، بل أيضا لدى الفاعلين الدوليين -سواء عبر الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة في حقوق الإنسان- أو عبر المبادرات الرسمية للإصلاح والمقرطة التي تبنتها بعض الأطراف الدولية .

وفي ظل هذه الوضعية والاستنتاجات التي تنحاز إليها الورقة، فإن خيال الباحث لا يسعفه في التقدم بمقترحات أو توصيات جديدة، عبر ما يسمى بمنتهى المستقبل .

ولقد عقد أول مؤتمر تحضيرى للمجتمع المدني مواز لمنتهى المستقبل في ديسمبر ٢٠٠٤ بالعاصمة المغربية الرباط . وأظن أن الكم الهائل من التوصيات التي قدمها «إعلان الرباط»، الصادر عن هذا المؤتمر قبل نحو ست سنوات هي في حد ذاتها كاشفة عن غياب الإرادة السياسية، سواء لدى الحكومات العربية أو جامعتها العربية، أو لدى مجموعة الدول الثمانية الكبرى الراحية لمنتهى المستقبل .

وأعتقد أن هذه التوصيات - وثيقة الصلة بالإصلاح السياسي أو بتفعيل دور منتدى المستقبل - تظل صالحة للتبني أو البناء عليها، بيد أنه يبقى السؤال مطروحا، هل هناك إرادة سياسية للأطراف المطلوب مخاطبتها بهذه التوصيات؟

أترك الإجابة للجمع الكريم المشارك في المؤتمر التحضيري الحالي.

أي مستقبل لمنتدى المستقبل؟

بهي الدين حسن*

نشأ منتدى المستقبل بمبادرة من مجموعة دول الثمانية في عام ٢٠٠٤، خلال الفترة التي كان فيها المجتمع الدولي مهموما بكثافة بقضية الإصلاح السياسي في العالم العربي، وذلك كرد فعل على هجمات ١١ سبتمبر، وكوسيلة لاحتواء نمو النشاط الإرهابي في المنطقة. في ذلك الوقت تعددت المبادرات الدولية. الأولى جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية، متمثلة في مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط الموسع، والثانية أنتجها الاتحاد الأوروبي، وسميت بسياسة الجوار الجديدة. ثم بادرت الولايات المتحدة باقتراح مبادرة ثالثة على مجموعة دول الثمانية، لتشكل إطارا مشتركا يضم معها الاتحاد الأوروبي، ودولا أخرى مثل كندا وروسيا وغيرهما.

* مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - مصر.

تمثلت القيمة المضافة لمبادرة مجموعة دول الثمانية، في إنشاء منتدى المستقبل، كإطار مؤسسي مثلث الأضلاع، يجتمع بشكل سنوي لمناقشة قضايا الإصلاح في العالم العربي، ويضم وزراء خارجية الدول الثمانية، إلى جانب وزراء خارجية دول الشرق الأوسط الأوسع، أما الضلع الثالث فيتشكل من ممثلي المجتمع المدني، ليصير منتدى المستقبل بذلك هو الإطار الوحيد الذي يتيح فرصة حوار أو شبه حوار بين الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان.

على الرغم من أنه كان وما زال أمام المنتدى الكثير لينجزه، لكي يمكنه تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، فإن عام ٢٠٠٤ - وهو العام الأول للمنتدى - هو أفضل أعوامه! شهد ذلك العام اجتماعا تأسيسيا في نيويورك، ثم اجتماعه الأول في ديسمبر بالرباط، حيث كان التدخل الحكومي في أعماله محدودا وغير مؤثر.

خلال الاجتماع الأول حذرت منظمات المجتمع المدني، من أن المنتدى يوشك أن يتحول إلى «نادٍ للمناقشة» حول أهمية وضرورة الإصلاح في العالم العربي «كبديل عن الشروع الفعلي بالإصلاح».

ولكن ما حدث خلال ٦ سنوات منذ ٨ ديسمبر ٢٠٠٤، حين تم تقديم توصيات المجتمع المدني إلى اجتماع منتدى المستقبل في الرباط، هو أن المنتدى صار بالفعل «ناديا للمناقشة» المتواصلة لسبع سنوات، حول أهمية وضرورة وجدوى الإصلاح، لتتراجع بذلك قيمته الفعلية، بالتوازي مع تعاضم القمع في العالم العربي.

جاء هذا التراجع، نتيجة للتدخل الحكومي العربي الكثيف الذي جرى في السنوات اللاحقة في الاجتماعات التحضيرية لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة منظمات حكومية وشبه حكومية باسم

(١) انظر: «إعلان الرباط: نحو شراكة متكافئة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، الصادر عن اجتماع المجتمع المدني الموازي لمنتدى الدول الثمانية من أجل المستقبل، الذي عقد في المغرب في الفترة من ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٤، الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

المجتمع المدني، بل ومشاركة هذه المنظمات في انتخاب ممثلي المجتمع المدني في الاجتماع السنوي، بل وفي الاشتراك في تمثيله بالفعل، وفي منع الحكومات العربية - أحيانا - ممثلي المنظمات غير الحكومية المنتخبين من المشاركة في اجتماع المنتدى. وامتد هذا التأثير التخريبي أيضا إلى جدول أعمال الاجتماعات التحضيرية للمجتمع المدني، والتوصيات المنبثقة عنها.

هذا التدهور المتواصل على مدار ٦ سنوات، لم يكن ممكنا لولا:

- ١- غياب توافق بين دول الثمانية حول دور المنتدى، خاصة أن إنشائه جاء في وقت كان الخلاف فيه حادا بين الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش، وعدد من كبريات الدول الأوروبية.
 - ٢- في المقابل كانت هناك جبهة عربية موحدة، تركز على توافق عميق وراسخ بين الحكومات العربية فيما يتعلق بموقفها العدائي من الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان.
 - ٣- تواطؤ بعض دول الثمانية بدرجات متفاوتة على تهميش دور المجتمع المدني (الضلع الثالث) من خلال قبول إدارة المنتدى لتدخل الحكومات العربية في اجتماعات المجتمع المدني التحضيرية للمنتدى، وفي تمثيله فيها.
 - ٤- نقل إدارة المنتدى برنامج حوار الديمقراطية ذا الصبغة الحكومية إلى الضلع الثالث، أي المجتمع المدني، ليصير ممثلو المنظمات -الموكلة من حكومات الدول الثلاث، والحكومة بسقف هذه الحكومات- ممثلين دائمين للمجتمع المدني.
- جدير بالذكر أن برنامج حوار الديمقراطية تشرف عليه حكومات تركيا وإيطاليا واليمن، وهي من الدول الأقل تعاطفا مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إن اليمن لها سجل حافل في القمع الدموي لمعارضيه.
- جدير بالملاحظة أنه فيما يتعلق بالعامل الأول فقد رحلت إدارة بوش في يناير ٢٠٠٩، وذهب معها قسط كبير من الجفوة بين أوروبا وأمريكا.

ولكنها قبل أن ترحل، كان اهتمام الإدارة السابقة بقضايا الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان في العالم العربي، قد تراجع كثيرا. فيما لا يخلو من مغزى أن خطاب السيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في الإدارة الجديدة، خلال افتتاحها الاجتماع السنوي للمنتدى في المغرب في ديسمبر الماضي، لم يذكر مرة واحدة كلمة ديمقراطية أو حقوق إنسان. للتذكرة فإن الوظيفة الأصيلة للمنتدى التي أنشئ من أجلها هي الاشتغال بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان! إذا كان هناك مستقبل لمنتدى المستقبل، فإن هذا يتطلب القيام بتقييم جاد لحصيلة ٧ سنوات منذ إنشائه، والعودة في هذا السياق إلى توصيات الاجتماع الموازي للمجتمع المدني في الرباط ٢٠٠٤، فيما يتعلق بتحويله إلى كيان فعال من خلال:

- مأسسة المنتدى، وذلك بإنشاء سكرتارية دائمة له لمتابعة أعماله فيما بين اجتماعاته السنوية، بحيث لا يظل أسيرا للتأثير السلبي للتغيير الدوري في رئاسته من دولة إلى أخرى كل عام^١.
- ضرورة أن يصبح المنتدى منبرا لتقديم توصيات واعتماد خطط مجدولة زمنيا لإصلاحات ملموسة، وتقييما وتبادلا للخبرات حول تنفيذ هذه الإصلاحات، وآلية لمراقبة تنفيذ التوصيات والإصلاحات التي يتفق عليها.
- التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ على قدم المساواة في جميع مراحل التحضير لاجتماعات المنتدى، وخلال اجتماعاته، بما في ذلك توفير المقومات اللازمة لمناقشة معمقة لرؤى ومقترحات وتوصيات المجتمع المدني قبل الاجتماع السنوي وخلال انعقاده^٢.

(١) مراسيم الدفن ستجري في موسكو! هل هناك «مستقبل» لمنتدى المستقبل؟، انظر: موقع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على الرابط التالي:

<http://cihrs.org/Arabic/NewsSystem/Articles/1011.aspx>

(٢) «إعلان الرباط»، مرجع سابق.

أخيراً: إن القيمة النسبية التي يشكلها منتدى المستقبل، هو أنه الإطار الإقليمي الوحيد الذي يتيح فرصة لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي للحوار حول وجهات نظرها بشأن قضايا الإصلاح وجها لوجه، في وجود ممثلي حكوماتها، وعلى مستوى وزراء الخارجية. ولكن إذا تلاشى هذا البعد من أعمال المنتدى، سواء مباشرة بتغييب المجتمع المدني، أو بشكل غير مباشر من خلال تمثيله بأشخاص ومنظمات حكومية أو شبه حكومية، أو بفرض خطوط حمراء خانقة على جدول أعمال اجتماعات المجتمع المدني التحضيرية والموازية للمنتدى وتوصياتها، أو على حق ممثليه في التعبير عن وجهات نظرهم، يفقد المنتدى كل قيمته، ويتخلى طواعية عن أي صلة له بـ "المستقبل"، لبتساوى بذلك مع منتديات إقليمية أخرى تفتقر للحياة؛ كالجامعة العربية والاجتماعات السنوية للشراكة الأورومتوسطية^١.

(١) مراسم الدفن ستجري في موسكو! هل هناك «مستقبل» لمنتدى المستقبل؟، مرجع سابق.

التحالفات السياسية-المدنية وفرص التغيير التغيير الديمقراطي في مصر ودور قوى المجتمع المدني (حالة مصر)

د . مجدي عبد الحميد *

مقدمة:

المتابع للحراك السياسي في مصر يستطيع بسهولة التوقف عند أحداث باللغة الدلالة، كان لها عظيم الأثر على ذلك الحراك، بحيث إنه لا يمكن تجاهلها عند محاولة رصد وتحليل واقع وطبيعة ذلك الحراك وصيرورته، ومن أهم تلك الأحداث في السنوات العشر الأخيرة والتي شهدت حيوية ملحوظة في نشاط وفعالية القوى المدنية- السياسية المصرية نستطيع التوقف عند ثلاث منها:

أولاً: انتفاضة الشعب الفلسطيني في أواخر عام ٢٠٠٠، وما أحدثته من صحة على مستوى تأجيج المشاعر الوطنية المصرية المعادية

* رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية- مصر .

للصهيونية، ولعدوان دولة إسرائيل العنصرية على الشعب الفلسطيني الأ عزل وبداية الحراك في الشارع السياسي المصري في أوسع عملية تضامن شعبي، لعب فيها المجتمع المدني- السياسي المصري دورا مميزا كان بمثابة بداية حقيقية للتعاون بينهما.

ثانيا: أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المشهورة، وتدمير البرجين التجاريين في عملية انتحارية نسبت إلى إرهاب تنظيم القاعدة المتأسلم، والأثر الذي أحدثته على العالم الإسلامي والمنطقة العربية تحديدا، وانعكاس ذلك على واقع الحراك السياسي والديمقراطي في مصر، والاستنفار ضد مواقف الولايات المتحدة المعادية للعرب والمؤيدة للعدوان الإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وانطلاقة الانسجام السياسي-المدني.

ثالثا: الغزو الأمريكي البريطاني للعراق في مارس من ٢٠٠٣ وبداية النهوض في حركة النخبة المصرية المطالبة بالديمقراطية والحرية وتحسين الأحوال المعيشية للشعب المصري في أول تحول حقيقي من مجرد التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني إلى التحول نحو المطالبة بالتغيير السياسي الشامل. كذلك يمكن لأي محلل ومتابع جيد للأحداث السياسية التي شهدتها السنوات العشر الماضية أن يرصد حقيقتين كبيرتين:

الأولى: هي أن انتعاش الحراك المدني-السياسي جاء لكي يملأ الفراغ الذي أحدثه غياب دور الأحزاب السياسية الرسمية، أو على أفضل الأحوال ضعف ذلك الدور، والثانية هي أن شعار التغيير الذي رفعتة المعارضة السياسية- المدنية والأحزاب السياسية الرسمية على السواء، جاء منذ اللحظة الأولى وحتى كتابة تلك الورقة ملتبسا وغير واضح، وذلك من حيث طبيعة ذلك التغيير والغرض منه.

وللمزيد من التفاصيل يمكننا متابعة الأسطر القليلة التالية:

ما الذي نقصده بالقوي المدنية؟

إذا كان تعريف القوي السياسية واضحا ومفهوما بالنسبة لنا جميعا، حيث يعني به الأحزاب السياسية -سواء الرسمي منها أو من لم يكتسب الشرعية بعد- أو أي جماعة سياسية تسعى إلى الوصول إلى سدة الحكم في البلاد أو حتي مجرد أن تصبح شريكا -صغيرا كان أو كبيرا- في العملية السياسية الرامية إلى إدارة الشأن السياسي بالبلاد. فإن القوي المدنية أو قوي المجتمع المدني، وهو المصطلح الذي بات متداولاً على نطاق واسع في الآونة الأخيرة، يتسع ليشمل المنظمات غير الحكومية، النقابات، الاتحادات والروابط، الجمعيات الأهلية (علي اختلافها)، حركات الاحتجاج الاجتماعية والسياسية، الإعلام بتكويناته المختلفة من إعلام مرئي إلى مسموع إلى مقروء إلى إعلام إلكتروني . . . إلخ من تكوينات وتجمعات وحتى نشطاء أفراد يشاركون في الحراك والصراع السياسي والاجتماعي الجاري في البلاد، يؤثرون فيه، ويتأثرون به، ويهدفون إلى إحداث تغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون أن يكون من بين أهدافهم الوصول إلى الحكم أو حتي المشاركة فيه بشكل مباشر.

هذا ويكتسب ذلك التحديد أهميته من كونه سيساعدنا كثيرا ونحن نرصد ونحلل الأدوار التي تلعبها جميع الفعاليات المشتبكة مع الأحداث والتحركات اليومية الرامية إلى إحداث تغيير في الأوضاع السياسية والديمقراطية، وموقع كل من تلك الفعاليات والدوافع المحركة لها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

حالة القوي السياسية التقليدية خلال السنوات العشر الأخيرة:

القوي السياسية التقليدية هي الأحزاب الرسمية وكذلك الأحزاب والتجمعات السياسية المحجوبة عن الشرعية والتي من المفترض أنها تسعى إلى المشاركة في حكم البلاد، بشكل منفرد أو بالمشاركة مع

قوي أخرى ، بما في ذلك الجماعات السياسية على أساس ديني ، مثل جماعة الإخوان المسلمين أو الجماعات الإسلامية الأخرى مثل الجهاد والجماعة الإسلامية وغيرهما من الجماعات السياسية على أسس دينية .

هذا وقد تفاوت أداء تلك القوى في السنوات العشر الأخيرة وتحديدًا منذ الانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠ وحتى الآن ، فبينما تراجع أداء ودور جماعات العنف السياسي الدينية في التسعينيات لينحسر منذ ٢٠٠٠ بدخول معظم قيادات وأعضاء تلك الجماعات إلى السجون وانهيار فكرة إقامة الدولة الإسلامية باستخدام العنف السياسي ، ثم قيام قيادات تلك الجماعات بمراجعاتها الفكرية ، وتراجعها بل وتخليها عن الكثير من الأسس الفكرية المبررة لاستخدام العنف ضد الدولة والمجتمع ، وبالتالي تحلل أسباب وجودها ذاته ، سيما وأن جماعات العنف السياسي القائم على أسس دينية أخذت في الانحسار بعد أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية والضربات الموجعة التي تلقتها تلك الحركات ماديًا وفكريًا على المستوى العالمي .

أما عن الأحزاب العلنية الرسمية وفي مقدمتها أحزاب الوفد والتجمع والناصري فقد جاء أداؤها ضعيفًا وهزيلًا ، حيث فشلت في أن تصبح أحزابًا جماهيرية حقيقية رغم أن فرصها في تحقيق هذا الهدف كانت كبيرة ، من حيث ضعف النظام السياسي الحاكم وتعدد أزماته وفشله في قيادة البلاد ، والعبور بها من حالة الدولة العالم ثالثة المتخلفة واللاحق بالعالم المتقدم . وقد جاء فشل الأحزاب السياسية الرسمية في استغلال أزمات النظام والاقتراب أكثر من الجماهير وقيادتها نحو تغيير ديمقراطي حقيقي في البلاد نتيجة غياب رؤية استراتيجية واضحة للتغيير ، وعدم امتلاك أدوات التواصل مع الناس ، مع الخضوع للإرادة الأمنية للنظام التي جعلت من الأحزاب السياسية في مصر مجرد مقر وجريدة محدودة التوزيع والتأثير معًا .

وقد تزامن ضعف الأحزاب السياسية وترهلها التنظيمي وانفصاض كواردها من حولها في وقت تصاعدت فيه حدة الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي بانطلاق انتفاضة الشعب الفلسطيني عام ٢٠٠٠ وما أحدثته من تأجيج للمشاعر الوطنية العربية وعلي وجه الخصوص في مصر بحكم الارتباط شبه العضوي بين مصر شعباً وحكومة وبين القضية الفلسطينية، حيث أسست مجموعة من نشطاء المجتمع المدني والنشطاء السياسيين أول تجمع مدني سياسي قاد نضال الشعب المصري وتضامنه مع انتفاضة الشعب الفلسطيني لفترة امتدت من عام ٢٠٠٠، وحتى عام ٢٠٠٤ تقريباً شملت تسيير المسيرات وعقد المؤتمرات وطباعة وتوزيع جميع أشكال وألوان المنشورات والمطبوعات المناصرة للحق الفلسطيني، بالإضافة إلى تنظيم قوافل الدعم التي انخرط في العمل بها عشرات بل مئات الألوف من أبناء الشعب المصري. كل هذا تم في غيبة الأحزاب السياسية أو انضمامها الذليل للحركة التي فجرتها اللجنة الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني. ومع الانتقال من النضال على المستوي الوطني إلى المطالبة بالتغيير الديمقراطي بالداخل والذي انخرطت فيه منظمات المجتمع المدني الحقوقية جنباً إلى جنب مع حركات التغيير الجديدة مثل حركة كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير اللتين تم تأسيسهما خلال عام ٢٠٠٥، لم تنجح الأحزاب العلنية الرسمية في الالتحام مع تلك الحركات المطالبة بالتغيير، ولم تدرك اللحظة التاريخية المواتية لها لكي تتحول إلى أحزاب جماهيرية حقيقية؛ الأمر الذي جعل أعداداً كبيرة من كواردها تهجر العمل الحزبي، وتنخرط في العمل في صفوف التشكيلات والتكوينات الجديدة المطالبة بالتغيير والرافضة لجمال سياسات النظام الحالية دون أن يكون لها آفاق محددة وواضحة للتغيير المنشود ودون أن تطرح بدائلها لذلك النظام الحالي الذي تريد تغييره.

أما عن جماعة الإخوان المسلمين فقد جاءت مجمل الأحداث مواتية

لها، فانسحاب جماعات العنف السياسي الدينية ترك فراغا لم تكن لتملأه سوي جماعة الإخوان المسلمين الأقرب فكريا وأيديولوجيا من تلك الجماعات ولكن في ثوب أكثر اعتدالا من حيث الأداء السياسي، كما ترك ضعف وانسحاب الأحزاب السياسية المدنية المعارضة، وكراهية الجماهير العريضة للحزب الحاكم نتيجة لسياساته التي جلبت عليها الخراب والتردي الاقتصادي والاجتماعي، ترك فراغا كبيرا لم تقو تجمعات المجتمع المدني في صورها وتجلياتها المختلفة أن تملأه؛ وذلك لسببين أساسيين:

أولهما: الضعف التنظيمي لتلك التجمعات، سواء أخذت شكل منظمات غير حكومية أو شكل حركات مدنية سياسية، والثاني: هو عدم استهداف تلك القوي المدنية الوصول إلى الحكم بأي شكل من الأشكال، وبالتالي عدم امتلاكها أو السعي إلى امتلاك حقيقي لأدوات تنظيمية تمكنها من نظم الجمهور المعارض والرافض لأداء النظام السياسي الحالي وحشده في اتجاه تغيير النظام والإحلال محله. الأمر الذي جعل من حزب الإخوان المسلمين الأكثر تنظيما والذي يستهدف بجدية الوصول إلى الحكم هو القوة الوحيدة تقريبا المهية لاجتذاب تلك الجماهير وتنظيمها، سيما وأن شعارات الجماعة الدينية العامة والخلط المتعمد بين الدين والسياسة، وفساد نظام الحكم الذي أصبح شاملا لجميع جوانب الحياة، كل ذلك جعل من الجماعة بديلا محتملا أمام الجمهور العريض وخاصة من البسطاء من أبناء الشعب المصري .

وهكذا استطاعت جماعة الإخوان المسلمين السياسية أن تتغلغل في أعماق المجتمع المصري بشعارات الإصلاح والطهارة وتطبيق ما يطلقون عليه شرع الله في مواجهة فساد السلطة الحالي، وذلك على المستوي الفكري قبل المستوي التنظيمي . وقد كان من نتيجة ذلك كله حصول الجماعة بمرشحين أغلبهم مغمورين وغير معروفين في انتخابات البرلمان عام ٢٠٠٥ على ٨٨ مقعدا رغم تزوير الانتخابات

في مرحلتها الثالثة والذي كان من الممكن أن يضيف حوالي ٢٠ مقعدا آخر إلى الـ ٨٨ السابقة.

ومع قمع النظام وأجهزته الأمنية للجماعة وتضييق الخناق عليها، بالإضافة إلى - وذلك هو الأهم - عدم قدرة الجماعة على تقديم نفسها كبديل للنظام مقبول داخليا وخارجيا، حيث افتقادها داخليا لرؤية وبرنامج واضحين للتغيير سوي شعار الإسلام هو الحل، والحكم بما أنزل الله، ومواقفها وآرائها الرجعية من قضايا المرأة والأقباط وعلمانية الدولة ومدنيتها الحقيقية، الأمر الذي جعل الخارج قبل الداخل يأخذ حذره من مستقبل مصر والمنطقة بأسرها حال وصول الإخوان إلى الحكم في مصر، واحتمال التراجع عن الديمقراطية والتمسك بالدولة الدينية. كل ذلك أدى إلى حالة من التراجع النسبي للإخوان وتوقف التمدد والانتشار الواسع الذي حدث للجماعة منذ نهاية التسعينيات وحتى الربع الأخير من السنوات العشر التالية (٢٠٠١-٢٠١٠).

ولا يفوتنا هنا التوقف عند بعض القوي السياسية المحجوبة عن الشرعية مثل الحزب الشيوعي المصري وحزب الكرامة تحت التأسيس وحزب الوسط تحت التأسيس وتجمع اليسار الديمقراطي وتنظيم الاشتراكيين الثوريين إلخ من تجمعات سياسية صغيرة لعبت جميعها أدوارا متباينة في عملية الصراع الدائر في مصر الآن، وفي معظم الأحيان في أعمال مشتركة مع قوي المجتمع المدني وحركاته المختلفة من أجل التغيير بشكل عام والتغيير الديمقراطي بشكل خاص.

أثر ظهور البرادعي على المشهد السياسي منذ نهاية ٢٠٠٩:

الدكتور محمد البرادعي شخصية مصرية دولية مرموقة، ينتمي إلى أسرة ليبرالية لها باع في العمل السياسي، وهو نفسه عمل بمواقع الدبلوماسية المصرية عددا من السنوات قبل أن ينضم إلى فريق العاملين

بالمؤسسات الدولية، حيث شغل ولفترة طويلة من عمره مواقع دولية مرموقة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمدير، كما حصل على جائزة نوبل للسلام .

وقبل أن يظهر الدكتور البرادعي وي طرح نفسه كواحد من الشخصيات المصرية المطالبة بتغيير ديمقراطي حقيقي، والمستعدة لخوض معركة الانتخابات الرئاسية المصرية القادمة (٢٠١١) شرط حدوث ذلك التغيير الديمقراطي قبل إجرائها، وما يستتبع ذلك من تعديلات دستورية وكذلك تغييرات جذرية في القوانين، كانت الحياة المصرية السياسية قد وصلت إلى حالة من الركود، وربما يمكن القول الاستسلام للأمر الواقع، حيث استطاع النظام بالترهيب للبعض والترغيب للبعض الآخر من القوى والحركات السياسية والقمع العام للمواطنين كافة، وتحت غطاء الأوضاع الدستورية والقانونية من تحقيق أهدافه، في إجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية (خلال أعوام ٢٠١٠ و٢٠١١) على "مقاس" الحزب الوطني الحاكم ومرشحه للرئاسة القادمة، سواء كان الرئيس الحالي حسني مبارك أو نجله رئيس لجنة السياسات بالحزب أو أي شخصية أخرى، عسكرية كانت أم مدنية تتوافق عليها الطغمة الحاكمة. فاستسلمت الأحزاب الرسمية وكان جل مطالبها توفير بعض الضمانات لنزاهة الانتخابات البرلمانية القادمة، وأخذت جماعة الإخوان المسلمين في ممارسة هوايتها التقليدية وهي البحث عن حليف من قلب النظام تقدم له الدعم في المرحلة المقبلة على أن يحفظ لها نصيبا ما من شرعية الوجود والاستمرار إلى حين ميسرة! مع عدم قطع صلاتها لجميع أطراف المعارضة السياسية والمدنية كلما أمكنها ذلك، وراوحت الحركات السياسية والمدنية ومعها الأحزاب تحت التأسيس وكذلك القومي السياسية المحجوبة عن الشرعية في مكانها في انتظار معجزة تأتي من خارجهم، كل ذلك وحركات وحالات الاحتجاج الاجتماعية تجري على قدم وساق،

حيث لا يمر يوم تقريبا دون إضراب أو اعتصام أو وقفة احتجاجية أمام مؤسسة من مؤسسات الدولة السياسية والشعبية من برلمان إلى نقابة إلى مجلس وزراء... إلخ، وطبعاً لا يفوتنا هنا التأكيد على عدة أمور: أولها انطلاق تلك التحركات واستمرارها بعيداً عن أي حركة سياسية منظمة، وثانياً أنها جميعها حركات مطلبية صرفة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وكثيراً ما يعلن قادتها صراحة أنهم لا علاقة لهم بالسياسة (من وجهة نظرهم طبعاً)، ثالثاً قيام الجماعة الحقوقية المصرية بتقديم الدعم القانوني وأحياناً المساندة السياسية لتلك الحركات في محاولة لملء فراغ غياب القوي السياسية المنظمة التي تحاول على استحياء الاقتراب من تلك الحركات الاجتماعية ولكن دون وجود رؤية سياسية استراتيجية واضحة، تهدف إلى تمكين تلك الحركات وعمل اللحمة المطلوبة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي لإحداث التغيير المطلوب للأوضاع المسببة لذلك الترددي الاقتصادي والاجتماعي.

جاء ظهور البرادعي من خارج المشهد السياسي التقليدي والذي بلور وأعاد طرح مطالب تبنتها الحركة السياسية والديمقراطية المصرية من قبل، ولكن الجديد الذي قدمه البرادعي هو الوضوح في الرؤية؛ حيث أكد البرادعي من خلال الإصرار على المطالب السبعة التي طرحها في وثيقته الأولى للتغيير، على استحالة حدوث أو الرهان على أي تطوير للأوضاع السياسية في البلاد والتحول الحقيقي نحو الديمقراطية دون تنفيذ تلك المطالب، وبمعنى آخر بلور وطرح مطالب التغيير الديمقراطي الحقيقي بشكل بسيط، ولكنه حاسم في اشتراطه لتنفيذ تلك المطالب وبالتالي ضرورة تعبئة جميع جهود المعارضة السياسية والمدنية من أجل تحقيقها كشرط للتغيير. كما يمكننا الإشارة هنا إلى الأهمية الكبيرة التي يوليها البرادعي لمشاركة الناس في إحداث التغيير المطلوب، فهو لا يراهن على حركة النخب في الشارع

والتي لا تتجاوز المئات ولكنه يؤمن بشدة أن التغيير لن يتحقق دون حركة ومطالبة مئات الألوف وربما الملايين من البشر بالتغيير، ويضع ذلك كهدف استراتيجي يسعى إلى الوصول إليه.

تطور أداء المنظمات غير الحكومية فى السنوات (من ٢٠٠١ الي ٢٠١٠):

لسنا هنا بصدد القيام بتقييم المنظمات غير الحكومية، ولكننا نسعي إلى رصد التغيرات في أداء تلك المنظمات في علاقة ذلك بموقفها ودورها في عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي المرجوة في مصر. فالمنظمات غير الحكومية وتحديدًا الجماعة الحقوقية في مصر دافعت منذ النشأة عن حقوق الإنسان، ومن بينها حقه في التعبير وإبداء الرأي، وحقه في ممارسة حرية الفكر والإبداع، وحقه في تأسيس تنظيماته المستقلة، وحقه في التجمع والتظاهر السلمي وغيرها من الحقوق والحريات السياسية والمدنية العامة. إن جميع ممارسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية لم تكن بعيدة عن مطالب التغيير الديمقراطي في مصر منذ النشأة، ومع ذلك نستطيع أن نرصد قدرًا من التغيير في أدائها منذ ٢٠٠١ تقريبًا وحتى الآن تمثل في الآتي: التركيز في الأنشطة وأساليب العمل على ما يخدم قضايا التغيير الديمقراطي واختيار المجالات والموضوعات التي تخدم ذلك الهدف، مثل مراقبة الانتخابات، قضايا التعذيب وأوضاع المسجونين وخاصة المسجونين في قضايا الرأي، العمل في مجال المرأة مع التركيز على المشاركة السياسية لها، الدفاع عن الكتاب والصحفيين والمبدعين المتهمين في قضايا تخص حرية الرأي والتعبير، تبني قضايا المواطنين والقادة النقابيين المدافعين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين. أما عن الأساليب فقد جاء تنظيم المؤتمرات والندوات والموائد المستديرة وورش العمل لمناقشة

قضايا الديمقراطية والتغيير في مقدمة أنشطة المنظمات غير الحكومية في تلك الفترة. كما تنامي دور تلك المنظمات واتسع ليستوعب طاقات ومساهمات العديد من النشطاء السياسيين -المنظم منهم وغير المنظم- في مجالات عمله وأنشطته المختلفة ووفقا لأجندة المجتمع المدني ومنظماته غير الحكومية وليس وفقا لأجندة الأحزاب والقوي السياسية، أي أن الوزن النسبي لدور تلك المنظمات تنامي وتعاضم على حساب تراجع أداء الأحزاب والقوي السياسية المنظمة. إن الثقافة الحقوقية السائدة لدي معظم المنظمات غير الحكومية جعل تلك المنظمات أقرب إلى فهم واستيعاب أهمية وضرورة التغيير الديمقراطي، وجعلها أكثر واقعية وقدرة على الاقتراب من قضايا الناس، كما أن توافر الإمكانيات المادية والبشرية لدي منظمات المجتمع المدني غير الحكومية ساعدها في ممارسة وتنفيذ برامجها الداعمة للتغيير الديمقراطي بحيث إننا نستطيع القول إن تلك المنظمات تعد في مقدمة المطالبين والداعمين في آن واحد لقوى التغيير الديمقراطي في مصر في السنوات الأخيرة.

دور القوى المدنية فى الحراك السياسي والديمقراطي فى السنوات (من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠):

القوى المدنية في مصر مصطلح يتسع كما أشرنا في بداية هذه الورقة ليشمل بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، النقابات والاتحادات والروابط وحركات الاحتجاج السياسية والاجتماعية والجمعيات الأهلية والإعلام لجميع تصنيفاته. وإذا كنا قد أشرنا إلى دور متميز للمنظمات غير الحكومية في إطار المطالبة والضغط من أجل إحداث التغيير الديمقراطي في السنوات القليلة المنصرمة، فإن الشئ نفسه ينطبق على القوى المدنية في مصر بتلاوينها المختلفة وعلي وجه الخصوص حركات الاحتجاج السياسية والاجتماعية التي نشطت

على ساحة النضال السياسي والديمقراطي منذ عام ٢٠٠٠ حتى لحظة إعداد تلك الورقة .

إن أهم ما يميز تلك الحركات هو ضمها أعداداً كبيرة من النشطاء السياسيين والمثقفين من كتاب وأدباء وفنانين، الراغبين في المشاركة في عملية تغيير المجتمع المصري تغييراً ديمقراطياً في أغلب الأحيان، ولكنهم غير مقتنعين بجدوى أو قدرة الأحزاب السياسية الرسمية على القيام بذلك الدور، وبالتالي قرروا أن يؤسسوا أشكالاً أكثر مرونة من الناحية التنظيمية، ومتحررة من أعباء الحسابات السياسية للأحزاب الشرعية وتهتم بقضية واحدة في الغالب؛ أي ليس لها برامج سياسية معقدة، كأن تعمل على دعم القضية الفلسطينية (اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني)، التصدي لقضية توريث الحكم في مصر (حركة كفاية)، التصدي لفساد الأجهزة الإدارية والتنفيذية (شافينكوا)، الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية للعاملين (اللجنة التنسيقية للحقوق العمالية والنقابية)، وغيرها العديد من الأشكال التي أفرزها واقع النضال الديمقراطي منذ ٢٠٠٠ حتى الآن، وهي أيضاً حركات معنية بعملية التغيير دون أن يكون لديها طموح في الوصول بالأصالة عن نفسها للحكم، وبالتالي لم تطرح نفسها بديلاً عن النظام القائم حتى الآن، كما أنها لا تملك في الغالب تصورات واضحة عما بعد التغيير المنشود أو إجابة محددة عن سؤال: ماذا بعد التغيير؟ لقد استطاعت القوى المدنية أن تقود فعلياً الحركة السياسية المطالبة بالتغيير في مصر (الديمقراطي منها وغير الديمقراطي) وفرضت أجنداتها وجعلت من سائر القوى والأحزاب السياسية تابعاً من الناحية الموضوعية لها، فالقول إن الأحزاب والقوى السياسية المنظمة لم يكن لها وجود في الحراك السياسي والاجتماعي الدائر والمطالب بالتغيير قول غير دقيق، ولكن الأكثر دقة هو أن وجود تلك القوى لم يكن وجوداً قيادياً، لا على مستوى البرامج ولا على المستوى التنظيمي

وإنما وجود تابع وأحيانا مناوئ لمشاريع التغيير التي تبنتها حركة القوي المدنية خلال السنوات العشر الماضية.

تطور العلاقة السياسية- المدنية في السنوات العشر الأخيرة:

من العرض السابق نستطيع التوقف عند عدد من الملاحظات المهمة المحددة لشكل وطبيعة العلاقة بين السياسي والمدني في مصر بشكل عام وعلي مستوي الحراك من اجل التغيير السياسي والديمقراطي بشكل خاص:

أولى هذه الملاحظات هو التداخل الفيزيقي بين السياسي والمدني في مصر ، حيث يمكننا رصد العديد من الشخصيات التي تلعب دورا مزدوجا حتي الآن ، فأحيانا هي شخصيات سياسية ، وأحيانا أخرى مدنية الهوية.

ثانيا: وجود أشكال ومؤسسات هي مدنية من حيث التكوين ، ولكنها سياسية من حيث النشاط والأهداف .

ثالثا: استيعاب الأشكال المدنية لشخصيات وقيادات حزبية منظمة في إطار عملها المدني-السياسي ، وضمن أهدافها وبرامجها ورؤاها رغم الطبيعة القيادية لهؤلاء الأشخاص في تنظيماتهم الحزبية.

رابعا: ضم عدد من التشكيلات المدنية- السياسية للعديد من النشطاء السياسيين والأدباء والكتاب والمفكرين المستقلين أو اللا منتمين لأي من الأحزاب والقوي السياسية القائمة رغم اهتمامهم بالعمل السياسي .

وهكذا نجد أن هناك تداخلا كبيرا بين السياسي والمدني مع الفارق بأن المدني لا يطمح في الوصول إلى الحكم حتي الآن ، عكس السياسي الذي من المفترض أن يكون ذلك الهدف إحدى غاياته الرئيسية ، وأن المدني هو الأكثر نشاطا وفعالية في مجال الحراك السياسي الهادف إلى

التغيير وهو الذي يقود السياسي وليس العكس .

التغيير والتغيير الديمقراطي في مصر:

إن كلمة التغيير التي انتشرت بشكل واسع مازالت أكثر عمومية؛ ومن ثم أكثر التباسا . فقد يكون مفهوما بشكل ضمني أن التغيير يجب أن يكون باتجاه الديمقراطية وربما العدالة الاجتماعية، ولكن هذا لا يحل المشكلة، لأن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هي أيضا مسائل نسبية وخاصة في ظل تعدد الأنماط الأيديولوجية والمرجعيات الفكرية .

وربما علينا أن نطرح سؤالاً أولياً بشأن مدى الاتساق بين مصطلحي "التغيير" والديمقراطية". ففي حين أن بناء الديمقراطية لا يمكن أن يتم دون إحداث تغييرات هيكلية في المجالات السياسية والثقافية فإن "التغيير" كما هو متداول لا يعنى بالضرورة بناء الديمقراطية. وهكذا يمكن الزعم بأن الرغبة في "التغيير"، وليس بناء الديمقراطية، هي لحد كبير ركيزة المطالبة السياسية لمعظم القوى السياسية والاجتماعية في الآونة الأخيرة فيما عدا نسبة قليلة من العلمانيين المطالبين بالتغيير الديمقراطي الجذري . كما جاء ظهور البرادعي على مسرح الحياة السياسية منذ أواخر ٢٠٠٩ ليجعل من التغيير الديمقراطي مطلباً ملحا يمكن الالتفاف حوله والنضال من أجله .

وعلى أي حال يمكن القول إن ثمة جماعات تبنت لغة التغيير والإصلاح ضمن سياق محلي عوضاً عن السياقات الدولية المطالبة بتغييرات ديمقراطية، وهو متغير عبرت عنه عمليات المطالبة بالتغيير والإصلاح سواء فيما يتعلق بالإصلاح السياسي بشكل عام أو بإصلاحات جزئية داخل مؤسسات محلية مهنية ودينية . وهنا تجدر الإشارة إلى طبيعة هذه التحولات والتي قادت إلى بزوغ الفضاء المحلي كحيز للفعل السياسي . ولكن هذا الحراك يركز بالأساس على

رفض ما هو قائم بالمعنى السياسى ، وهذا الرفض لا يعنى بالضرورة وجود رؤى واضحة بشأن عمليات بناء ديمقراطي تشمل البنى السياسية والاجتماعية والثقافية .

أثر سياسات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التطور الديمقراطي فى مصر :

حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كانت سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه النظام الحاكم في مصر ، يمكن وصفها بسياسات الضغط الناعم على نظام صديق ، فهو من ناحية حليف استراتيجي لتطبيق وتنفيذ سياساتهم في المنطقة ، ومن ناحية أخرى نظام استبدادي سلطوي قائم على أساس استخدام جهاز امني كبير ومهيمن على مجريات إدارة شئون الناس بجميع تفاصيلها اليومية . وهكذا كانت مطالب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للنظام الحاكم في مصر بإعمال مبادئ وقيم حقوق الإنسان ، وتطبيق الديمقراطية ، وتخفيف القبضة الأمنية في إدارة شئون البلاد لا تتجاوز الملاحظات والنقد في المناسبات المختلفة وأحيانا عند وجود انتهاك فج من قبل النظام لحق من حقوق الإنسان ، يلوحان بإمكانية ممارسة بعض الضغوط الاقتصادية مثل التهديد بتقليص المعونة الأمريكية السنوية ، وأحيانا التلميح بإمكانية إلغائها . و قليلا ما نجحت تلك السياسات في جعل النظام المصري يتراجع عن سياساته اللاديمقراطية أو انتهاكات أجهزته الأمنية المستمرة لحقوق الإنسان .

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر انتهجت الولايات المتحدة سياسة جديدة تجاه المنطقة العربية تستعيد بها هيبتها الضائعة ، وتفرض من خلالها نفوذها ، وتعيد إحكام سيطرتها على العالم ، وذلك بفرض ما سمته التغيير الديمقراطي للمنطقة باستخدام القوة العسكرية واختيار

عراق صدام حسين كنموذج إيضاح للمنطقة وللعالم أجمع ، باعتبارہ واحدًا من أشد النظم استبدادية وقمعا وانتهاكا لحقوق الإنسان بالعراق .

وخلال هذه الحقبة وفي ظل هيمنة الجمهوريين على الحكم بالولايات المتحدة بقيادة بوش الابن مارست الإدارة الأمريكية ومعها الاتحاد الأوروبي سياسة أكثر تشددا في الضغط على حكومات النظم السلطوية ، ومن بينها مصر؛ بهدف إحراز تقدم على طريق التحول نحو الديمقراطية والتصدي للانتهاكات التي تمارسها الحكومة ضد حقوق الإنسان في مصر ، وقد تواقبت تلك الضغوط مع الحراك السياسي الداخلي المطالب بالتغيير ، الأمر الذي نجح بالفعل في إجبار الحكومة المصرية على تقديم بعض التنازلات في ذلك السياق ، كان من أبرزها تعديل الدستور والسماح بإقامة انتخابات رئاسية تعددية في مصر لأول مرة منذ ١٩٥٢ ، والسماح لحركات النخب السياسية المطالبة بالتغيير ، والرافضة لما أسمته بتوريث الحكم في مصر لمبارك الابن ، على غرار ما حدث في سوريا بالتحرك وإقامة المؤتمرات والوقفات الاحتجاجية ، اشتراك نادي قضاة مصر لأول مرة في المطالبة بالتغيير ، إتاحة مساحة حرية أوسع للإعلام والمواقفة على إصدار صحف مصرية خاصة جديدة أسهمت في إنعاش الحراك السياسي والديمقراطي بالبلاد .

هذا وقد كان النظام المصري من الذكاء بحيث إنه سارع بإشهار سلاح تيار الإسلام السياسي ممثلا في الإخوان المسلمين في وجه الغرب كبديل وحيد وغير مأمون العواقب في حال وصوله إلى الحكم ، خاصة أن النظام استطاع محاصرة قوي المعارضة المدنية وتقزيم دورها في تلك الفترة ، وأن تنظيم الإخوان بدا تنظيما سلفيا متشددا ، وليس على غرار حزب العدالة والتنمية التركي الأكثر انفتاحا وقدرة على التعايش مع العلمانية والعلمانيين . وهكذا لم تستغرق عملية الضغط المكثف على النظام المصري من أجل عمل إصلاح ديمقراطي حقيقي

أكثر من ثلاث سنوات عادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعدها إلى سياسة الضغط الناعم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فترة الضغط الخارجي على النظام المصري هي بالفعل من أكثر الفترات التي انتعشت فيها الحركات المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي، وأن انحسار تلك الحركات ارتبط بمعنى ما بتخفيف الغرب من ضغوطه على النظام الحاكم في مصر، مما يشير إلى أهمية تلك الضغوط ودورها الفعال في تقديم العون للقوي الداخلية المطالبة بالتغيير وخاصة قوي التغيير الديمقراطي.

سيناريوهات التغيير واحتمالات التغيير الديمقراطي؛

يشهد الواقع السياسي المصري في الوقت الراهن حالة من الاضطراب والتوتر وعدم الاستقرار، الذي عادة ما يسبق التغييرات الكبرى، وهذه الحالة ليست ابنة الأمس القريب، ولكن هناك مقدمات بدأت ملامحها بعد أحداث اقتحام القوات الأمريكية والبريطانية للعراق منذ منتصف عام ٢٠٠٣ تقريبا، حيث بدأت القوي والحركات والتجمعات المدنية والسياسية حديثة التكوين في بلورة مطالبها للتغيير السياسي وممارسة أشكال الاحتجاج المختلفة للتعبير عن رغباتها لإحداث ذلك التغيير، مثل حركة ٢٠ مارس وحركة كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير وحركة ٢٠ مارس وتحالفات وائتلافات المنظمات غير الحكومية المختلفة وحركة استقلال القضاء وائتلافات وتحالفات الأحزاب والقوي السياسية المختلفة، وأخيرا الجمعية الوطنية للتغيير والحملات المؤيدة للبرادعي حديثة التكوين، هذا بالإضافة إلى حركات الاحتجاج الاجتماعية التي أصبح لا يخلو يوم منها والتي وإن كانت تتم بمعزل عن الحركات السياسية المطالبة بالتغيير وعلي التوازي معها، إلا أنها تعد مقدمات موضوعية للتغيير المتوقع.

هذا وقد جاءت السمة الأساسية الملازمة لأغلب الحركات المطالبة بالتغيير في السنوات القليلة الماضية هي أنها عرفت نفسها بالسلب، أي رفض سياسات قائمة أو مقترحات محتملة للتغيير بواسطة النظام السياسي القائم كما يراها النظام من وجهة نظره، وذلك دون أن تطرح شكلا محددًا لما تبغيه بعد التغيير، ولا طبيعة الدولة المنتظر إقامتها بعد حدوث التغييرات التي تطالب بها أو تتصورها، فتبنت شعارات مثل: لا للتمديد للرئيس الحالي، لا لتوريث الحكم بعد رحيل الرئيس الحالي حسني مبارك (أيًا كان شكل الرحيل)، لا لافراد الحزب الوطني الحاكم بالهيمنة على السلطة السياسية، لا لسيطرة أجهزة الأمن وتمدد نفوذها ليشمل جميع جوانب الحياة في مصر، لا للفساد المستشري بالبلاد..... إلخ.

إن اتفاق المعارضة المدنية والسياسية على الأشياء التي ترفضها وتريد القضاء عليها، دونما اتفاق واضح على ما بعد التغيير يوضح ببساطة عدم اتفاق أطراف المعارضة على طبيعة التغيير المطلوب وجوهره، كما يبين عمق الخلافات بين أطراف هذه المعارضة، وأحيانًا توجسها من بعضها البعض، والخوف من المجهول الذي ينتظرها بعد زوال النظام الحالي.

هذا وتنقسم المعارضة -حسب رؤيتنا- إلى ثلاثة أنواع من المعارضة لا يحكمها التقسيم التقليدي المعتاد والمعروف بالمعارضة الإسلامية، المعارضة الليبرالية، المعارضة القومية، وأخيرًا المعارضة اليسارية، وإنما يحكمها تقسيم آخر وهو:

أولاً: معارضة مستعدة للتحالف مع النظام القائم مع إجراءاته لبعض التغييرات الطفيفة في سياساته الحالية تحجم ولو قليلا الفساد المنتشر بطول البلاد وعرضها، وتخفف ولو بقدر من القبضة الأمنية على مجريات الأمور وعلي وجه الخصوص تدخلها السافر في إدارة

الحياة السياسية، والأهم من ذلك كله تسمح لها بالوجود وبشكل من أشكال المشاركة في الحكم (حتى لو كان مجرد تبني بعض من نقاطها البرنامجية أو رؤاها).

ثانيا: معارضة وصلت إلى حد القطيعة مع النظام القائم ورموزه السياسية والاجتماعية الحالية وتتمني زواله تماما وإحلال بديل ربما من داخل المؤسسة العسكرية، ويرادها في هذا الصدد حلم الدولة القومية القوية، والحنين إلى الحقبة الناصرية، دون تقديم أي نقد لها.

ثالثا: معارضة ديمقراطية ترغب في التحول بالبلاد نحو نظام ديمقراطي حقيقي وتأسيس دولة الحق والقانون، حيث الأصل هو المؤسسات وليس الأشخاص، وهذا البديل الثالث كان محدودا وخافت الصوت إلى أن ظهر البرادعي على ساحة العمل السياسي وتبنيه لذلك الطرح، الأمر الذي جعل منه بديلا محتملا هو الآخر وربما يصبح البديل الأقوى، إذا ما نجحت القوي الجينية الشابة المتبينة ذلك الطرح في توحيد صفوفها وتنقية ذاتها من بقايا الطرح الأول والثاني العالقة بها والمتداخلة معها؛ إما لأسباب سياسية انتهازية، أو لعدم قدرة أصحاب الطرح الثالث أنفسهم، وعلي رأسهم البرادعي ذاته، من حسم بعض الأمور السياسية والفكرية العالقة بحركتهم والمعطلة لانطلاقة البديل الديمقراطي الجذري الذي نعتقد أنه يمكن أن يستمر في التواجد وتجميع أنصار، حتى لو لم يستطع تحقيق فوز في الجولة الأولى أو حتى الثانية من جولات التغيير، ذلك أنه ببساطة بديل أقرب إلى طموحات وأمني جماهير كثيرة، أكثر بما لا يقاس من المناصرين الفعلين للبديل الأول أو حتى البديل الثاني، كما أنه البديل الذي يمكن أن تصنعه الناس بأنفسهم ولأنفسهم.

ولا يفوتنا هنا التذكير بأنه يوجد بديل آخر وهو واقعي أيضا وربما يكون له الحظ الأوفر حتى الآن، وهو بديل (يبقي الحال على ما هو

عليه)، ربما مع المزيد من القمع البوليسي لإحكام قبضة سلطة الحزب الوطني الحاكم وسيطرته المطلقة دون شريك على مقاليد الثروة والسلطة بالبلاد، بغض النظر عن حدوث تغيير في الأشخاص من عدمه.

فرص التغيير الديمقراطي (التغيير من أسفل) ودور المجتمع المدني فيه:

التغيير من أسفل هو التغيير الذي يصنعه الناس بأنفسهم، وهو بديل لا يعتمد على أسلوب الضربة القاضية الفنية، أي أنه معني بتغيير الأنساق الجزئية بالأساس، ويرى أن التغييرات الكبرى للأنساق الكلية لا يمكن حدوثها بشكل حقيقي وجذري دونما خلق فضاءات ديمقراطية حقيقية، يشارك في صياغتها أصحاب المصلحة بأنفسهم مثل النقابات المستقلة لأصحاب المهن المختلفة، والاتحادات والروابط المعبرة تعبيراً حقيقياً وحرراً عن أصحاب المصالح المشتركة، وعشرات الآلاف من المؤسسات الأهلية بالمجتمعات المحلية العاملة مع الناس ولتلبية احتياجاتهم دونما تدخل من سلطات أمنية وإدارية، وغيرها من الأشكال والتنظيمات والمؤسسات والحركات السياسية والثقافية والاجتماعية التي تضم عشرات بل مئات الآلاف من الناس. فالتغيير الديمقراطي لا يمكن أن يحدث بدون ديمقراطيين، وإذا حدث يكون تغييراً من أعلى، ولا يمس في هذه الحالة جذور المجتمع ولا مؤسساته، حيث يبقى الحال على ما هو عليه فيما عدا القمم التي لا يعني تغييرها في هذه الحالة النشئ الكثير على المدى البعيد، أما التغيير الديمقراطي الحقيقي فهو التغيير الذي يشارك في صناعته ديمقراطيون حقيقيون، وهؤلاء هم من تفرزهم نضالات يومية في مجالات عديدة وعلي كافة المستويات، الأمر الذي يخلق المناخ المواتي للتغييرات الكبرى.

وفي اعتقادنا أن الواقع المصري يشهد في الآونة الأخيرة إرهابات حقيقية وجادة على طريق خلق انساق ديمقراطية جزئية عديدة ومتباينة يسهم المجتمع المدني بمعناه الواسع بدور كبير في التمهيد لها وأحياناً كثيرة في خلقها بالأصالة عن نفسه مثل نقابات العاملين المستقلة التي بدأت بالفعل في التكوين، والتجمعات التي تدافع عن أصحاب المهن المختلفة وحركات الاحتجاج السياسية التي تضم أعداداً كبيرة من أبناء النخبة المصرية السياسية والمدنية والحركات الاجتماعية التي تعد خطوة أولى على طريق المطالبة بالتغييرات الكبرى.

إن إمكانية حدوث تغيير ديمقراطي حقيقي باتت أمراً محتمل الحدوث في مصر؛ شريطة أن تتوفر الإرادة السياسية للقوي المدنية-السياسية، وأن تستمر في العمل بسياسة النفس الطويل على الأنساق الجزئية للتغيير جنباً إلى جنب مع السعي والتحضير الجيد للتغيير الكلي ومع إدراك أن ديمقراطية مجتمع من المجتمعات أي التحضير لتحول المجتمع نحو الديمقراطية، عملية تحتاج إلى جهود ضخمة ومساحة زمنية طويلة نسبياً وربما أكثر من جولة قبل أن تتحقق على أرض الواقع.

التحالفات السياسية - المدنية وفرص التغيير (حالة المغرب)

د . عبد العزيز النويضي *

مقدمة:

يهدف التغيير السلمي نحو الديمقراطية، إلى طرح مسألة استقلال المجتمع المدني عن جهاز الدولة بإلحاح في الدول غير الديمقراطية، ذلك أنه في الأنظمة الديمقراطية يتشكل جهاز الدولة نفسه من ممثلين للمجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية (رئيس الدولة المنتخب، البرلمان، الحكومة) كما تمارس الدولة حوارا أو مشاورات واسعة منظمة مع تعبيرات المجتمع (نقابات، جمعيات) وتحظى أجهزة الإدارة والقضاء والأمن والإعلام العمومي بحياد منظم بالقانون، بل إنها تتوفر على تنظيمات ونقابات تمكنها من الدفاع عن استقلالها إزاء جهاز الدولة.

* أستاذ القانون الدولي، ورئيس مؤسسة عدالة - المغرب.

أما في الدول غير الديمقراطية أو التي مازالت لم تبلغ كل شروطها مثل المغرب . فإن هناك انفصالا بين جهاز الدولة وسلطتها من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى . وحتى الأجهزة التي يفترض أن تمثل المجتمع المدني كالبرلمان والحكومة يتم التحكم في نشوئها، ولا تمارس سلطة الدولة كاملة، وذلك عبر التحكم في إنشاء الأحزاب وفي وسائل عملها وفي ولوجها إلى مراكز القرار عبر الانتخابات، وفي سلطاتها عبر الدستور والقوانين التي تفرضها السلطة المركزية. كما أن أجهزة الدولة (القضاء والإدارة) لا تعمل بحياد في الصراع السياسي .

وتملك السلطة المركزية وسائل للتحكم في مدى استقلالية المجتمع المدني، أهمها وسائل القانون والإكراه، إضافة إلى وسائل التمويل، مروراً بالتحكم في الأشخاص داخل المنظمات، وخلق منظمات موالية، ورعاية التناقضات بين التنظيمات وداخلها .

ومع ذلك فإن للمجتمع المدني في المغرب استقلالاً نسبياً حسب مختلف مكونات هذا المجتمع وظروف نشأتها وقوة تنظيمها وملاءمة المحيط الداخلي والدولي .

لقد تكون مجتمع مدني في قلب النضال ضد هيمنة الاستعمار (أحزاب، نقابات، جمعيات وصحافة)، واستمرت العناصر المستقلة في المجتمع المدني رغم التدخلات التي قامت بها الدولة لتحييدها .

ويمكن اليوم أن نحصر العناصر المستقلة في عدد من أحزاب الحركة الوطنية ولاسيما أحزاب اليسار، إضافة إلى جزء مهم من الحركة الإسلامية، ومن الحركة الحقوقية ومن النقابات ومن الصحافة المستقلة .

ولئن استطاع النظام أن يوازن قوة هذه المنظمات باستعمال جهاز الدولة بما فيه الجيش والقضاء والإدارة العليا والإعلام لخدمة تفوقه، بل وأن يوظف في ذلك جزءاً من المجتمع المدني (أحزاب ونقابات

وجمعيات وصحافة)، فإن مهمته تبقى صعبة.

وتخترق المبادئ الديمقراطية عددا من الأحزاب (اليسار بصفة خاصة والمنظمات الحقوقية والنسائية والحركة الأمازيغية وبعض النقابات وقسما مهما من الصحافة). كما أن مطلب تقييد سلطات الملك قد يأتي من أطراف متناقضة في مشروعها السياسي كاليسار الراديكالي والإسلاميين الرافضين للاندماج (جماعة العدل والإحسان)، وتلتقي النقابات العمالية مع اليسار والإسلاميين والحركة الحقوقية في مطلب العدالة الاجتماعية.

١- التحالفات الممكنة

إن استقلالية المجتمع المدني تصبح قيمة إيجابية أكثر إذا كانت حاملة لمشروع ديمقراطي، وقادرة على إقامة تحالفات للدفع به، ومن هذا المنظور فإن التحالفات التي تبدو ممكنة اليوم على الساحة تتمثل في:

١- تحالف أحزاب اليسار والقسم الأهم من الحركة الحقوقية وجزء من الحركة النقابية وبعض تنظيمات الحركة الإسلامية وقسم من الصحافة المستقلة، وجزء من الليبراليين، وجزء من الحركة الأمازيغية وتيارات داخل أحزاب الحركة الوطنية، وهو تحالف ممكن وموجود بشكل قابل للتطوير، ويسعى لإقامة مشروع ديمقراطي قائم على إصلاحات عميقة على مستوى الدستور والدولة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

٢- تحالف السلطة المركزية مع أحزابها الإدارية وقسم من أحزاب الحركة الوطنية التي ارتبطت مصالح زعاماتها وأطرها بالتحالف مع السلطة من موقع التبعية، إلى جانب جزء من أحزاب الحركة الإسلامية المندمجة التي تمارس التقية مع السلطة للاستقواء ضد الخيار الأمني، وذلك قصد احتلال موقع أفضل في مراكز القرار، وهذا

التحالف هو الموجود اليوم في المشهد السياسي . ومشروع هذا التحالف يبدو أنه يستند إلى ملكية قوية يقوم مشروعها على المحافظة على المستوى السياسي مع إصلاحات اقتصادية واجتماعية محدودة ضمن ترتيبات ومصالح الوضع القائم داخليا ودوليا، وتعهد أن يظل جميع الفاعلين تحت السيطرة (خاصة الأصوليين الراديكاليين) وخاصة عبر الحرص على توازن الضعف واستمرار التناقضات بين مختلف مكونات التحالف والمكونات خارجه؛

٣- تطور الإسلام الراديكالي (جماعة العدل والإحسان والجماعات السلفية) وذلك بالاستمرار في استقطاب كل الساخطين والمتذمرين من الواقع الحالي، والمهمشين سياسيا واجتماعيا. ولئن كانت الحركة الإسلامية تلتقي مع بعض مكونات اليسار في رفض الهيمنة السياسية والإقصاء الاجتماعي فإن اختلاف المشروع الثقافي والحضاري بينهما يمنع في الأمد المنظور أي تقارب، خاصة في مواضيع من قبيل حرية العقيدة وعلاقة الدين بالدولة وقضية حقوق المرأة. كما أنه يصعب تصور تحالف هذه القوى الراديكالية مع الأحزاب الإسلامية المندمجة في الوقت الراهن بالنظر للمكاسب الحالية والمنتظرة التي يتطلع إليها أصحاب الاندماج، وبسبب موقف الإسلام الراديكالي من «الاندماجين» الذين يعتبرهم خسروا أنفسهم بتحالفهم مع الفساد.

٢- الآفاق والمتطلبات

حتى تلعب القوى الديمقراطية دورا في تعزيز جهود التحول الديمقراطي يحتاج الأمر إلى عمل فكري وسياسي، يهدف من جهة إلى توضيح الحد الأدنى من المشروع المجتمعي أو القواسم المشتركة التي يجب أن تقبل بها كل القوى السياسية، ومن بينها الديمقراطية

كمنهج وقيمة، تتضمن حداً أدنى من الحقوق للكافة وحماية حقوق الأقلية.

ومن جهة أخرى، وبما أن الانتقال إلى الديمقراطية هو عملية تغيير تطال مصالح الجميع إيجاباً أو سلباً في الوضع الراهن، فإن العمل من أجلها يتطلب، إلى جانب التوضيح الفكري والإقناع السياسي، تعبئة كل الفئات ذات المصلحة في الديمقراطية، وهي الأغلبية؛ بهدف خلق ميزان قوة لصالح الديمقراطية.

أ- المتطلبات الفكرية – السياسية:

إنها تعني أن تبذل القوى الديمقراطية (أحزاباً ومنظمات ومنتقنين وغيرهم) مجهوداً؛ بقصد التأصيل الثقافي للديمقراطية في البيئة الوطنية، في السلوك الشخصي وداخل العائلة وفي المدرسة والجامعة، وداخل الحزب والنقابة، ولدى كتل الأحزاب والقوى المطالبة بالديمقراطية.

وبالنظر للتحديات الفكرية والسياسية المطروحة في المغرب فإن الأولوية في هذا المجال تطال مجالين شديدي الارتباط، وهما العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، والعلاقة بين الملكية والديمقراطية.

١- العلاقة بين الإسلام والديمقراطية

إن المطلوب هنا هو التوفيق بين الحمولات الإيجابية لكليهما، بالعمل على أن تتبنى كل القوى السياسية منظوراً يزاوج بينهما بشكل مثمر. وعلى المستوى السياسي فهذا يعني من جهة أن تقبل القوى ذات المرجعية الإسلامية بالديمقراطية كمنهج وقيمة دون تحفظ، ومن جهة أخرى أن تقبل القوى ذات المرجعيات الوطنية الأخرى بأن تكون الشريعة الإسلامية، كقيم كونية وكنصوص حية قابلة لتأويل منسجم

مع متطلبات احترام الكرامة الإنسانية، مصدرًا من مصادر التشريع وفق ضوابط دستور ديمقراطي يكرس قواعد حقوق الإنسان في مفهومها الكوني .

فعلى الإسلاميين قبول العمل السياسي على قاعدة الديمقراطية مع جميع القوى الأخرى . وعلى القوى السياسية الأخرى أن تقبل بالعمل السياسي المنظم للقوى الإسلامية التي تقبل بالديمقراطية ، وأن تتفادى التحامل المجاني وغير المنتج ضد الإسلاميين أو الإسلام . وعليها دعوة القوى الإسلامية المستعدة للحوار والتي لا ترفض القيم الديمقراطية ولو في حدها الأدنى .

وما من شك أن الديمقراطية والإسلام معا يتلاءمان مع المشاريع المجتمعية المرتبطة بواقع مجتمعنا الذي ينتشر فيه الفقر والامية والفساد والاستغلال وضعف الرأسمالية الوطنية، وبالتالي فهناك مجال واسع لتدخل الدولة لإقرار العدالة الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ومحاربة الرشوة والفساد والاستغلال . وهي قيم يحث عليها الإسلام وحقوق الإنسان معا، ويلتقي عليها الديمقراطيون الاشتراكيون والإسلاميون وأهم القوى السياسية في البلاد.

ولعل الحوار المستمر بين مثقفي وقيادات الاتجاهين وتوضيح المواقف المتبادلة من الأمور التي قد تكون خلافية يعد ضرورة ملحة، فقد تتوسع هوة الخلاف فيها، بسبب سوء الفهم والجهل المتبادل بمقاربات كل طرف، وخاصة في أمور مثل حقوق المرأة ومفهوم الديمقراطية وحرية العقيدة والموقف من حقوق الإنسان . إن هذا الحوار الذي يجب أن يتم وفقا لأخلاقيات المواطنة وقيم الاحترام المتبادل هو الذي من شأنه أن يضيق هوة الخلاف بين الأطراف، وتنشأ نتيجة علاقات إنسانية، وتضييق دائرة الأحقاد . على أنه يجب أن تتوسع دائرة هذا النقاش وأن يستعمل أطرافه وسائل إعلامهم

بنزاهة لعرض مجراه ووقائعه ومواقف أطرافه . وسيكون مفيدا أن تجرى حوارات موازية بين شبيبة هذه القوى وبين قطاعاتها النسائية للخروج بحد أدنى مشترك في قضايا ملموسة يعاني فيها الجميع مظالم متشابهة ، ويتعين عليهم التوصل إلى قواسم مشتركة بشأن تشخيص الأسباب والاتفاق على مداخل للحلول ولو في حدها الأدنى .

ولعل قبول الإسلاميين والديمقراطيين للمدونة الجديدة للأسرة التي لعب فيها الملك محمد السادس دورا هاما تبين الإمكانيات الكامنة للتقارب بين الطرفين متى غاب موقف التحدي والمواجهة والتبخيس والتحريض . وهو موقف تشجعه القوى المقاومة للتحول الديمقراطي ، بل جندت له مرتزقة فكريين خدمة لمخططاتها في النفرة وتغذية الفتنة .

وسوف يزداد التقارب بين القوى الوطنية الديمقراطية والقوى الإسلامية هذا بمعالجة حكيمة لإشكالية أخرى شديدة الارتباط بالأولى وهي علاقة الملكية بالديمقراطية .

٢- إشكالية العلاقة بين الملكية والديمقراطية

تعد هذه الإشكالية معقدة في المغرب؛ بسبب التأويل الذي يُعطى لصفة الملك -كأمير للمؤمنين- لضمان تفوقه في الحقل السياسي ، وتأمين تدخلات تتفوق على مواقف الحكومة والبرلمان في تحديد الاختيارات الكبرى والسياسات العامة والقطاعية على السواء ، وذلك دون أن يكون الملك محاسبا عن عواقب هذه السياسات والاختيارات .

ويتضرر الديمقراطيون من هذا الوضع ، كما يتضرر منه الإسلاميون على اختلاف فئاتهم . فأنصار العدل والإحسان لا يقبلون إمارة المؤمنين بالمعنى الذي يسمح للملك باحتكار استعمال

الإسلام للنفوق في الحقل السياسي وإقصائهم من المنافسة. بينما يتطلع الإسلاميون الذين يقبلون بقواعد اللعبة إلى مشاركة ودور أكبر، وهي مشاركة سوف تصطدم بدون شك بالأدوار الحاسمة للملك، كما عانت من ذلك أحزاب الحركة الوطنية منذ الاستقلال.

ولمعالجة هذه الإشكالية فإن الحل الأمثل يكمن في التراضي بين أطراف المعادلة الثلاثة: الملكية، القوى السياسية الوطنية، والقوى الإسلامية بكل فئاتها، على دستور ديمقراطي، دستور يكرس مبدأ سيادة الشعب ويعتبره مصدر السلطات، ويكرس مبدأ المساواة على أساس قاعدة المواطنة كمصدر للحقوق والواجبات، ومبدأ حرية التنظيم والتعبير، وسيادة القانون في تلاؤم مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق الإنسان. ويكرس استقلال القضاء بضمانات تحظى بحماية دستورية فعالة. هذا الدستور الديمقراطي يجب أن يمكن السلطة المنبثقة عن الإرادة الشعبية، أي سلطة البرلمان والحكومة، من التوفر على وسائل عملها، ويخضعها بالمقابل للمحاسبة والمراقبة (الدستورية والسياسية والإعلامية والشعبية والقضائية) مع احترام تام لحقوق الأقلية.

إن التراضي على دستور ديمقراطي هو وحده الكفيل بأن يكرس الاعتراف المتبادل، وتبديد المخاوف، وتوضيح قواعد اللعبة وفقا لمنافسة شريفة وفتح إمكانية تقوية فرص استتباب عوامل الاستقرار السياسي وتقوية فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز القواسم المشتركة للثقافة الوطنية وتجديدها، وتطوير الثقافة السياسية الديمقراطية.

غير أن هذه المتطلبات الفكرية تحتاج لإنجاحها وتحويلها من مشاريع ومواثيق إلى واقع وممارسة إلى متطلبات تنظيمية.

ب- المتطلبات التنظيمية:

لعل أهم المتطلبات التنظيمية يكمن في العمل على خلق ميزان قوى وتحالفات وتفاهات توحد عمل القوى السياسية؛ وتؤدي إلى إنشاء تيار عارم في المجتمع دافع في اتجاه إرساء مجتمع ودولة ديمقراطيين . ولأجل ذلك ينبغي العمل على عدة مستويات:

١- تقوية الطابع الديمقراطي للتنظيمات الحزبية والمدنية مرجعية وسلوكا. ويتم ذلك عبر تبني الديمقراطية في أنظمتها الأساسية وترجمتها في أجهزتها وأنظمتها الداخلية وممارساتها اليومية، وتبني الشفافية وإشراك القواعد في المعلومات واتخاذ القرارات، والصرامة في مسائل التدبير المالي سواء في الحزب أو في المسؤوليات العامة أو العمل المدني، وفتح باب حرية التعبير والنقد للمناضلين والقبول بالمحاسبة، واحترام دورية المؤتمرات، وتجديد الأجهزة، وعدم الجمع بين المسؤوليات المتعددة داخل الحزب أو خارجه، وإخضاع مالية الحزب لتدقيق مستقل.

كما أن ورش الإصلاح الحزبي يجب أن تذهب في أربعة اتجاهات هي: التجديد - التشبيب - التأنيث - التخليق .

ويبدو أن المطلب الأكثر منطقية اليوم، يكمن في بناء حزب جديد، تصب فيه كل الأحزاب الديمقراطية اليسارية. ويفتح صدره للتحالف مع القوى الإسلامية التي تقبل بالديمقراطية ومع كل التيارات الديمقراطية المحاصرة داخل الأحزاب، كما يفتح أبوابه للديمقراطيين المخلصين الذي تعد الأحزاب مغلقة في وجوههم أو لا تبدو لهم في مستوى أحزاب عصرية تستحق الانضمام إليها.

٢- تعميق العمل الوحدوي والمشارك بين القوى الديمقراطية

أثبت التاريخ السياسي أنه كلما وحدت القوى الديمقراطية الوطنية

منظورها ومطالبها وجهودها، وحصل تقدم في الإصلاحات كما أثبتت تجربة أحزاب الكتلة في بداية التسعينيات. وحاليا فإن تجربة تجمع اليسار الديمقراطي تبت بارقة أمل بعد أن وقعت أحزابه الخمس (الوفاء للديمقراطية، اليسار الاشتراكي الموحد، النهج الديمقراطي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، المؤتمر الوطني الاتحادي) في يونيو ٢٠٠٤ على ميثاق، تعلن فيه التزامها بالعمل الجماعي على أساس برنامج نضالي مشترك، وتكثيف التعاون والتنسيق بينها من أجل ترجيح ميزان القوى لصالح خيار الديمقراطية والتقدم.

إنه يتعين على هذه الأحزاب وعلى أحزاب الكتلة الديمقراطية أن تمد يدها لبعضها على أساس ميثاق وطني موسع ومفتوح لكل القوى الوطنية التي تقبل بالعمل على أساسه.

٣- توسيع الحوار ليشمل كل القوى المنظمة المستقلة عن الدولة، وخاصة التيارات الإسلامية، وجعل هذا الحوار منظما وتراكميا وصولا إلى إبرام ميثاق شرف واتفاق على قواسم مشتركة، ومناهضة أسلوب الإقصاء والنعوت القذحية وأسلوب استعداد جهاز الدولة وتبرير قمعه وخرقه للحقوق والحريات.

ومن الأفضل مأسسة الحوار ليكون منظما ومستمرًا وذلك بخلق منتدى يسهر عليه أعضاء يمثلون مختلف القوى والتيارات ويعمل على تقريب وجهات النظر ومعالجة الخلافات وتنظيم ملتقيات دورية للخروج بخلاصات وتوصيات في اتجاه تقوية التعاون من النوع الوارد في النقطة ٢ سالف الذكر؛ أي العمل المشترك ولو بالنسبة للمفاتيح محددة.

ومن المحبذ العمل وفق ميثاق مكتوبة، وإشراك الرأي العام وإشهاده، والاحتكام إلى أجهزة تحكيم مشكلة من حكماء لحل الخلافات.

٤- العمل على الوصول إلى تراض حول المسألة الدستورية بين القوى الديمقراطية والإسلامية والمؤسسة الملكية؛ لأن حل المسألة الدستورية يشكل مفتاحاً يسهل التوافقات في جميع الحقول الأخرى للعمل السياسي والمدني، كما يسهل مباشرة الإصلاحات الكبرى في المجتمع والدولة.

ولعل الإصلاح الدستوري من شأنه أن يدفع القوى الإسلامية المنعزلة إلى الانخراط في العمل السياسي الشيء الذي يطور مواقفها ويدخل الاجتهاد في حساباتها لأن عزلتها وإقصاءها يدفعها للانغلاق والتشدد.

٥- تشجيع المنظمات الجماهيرية التابعة لهذه القوى السياسية كاتحادات الطلبة والتنظيمات الشبابية والنقابات وغيرها على العمل بتعاون فيما بينها، والتوحد إن أمكن، والانفتاح على مختلف المكونات داخلها وعدم إقصاء أي منها، وعلى التعاون بدل التنافر والتنازع، والاسترشاد بالمواثيق وأخلاقيات العمل السارية بين التنظيمات السياسية.

وختاماً: فإن القدوة الحسنة والأخلاق العالية، والتكوين الجيد للمناضلين، والعلاقات الإنسانية، وتفضيل المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية أو القومية أو الشخصية. كل ذلك من شأنه أن يسهل عمل القوى الساعية إلى انتصار الديمقراطية والسلم وتحقيق التنمية بأبعادها الشاملة.

التحالفات السياسية - المدنية وفرض التغيير (حالة اليمن)

د. محمد أحمد علي المخلافي *

مقدمة:

لأن التحول الديمقراطي في اليمن ضرورة وطنية، فإن إعاقة هذا التحول قد أوصل البلاد إلى حالة انقسام جهوي، سياسي، مذهبي، واجتماعي حاد أوصل الدولة إلى الفشل، ووضع اليمن أمام خطر الانهيار، ومنع حدوث هذا الخطر يستوجب سرعة التغيير والإصلاح الديمقراطي عبر مصالحة وطنية ووفاق وطني على أساس عقد اجتماعي جديد يوفر شروط الانتقال الديمقراطي، وإقامة دولة القانون كأساس لا غنى عنه لاستقرار اليمن وتحقيق تنمية شاملة وعادلة، وبه يرفع الخطر الذي صار لا يهدد أمن واستقرار اليمن فقط، بل وأمن واستقرار دول الإقليم المجاورة والسلام العالمي،

* أستاذ أول- باحث في مركز الدراسات والبحوث اليمني، ورئيس لجنة الحقوق والحريات في لجنة الحوار الوطني- اليمن.

مما يجعل مهمة التغيير والإصلاح ليس مهمة اليمنيين وحدهم، وإنما مهمة دول الإقليم، وفي المقدمة دول الجوار ومجموعة الثماني المتنبية للإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لم تلمس حتى الآن دوراً حقيقياً لها لدعم الديمقراطية وتمويل التحول الديمقراطي، وتراجع مجرد الضغط على حكومات بلدان المنطقة من أجل الإصلاح الديمقراطي الذي كان قد مورس بعد صدور وثيقة الشراكة وخطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح عام ٢٠٠٤م، ومن أجل مواجهة مخاطر الانقسام الجهوي والانسداد السياسي تشكل تحالف سياسي-مدني من أجل فرض التغيير في اليمن، وهو الأمل المتبقي والوحيد لإنقاذ اليمن من خطر الانهيار، لكنه بحاجة ماسة إلى دعم وطني ودولي لتحقيق مهمته..

وتستهدف هذه الورقة إبراز أمور ثلاثة:

الأول: فشل السلطة في تحقيق الشراكة الوطنية والدولية.

الثاني: تحديد القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل من أجل التغيير في اليمن، والمتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك والقوى السياسية والاجتماعية المتحالفة معها في إطار اللجنة التحضيرية للحوار الوطني التي تعمل الآن من أجل إجراء حوار شامل، يشمل كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لإقامة كتلة تاريخية للتغيير، والوصول إلى توافق عام على عقد اجتماعي جديد.

الثالث: رؤية هذه القوى من أجل التغيير ومن خلال الوثائق التي أصدرتها، وبدرجة أساسية، مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني، ومشروع رؤية للإنقاذ الوطني المقدم من اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.

ولأن هذا المقام لا يتسع لمناقشة الوثيقتين وما ورد فيهما بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن هذه

الورقة سوف تقتصر على المدخل للإصلاح المتمثل بالإصلاح السياسي، وتحديدًا ما يتعلق بتغيير في شكل الدولة وإصلاح النظام السياسي، كون هذا التغيير يعول عليه خلق وفاق وطني يمنع انزلاق اليمن إلى الفوضى أو الحرب الأهلية الشاملة، ويحافظ على بقاء اليمن موحدًا، ويجعل الصراع في إطار تداول السلطة، أي في إطار لا يهدد وجود الدولة نفسها.

خلفية:

خلال السنوات الست المنصرمة، وبسبب أن الإصلاح الديمقراطي ظل رهن مناورات السلطة ووصول المجتمع إلى فقدان الأمل في التغيير الديمقراطي، وإظهار القائمين على السلطة بأنهم غير مستعدين لدفع كلفة الديمقراطية بتداول السلطة، حدثت تطورات خطيرة لاسيما في الثلاث السنوات المنصرمة بتآكل شرعية الحكومة وبروز رفض مطلق للسلطة القائمة من قبل أبناء الجنوب، والدعوة إلى الانفصال واستمرار حرب صعدة منذ عام ٢٠٠٤م واتساع رقعتها الجغرافية وكلفتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ انتقل الصراع من أجل تداول السلطة إلى إطار يهدد وجود الدولة الموحدة ووحدة التراب الوطني، الأمر الذي جعل المعارضة ممثلة بأحزاب اللقاء المشترك تعمل على إيجاد كتلة تاريخية للتغيير والإصلاح الديمقراطي، أفضت هذه الجهود إلى عقد ملتقى تشاور وطني في صنعاء خلال الفترة ٢٠-٢١ مايو ٢٠٠٩م، وخرج الملتقى من خلال وثيقة الحوار الوطني والبيان الختامي الصادرين عنه كأسس لرؤية للتغيير والإصلاح وتشكيل لجنة تحضيرية للحوار الوطني، ضمت إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك وحزب التجمع الوحدوي اليمني وحزب جبهة التحرير وجماعة الحوثيين وغيرها من القوى، ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني غير السياسية وعن مختلف الفئات الاجتماعية: المرأة، الشباب،

التجار، رجال الدين، شيوخ القبائل، وغيرهم، وكان أول ما أنجزته من مهام إصدارها في ٧ سبتمبر ٢٠٠٩م مشروع رؤية للإيقاد الوطني مطروحا على السلطة والمجتمع للحوار والتوصل إلى توافق بشأنها. تشمل هذه الرؤية أسس ومضامين الإصلاح الديمقراطي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي مجال الإصلاح السياسي، فإن أهم جديد استدعته التطورات يتمثل باقتراح وثيقة تغيير شكل الدولة إلى دولة اتحادية فيدرالية.

على الرغم من إقرار السلطة والمعارضة بضرورة التغيير، فإن قبول القائمين على السلطة بشعار الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي لا يقابله الاستعداد بدفع تكلفة ذلك وتحمل تبعاته بتحقيق إصلاح ديمقراطي ونقل السلطة، إذ يجري فقط استخدام الخطاب الديمقراطي لكي يبدو القائمون على الحكم ديمقراطيين أمام الخارج مع الاحتفاظ بالسلطة، بل وتملكها، إذ جرى خلال الست سنوات الماضية تشديد قبضة عائلة الرئيس على السلطة وعلى الجيش والأمن والمال العام والتجارة، وهذا ما أظهر نهج توريث السلطة وكان من العوامل الرئيسية لحرب صعدة وفقدان الأمل في التغيير الديمقراطي ووصول الجنوبيين إلى المطالبة بفك الارتباط واستعادة دولة الجنوب، وبفعل الرغبة في الاحتفاظ بالسلطة توقفت قدرة السلطة عند إستراتيجية فاشلة، فاقدة للمشروع الوطني والمشروعية معاً، وهي إستراتيجية الحفاظ على الأوضاع القائمة، واستخدام تكتيك المراوغة لاستهلاك الوقت، ووسائل تجعل مخاطر الانهيار أكثر تحقفاً: العنف، الفساد، اعتماد الزبائنية، استدعاء الثارات القبلية، المناطقية والسياسية، الاستعانة بالخارج.

كان من نتائج هذه الإستراتيجية وتكتيكها ووسائلها تعميق أزمة الشراكة الوطنية وصولاً إلى توقف العملية السياسية بعد اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم، وهو

اتفاق تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية المفترض إقامتها في ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م لمدة عامين من أجل توفير مناخات سياسية ملائمة للعملية الديمقراطية وإحداث تعديلات دستورية خاصة فيما يتعلق بتطوير النظام السياسي وتغيير النظام الانتخابي، وهو اتفاق صار من لحظة التوقيع عليه مصدراً لشرعية مجلس النواب والحكومة، غير أن هذا الاتفاق تم تعطيله وترتب على ذلك توقف العملية السياسية في البلاد. وكان من نتائج فشل الشراكة الوطنية فشل، الشراكة الدولية على الصعيدين الديمقراطي والسياسي، وشاركت مجموعة الثماني ومعها دول الجوار في تعميق هذا الفشل إذ كررت المعالجات الفاشلة بعقد مؤتمر لندن في ٢٧ يناير ٢٠١٠م دون النظر إلى ضرورة الشراكة الوطنية وبعد فشل السلطة في تحقيق نتائج مؤتمر لندن الأول عام ٢٠٠٦م على صعيد الشراكة الديمقراطية والاقتصادية، بما في ذلك الفشل في الحصول على الدعم المالي الذي جرى إقراره في المؤتمر الأول، وكانت التجربة الفاشلة تشجعاً للسلطة على الرفض المطلق للشراكة الوطنية واستخدام الدعم الدولي لدعم نفسها لا لإنقاذ اليمن.

تحالف اللقاء المشترك:

تشكلت نواة اللقاء المشترك بعد الحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٩٤م، بإقامة مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والذي كان يتكون من الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الناصري، حزب البعث العربي القومي (جناح العراق)، حزب اتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق (مرجعياً إسلامياً- زيدية). وكان هذا التنسيق استجابة للتحدي الذي ولدته نتائج الحرب والناجم عن اختلال التوازن السياسي والاجتماعي والجهوي واختلال ميزان القوى، وذلك بعد خروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة

بالحرب واستمرار فرض إجراءاتها الاستثنائية ونتائجها عليه، وهو الذي كان يمثل أحد طرفي المعادلة وميزان القوة.

في هذا الطرف وفي ظل تحقيق القيادة الشمالية في السلطة لانتصار عسكري لم يكن يتوقعه أحد، بما في ذلك هذه القيادة، كان الهدف من هذا التعاون لا يستهدف حينئذ التغيير، وإنما يستهدف التخفيف من جموح المنتصر بالسعي للقضاء على وجود الآخر، وبدرجة رئيسية، أحزاب المعارضة، وفيما بعد استهدف هذا الجموح الحليف في الحرب والسلطة- حزب التجمع اليمني للإصلاح.

انتقل هذا التنسيق إلى طور جديد عام ١٩٩٦م، وذلك بتوقيعه مع حزب التجمع اليمني للإصلاح على وثيقة البرنامج التنفيذي لضمان انتخابات حرة ونزيهة، وكان من هذه الضمانات وفقاً للوثيقة توفير المناخات السياسية الملائمة لإجراء الانتخابات، المتمثلة بإزالة بعض نتائج حرب ١٩٩٤م كإعادة أموال ومقرات وأرشيف الحزب الاشتراكي، وإعادة المبعدين من المدنيين والعسكريين إلى أعمالهم.

في عام ٢٠٠١م، وقع مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة مع التجمع اليمني للإصلاح على رؤية مشتركة لإصلاح العملية الانتخابية وتعزيز التحول الديمقراطي، وعلى ضوء هذا الاتفاق خاض الطرفان معاً الحوار مع حزب الحكومة- المؤتمر الشعبي العام- وفي غمار هذا العمل المشترك تشكل إطاراً جديداً للتنسيق بين الأحزاب المتمثل بـ(اللقاء المشترك)^١. وبهذا التكوين ولد فاعل سياسي جديد أحدث نقلة نوعية في سياق تطور الأحزاب الدينية وانتقالها إلى

(١) بعد غزو العراق غادر حزب البعث القومي صفوف المعارضة وخرج من اللقاء المشترك وانتقل إلى جانب السلطة، وحل محله في اللقاء المشترك حزب البعث العربي الاشتراكي، ويتكون الآن اللقاء المشترك من أحزاب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوجودي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، اتحاد القوى الشعبية، حزب الحق.

أحزاب سياسية حديثة، وجعل من أحزاب اللقاء المشترك الفاعلين السياسيين الرئيسيين الداعين إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خاصة بعد أن انتقل اللقاء المشترك إلى صيغة تحالفه تمتلك أطر تنظيمية موحدة من خلالها يتم العمل المشترك، وتمتلك برنامجاً سياسياً مشتركاً: (مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني) الصادر أواخر عام ٢٠٠٥م.

في عام ٢٠٠٩م انتقل تحالف أحزاب اللقاء المشترك إلى مستوى أعلى من الرؤية الإستراتيجية للتحالف بالعمل على إيجاد عقد اجتماعي جديد من خلال كتلة تاريخية للتغيير، ومن هذا المنطلق عقدت أحزاب اللقاء المشترك بتاريخ ٢٠-٢١ مايو ٢٠٠٩م، ملتقى التشاور الوطني الذي ضم إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك حزب التجمع الوحدوي وممثلين عن فئات المجتمع المختلفة، انبثق عن هذا الملتقى: "اللجنة التحضيرية للحوار الوطني" التي أصدرت في ٧ سبتمبر ٢٠٠٩م: "مشروع رؤية للإنقاذ الوطني". وبهذه الوثيقة صار الإطار الجديد يمثل تحالف القوى السياسية من أجل التغيير، وصار التحالف استراتيجياً يعول عليه إحداث تغيير في اليمن ينقذه من مخاطر الانهيار.

يقوم هذا الإطار لتحالف القوى السياسية من أجل التغيير على أساس برامج محددة، وضعت جانباً الاعتبارات الأيديولوجية أو الفكرية عموماً، مغلبة التلاقي السياسي، في البدء حول مواضيع إجرائية: ضمان الانتخابات الحرة والنزيهة، ثم ضمانات حرية واستقلال منظمات المجتمع المدني، ثم مناهضة تعطيل وقمع الحقوق والحريات، لكنها اليوم انتقلت إلى العمل من أجل التغيير: إقامة دولة القانون، تحقيق الانتقال الديمقراطي.

لقد توصل هذا التحالف اليوم إلى رؤية استراتيجية منطلقها، أن

مفتاح التغيير والإصلاح الديمقراطي- هو إحداث تغيير جوهري في شكل الدولة والنظام السياسي، لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي ستمثل الأداة للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية، والمدخل العملي إلى هذا التغيير، هو حل القضية الجنوبية وقضية حرب صعدة، ومن ثم فإن الأولوية الأولى، حسب الوثيقة، تتمثل ببناء الدولة الديمقراطية الحديثة على أساس عهد اجتماعي جديد، بعد إنهاء التحديات المهدة لوحدة التراب الوطني.

وهكذا، فإن القوام الرئيسي لعمل اللقاء المشترك قبل عام ٢٠٠٥ كان يتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما: توفير الشروط السياسية والقانونية التي تمنع تزوير الانتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومناهضة القمع، لكن هذه الأحزاب بعد أن تمكنت إلى حد كبير من الفصل بين العقائدي والسياسي تسنى لها الانتقال إلى تحالف استراتيجي من خلال المشروعين، المشار إليهما آنفاً.

من خلال الوثيقتين يظهر بوضوح، أن أحزاب اللقاء المشترك صارت تفرق بوضوح بين النظام- السلطة القائمة التي تسعى لتغييرها وتداولها، وبين الدولة- كمؤسسة عامة وموضوعية يجب أن ينضبط الصراع على السلطة في إطار لا يهدد وجود الدولة ووحدة التراب الوطني، وتحرص على التمسك بمبدأ التغيير السلمي، غير الانقلابي، باعتبار هذا النهج أساس مقاربتها لبنية النظام الديمقراطي الذي تسعى إليه لبناء دولة القانون التي توفر شروط حياد الدولة في الصراع على السلطة.

من المفارقات المؤسفة، أنه عندما كانت الفرصة سانحة للتحول الديمقراطي وبناء دولة القانون في ظل الانفتاح السياسي وازدهار العمل الديمقراطي وتوازن القوى كانت المواجهة بين التيار الإسلامي ممثلاً بحزب التجمع اليمني للإصلاح، والتيار اليساري ممثلاً

بالحزب الاشتراكي اليمني، الأمر الذي شجع على شن الحرب ضد الحزب الاشتراكي اليمني، وأخرجه ومعه جنوب اليمن من الشراكة، واليوم وبعد أن حدث الانسداد السياسي وضاق الهامش الديمقراطي، وهو الأمر الذي كان يمكن أن يجعل من حزب التجمع اليمني للإصلاح لاعباً استثنائياً بدعم جموح السلطة بالعودة إلى ما قبل إعلان الديمقراطية، انفتح على الآخر وفي المقدمة الاشتراكي وقبل بالديمقراطية والعمل من أجل حماية حقوق الإنسان، وانتقل إلى العمل السياسي الواضح، وصار له قيادات سياسية أبرز من القيادات الدعوية وهو اليوم في طور التحول التام إلى حزب سياسي مدني .

بهذه التحولات التي صنعت بفضل اللقاء المشترك، وتحقيق أجزائه مصالحة سياسية بنية وتخليها عن الثأرات التاريخية، والإقرار بأن التغيير الديمقراطي لن يتحقق إلا بكتلة تاريخية من أجل التغيير السلمي على أساس عقد اجتماعي جديد، يكون اللقاء المشترك قد جعل من أجزائه وحلفائهم السياسيين والاجتماعيين قوى سياسية فعالة قادرة على التغيير .

مشروع التحالف من أجل التغيير :

تبلور مشروع تحالف القوى السياسية من أجل التغيير في "مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني"، ويشمل هذا المشروع رؤية للتغيير عبر إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ يتكون هذا المشروع من:

أولاً: الإصلاح السياسي والدستوري، ثانياً: تعزيز الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية، ثالثاً: الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، رابعاً: الإصلاح الاقتصادي والمالي، خامساً: إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية، سادساً: إصلاح السياسات الخارجية. وأكدت الوثيقة

على أمرين:

الأول: تحقيق الرؤية بالوسائل السياسية والسلمية.

الثاني: إن الإصلاح السياسي - هو الأولوية الأولى، والمدخل إلى تحقيق الإصلاحات المختلفة، وجوهره إقامة دولة القانون وتحقيق التحول الديمقراطي.

من التحليل الكلي لوثيقة مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني تتحدد مظاهر الأزمة السياسية من حيث الجوهر، في غياب دولة القانون، وبالتالي غياب المواطنة المتساوية، ووجود أزمة بنيوية دستورية كان من عوامل تعميقها تغيير الدستور بعد حرب ١٩٩٤م باتجاه الانقاص من الحقوق وتركيز السلطة بيد رئيس الدولة الفرد.

في ظل التطورات الجديدة التي جعلت الأزمة أكثر عمقاً وأكثر خطورة، تحددت مظاهر الأزمة في الوثائق الصادرة عام ٢٠٠٩ بثلاثة مظاهر رئيسية: الانقسام الوطني: القضية الجنوبية وحرب صعدة، انسداد الأفق السياسي، الأزمة الاقتصادية، لكن يظل جوهر الأزمة - هو غياب دولة القانون، وأضافت إلى جانب معوق شخصنة النظام وحكم الفرد، مسألة حكم العائلة وتوريث السلطة كعامل جديد يهدد الكيان الوطني بالانهيار، وأمام هذه المخاطر صار الحل ليس مجرد الإصلاحات السياسية، بل إحداث تغيير ديمقراطي ولا سبيل لتحقيق هذا الهدف إلا بإقامة تحالف تاريخي وتوحيد جهود كل الساعين للتغيير في المجتمع، بإيجاد كتلة تاريخية من أجل التغيير السلمي والعمل على تأسيس عقد اجتماعي جديد يقر بأسس المواطنة المتساوية، إذ جاء في الوثائق الجديدة: (الدعوة إلى تكوين كتلة تاريخية تكون أداة فاعلة لتحقيق تسوية تاريخية تخرج اليمن من مخاطر الانهيار وجر الأزمات المتوالية، على طريق بناء دولة مدنية حديثة تكفل حق المواطنة المتساوية، وتؤمن الشراكة الوطنية الواسعة لكل

المجتمع في إدارة شئونه)^١، وأشارت الوثائق صراحة إلى ضرورة إيجاد عقد اجتماعي جديد بالنص على: (إننا مطالبون اليوم بالشرع في إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد... لبناء الدولة على أسس... تتوافر فيها ضمانات كافية لإقامة دولة مؤسسية حقيقية تعمل وفق مشروعية دستورية وقانونية ووفق مبدأ الفصل بين السلطات ويسمح نظامها بالتداول السلمي الفعلي للسلطة، ويحول دون انفراد فرد أو أسرة بالسلطة، ويجعل محاسبة الحكام أمراً ممكناً ويجسد الشراكة الوطنية بصورة حقيقية بما فيها الشراكة العادلة في السلطة والثروة ويوفر أسس واقعية لإقامة حكم لا مركزي يجسد الشراكة... ومبدأ المواطنة المتساوية ويضمن الحقوق والحريات)^٢.

تجدت الإرادة المشتركة لأحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم في التغيير بإيجاد رؤية بديلة لما يجب أن تكون عليه الدولة والمجتمع (مشروع رؤية للإنقاذ الوطني) وفي العمل الميداني المشترك لتحقيق هذه الرؤية.

تتكون الوثيقة من ثلاثة أجزاء: تشخيص الأوضاع، رؤية للحلول، وآليات العمل.

يتكون الجزء الخاص بحل الأزمة من:

أولاً: المهام والمعالجات الإنقاذية العاجلة (وقف الانهيار):

١- تهيئة الأجواء والمناخات السياسية؛ ٢- إزالة آثار حرب ٩٤م وإجراء مصالحة وطنية شاملة؛ ٣- معالجة آثار الحروب والصراعات السياسية السابقة؛ ٤- معالجة الحرب في صعدة وآثارها؛ ٥- معالجة قضايا الثأر والعنف المحلي.

(١) تقرير اللجنة العليا للتشاور الوطني المقدم إلى ملتقى التشاور الوطني المنعقد في صنعاء في الفترة من ٢١-٢٢ مايو ٢٠٠٩م، صنعاء ٢٠٠٩م ص ١٦.

(٢) وثيقة الحوار الوطني والبيان الختامي الصادران عن ملتقى التشاور الوطني المنعقد في صنعاء في الفترة ٢٠-٢١ مايو ٢٠٠٩م.

ثانياً: بناء الدولة الوطنية الحديثة:

١- الأسس والمبادئ العامة؛ ٢- تطوير شكل الدولة على قاعدة اللامركزية؛ ٣- إقامة نظام الحكم البرلماني؛ ٤- الهيئات والأجهزة اللامركزية؛ ٥- إصلاح المنظومة الانتخابية؛ ٦- إعادة الطابع الوطني للقوات المسلحة والأمن؛ ٧- إصلاح الإدارة ومكافحة الفساد.

ثالثاً: الإصلاحات الاقتصادية

رابعاً: إصلاح السياسات الثقافية والاجتماعية:

أنت هذه الوثيقة لتجسد إرادة التغيير وبنصوص صريحة، إذ ورد فيها: ”وما من سبيل للتصدي للأزمة، وإنقاذ الوطن وإخراجه من دوامتها المستحكمة، إلا بحشد وتعبئة وحشد الطاقات والجهود الوطنية، ليشكل الجميع رافعة تغيير سلمي، وإنقاذ وطني يخرج البلاد من برائن الوضع الراهن، وصولاً إلى عقد اجتماعي جديد يؤسس لقيام دولة يمنية حديثة، مؤسسية تتفق مع معايير الدولة العصرية“.

لقد أتى مشروع الإنقاذ الوطني مبنياً على مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني ومنطلقاته، وأول هذه المنطلقات أن دولة القانون التي يسعى لبنائها هي الدولة التي تقوم على معايير الدولة الديمقراطية الحديثة، المتمثلة بإعمال القانون في الممارسة اليومية واحترامه والالتزام به من قبل جميع المواطنين حكماً ومحكومين، والمساواة في تطبيقه، وتتولى مؤسسات الدولة فرض تطبيق القانون والخضوع لسيادته، ودولة القانون، هي بالضرورة دولة المؤسسات، ومن سماتها احترام الشرعية والمشروعية الدستورية والقانونية وعدم استخدام القانون وسيلة للتسلط والتعسف، والالتزام بالشرعية والمشروعية في كافة أعمال هيئات الدولة ومؤسساتها؛ بما في ذلك الأعمال والتصرفات اليومية والفردية للمسؤولين؛ وهي دولة تقوم على مبدأ الحياد ودوام مؤسسات الدولة، أي لا يؤدي تغيير

مؤسسات الحكام وتداول السلطة إلى تغيير الدولة أو شاعلي الوظيفة العامة، وعدم وجود شعور بتملكها يؤدي إلى تغيير الحكم بممارسة الطرق الدستورية والقانونية لانتقال السلطة والصلاحيات كنتيجة للانتخابات الحرة والنزيهة، وبهذا تجعل الوثيقة التغيير حقا للمواطنين وتضع الصراع السياسي من أجل التغيير وانتقال السلطة في إطار سلمي لا يهدد وجود الدولة ووحدة التراب الوطني.

تقوم وثيقة الإنقاذ على مبادئ رئيسية لبناء دولة القانون، وهي مبادئ جديدة تعد تطويراً نوعياً لمشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني، وأهم هذه المبادئ: بناء الدولة على قاعدة لامركزية الحكم، حق المواطنين في التغيير السلمي، حظر التغيير بالعنف، وهناك بعض المبادئ والأسس ليست مرتبطة بالتغيير، وقد تظهر استحضار جانب إيديولوجي، لكن هذا الاستحضار قد لا يكون المقصود به أكثر من تجنب استخدام التيار الموالي للسلطة للشعارات للإضرار بحزبهم الذي استخدم سابقاً هذه الشعارات، كما يتبين لاحقاً.

من حيث مضمون وثيقة الإنقاذ، فيما يتعلق ببناء دولة القانون- الدولة الديمقراطية الحديثة، فإن أهم جديد فيها، بالمقارنة، مع مشروع الإصلاح، يتمثل بتغيير شكل الدولة والأخذ بلا مركزية الحكم، أما من حيث مضمون بنية الدولة أو التغيير في النظام السياسي، فقد أخذت بما ورد في الوثيقة الأولى، وطورت الأفكار الواردة فيها باقتراح مضامين الإصلاح الدستوري لإصلاح النظام السياسي.

تطوير شكل الدولة على قاعدة اللامركزية:

اعتبرت الوثيقة تغيير شكل الدولة بما يحقق لامركزية الحكم ضرورة: "لابد منها لضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة، ومنع

الاستبداد واحتكار السلطة أو التفرد بالحكم وتوريثه، كما يستهدف تلبية... الحاجات الجماهيرية المطلوبة التي كشفت عنها مظاهر الأزمة الوطنية العامة في البلاد، بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحقيق التحول الديمقراطي وضمان التداول السلمي للسلطة". وتوصلت اللجنة التحضيرية التي وضعت الوثيقة إلى أن: "قيام وبناء الدولة الوطنية اللامركزية على النحو الذي يحقق الشراكة الوطنية في الحكم والثروة لكل اليمنيين هي الصيغة المثلى لوضع اليمن موحداً على طريق الاستقرار والتطور بما يصاحبها من نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحقق العدالة والمساواة والمشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة".

حسنت الوثيقة الأخذ بخيار لامركزية الحكم، لإنهاء حالة تمرکز السلطة والثروة، لكن الوثيقة لم تحسم خيار شكل الدولة الذي يحقق عدالة توزيع السلطة والثروة، ويحقق فعلاً لامركزية الحكم، إذ طرحت الوثيقة تحقيق لامركزية الحكم من خلال الأخذ بشكل الدولة الاتحادية (الاتحاد الفيدرالي) أو في إطار الدولة البسيطة من خلال حكم محلي كامل الصلاحيات ويقوم على أساس أقاليم كبيرة، أو على أساس التقسيم الإداري الحالي.

ولأن الوثيقة مطروحة للحوار الشعبي والأطراف الوطنية جميعاً، بدون استثناء، من اللاعبين السياسيين، ويشمل ذلك السلطة، وقيادة الحراك الجنوبي، والمعارضة في الخارج، والحوثيين في صعدة، يكون من الأرجح، أن الأطراف المختلفة، ماعدا السلطة، سوف يفضلون خيار الدولة الفيدرالية للاعتبارات التالية:

١- يرجع جوهر الأزمة الوطنية البنوية الراهنة إلى نتائج وآثار حرب ١٩٩٤م واحتكار السلطة والثروة عبر مركزية الحكم، وتركيز السلطة، ومنع التغيير بتعطيل مشروع الوحدة اليمنية

في بناء دولة القانون والمؤسسات ، والمواطنة المتساوية على قاعدة الشراكة الوطنية، مما جعل الدولة البسيطة رمزاً أو حاضنة لهذه الأزمة ومكوناتها واستمرارها قد يجعل تقاليد الحكم التي أوصلت اليمن إلى هذه الأزمة تستمر .

٢- كشفت التجربة العملية خلال ما يقرب من عقدين من عمر الوحدة أن الدولة البسيطة قد ساعدت على تكريس تركيز السلطة بيد رئيس السلطة التنفيذية وفي العاصمة، مما ترتب عليه عجز الدولة عن تلبية وتمثيل المصالح المختلفة للانتماءات المتعددة: الجهوية، المذهبية، السياسية، والاجتماعية، وتم استخدام أجهزة الدولة وإمكاناتها للحيلولة دون إقامة دولة القانون وتحقيق التنمية والاستقرار، بل وإعادة إنتاج بناء ما قبل الدولة وبسط نفوذها بإحلال القبيلة محل الدولة، والعرف القبلي محل القانون .

٣- ارتبطت الدولة البسيطة منذ حرب ١٩٩٤م على وجه الخصوص بممارسة الإقصاء الجهوي، السياسي، الاجتماعي، وتفاقم الفساد واستفحل نفوذه، والنتيجة الماثلة اليوم أمامنا ولا جدال فيها، ليس الرفض لتلك السياسات والممارسات فحسب، بل رفض للدولة الموحدة والدعوة لفك الارتباط(الانفصال) .

٤- إن الخروج من الأزمة الوطنية المستفحلة اليوم لم يعد ممكناً، كما كان بعد حرب ١٩٩٤م، بإحداث حلول جزئية كإزالة نتائج وآثار الحرب وإقامة حكم محلي، وإنما صار يتطلب الخروج من هذه الأزمة البنوية تقديم حلول جذرية تحقق التغيير، وفي المقدمة تغيير شكل الدولة إلى اتحاد فيدرالي وانتقال السلطة سلمياً، بما يكفل التغلب على حالة الانقسام الجهوي والمجتمعي، ويحافظ على وحدة البلاد ويحقق التغيير الديمقراطي، بتوزيع السلطة بين الهيئات الاتحادية وهيئات الأقاليم والوحدات المحلية

وعدالة توزيع الثروة راسياً وأفقياً، وبما يحقق مصالح اليمينيين
جمعياً بمختلف انتماءاتهم الجهوية والاجتماعية طبقاً لمبدأ المواطنة
المتساوية.

بيد أن حل مسألة الانقسام الوطني القائم عبر تغيير شكل الدولة
إلى اتحاد فيدرالي، لا يعني أنه الخيار الأوحده، وإنما يمكن أن يتم
هذا الحل من خلال إحداث تغييرات جوهرية على النظام السياسي
عبر إصلاحات دستورية مؤسسية، تحقق التوازن بين هيئات الدولة
بمستوياتها الثلاثة، وتمنع تركيز السلطة بيد هيئة أو فرد أو وجود
سلطة بدون مسئولية ومساءلة ومحاسبة، وتحقيق مبدأ المواطنة
المتساوية وعدالة توزيع السلطة والثروة، وأن يتم هذا التغيير عبر
توافق وطني، ينطوي على قبول وتأييد واسعين لإيقاف حالة الانقسام
الوطني والمزيد من انزلاق الدولة إلى الفشل ومخاطر الانهيار،
وتوفير شروط إقامة النظام الديمقراطي التعددي وتعزيز ضمان
حقوق الإنسان وحرياته.

إصلاح النظام السياسي:

وكما سبق أن أوضحنا، فإن وثيقة الإنقاذ قد أنت لتفصل رؤية
اللقاء المشترك لإصلاح النظام السياسي والوطني، بدرجة أساسية،
ووضعها بصيغة مضامين دستورية، ولأن شكل الدولة لا يزال
مطروحاً في أكثر من خيار، فإن صيغ التغيير في النظام السياسي
ما زالت في الإطار العام وستخضع للتغيير بناءً على الخيار النهائي
الذي ستأخذ به الوثيقة فيما يتعلق بشكل الدولة، أي الأخذ بشكل الدولة
الفيدرالية أو الإبقاء على شكل الدولة البسيطة، فقد ترك حسم الخيار
لشركاء الحوار الآخرين، وللرأي العام الوطني.

تبنى مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني،

ومشروع رؤية للإنقاذ الوطني لإحداث تغييرات جوهرية على النظام السياسي بإحداث إصلاح مؤسسي- دستوري يشمل السلطة التنفيذية، وأهم تغيير لبنية هذه السلطة، يتمثل بالأخذ بشكل نظام الحكم البرلماني، والسلطة التشريعية، بالأخذ بثنائية السلطة التشريعية المنتخبة بمجلسيها: مجلس النواب ومجلس الشورى، وتعزيز صلاحيتها الرقابية، والسلطة القضائية بما يحقق استقلالها التام عن السلطة التنفيذية، ويؤدي إلى تحديثها من حيث التكوين والإدارة والأداء، كما يشمل هذا التغيير إصلاح إدارة الدولة بما يحقق فاعليتها ومكافحة الفساد، ويتم هذا التغيير عبر إصلاح دستوري وقانوني، ينهي حالة الانقسام الوطني، ويحقق نظاماً سياسياً ديمقراطياً تعددياً برلمانياً، يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها بين هيئات الدولة، ويمنع تركيز السلطة والثروة أو احتكارهما أو توريث السلطة أو وجود سلطة دون مسئولية ومساءلة، ويحقق الفصل بين أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والمال العام والإمكانات الخاصة بالحاكم أو حزبه، بما يحقق حياد الدولة والوظيفة العامة المدنية والعسكرية ووسائل الإعلام والمال العام في التنافس بين الأحزاب للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، وتغيير النظام الانتخابي بالأخذ بالنظام النسبي وإصلاح الإدارة الانتخابية بما يحقق استقلالها ويضمن حيادها.

وتعزيز السلطة الرقابية للهيئة البرلمانية وإحداث توازن بينها وبين السلطة التنفيذية تنص الرؤية على إخضاع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للإشراف الكامل لمجلس النواب وتبعيته له، ونصت على منح مجلس الشورى صلاحية اختيار أعضاء الهيئات: المجلس الأعلى للقضاء، المحكمة الدستورية، اللجنة العليا للانتخابات، محافظ البنك المركزي ونوابه، رئيس وأعضاء المجلس الوطني للإعلام، المجلس الوطني لرعاية منظمات المجتمع المدني، المجلس الأعلى للأوقاف، الموافقة على تعيين القيادات المدنية والعسكرية: رئيس هيئة

الأركان العامة للقوات المسلحة ونوابه ومساعديه، رئيس الهيئة العامة للخدمة المدنية، النائب العام .

أخذت الوثيقة بشكل نظام الحكم البرلماني الذي يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية: رئيس الدولة ورئيس الحكومة، غير أنها لم تعط رئيس الدولة سلطات تنفيذية فعلية، وإنما أوكلت إليه سلطات سيادية تمثيلية في مجال العلاقات الدولية، وتمنحه في إدارة الشأن الداخلي صلاحيات رمزية من قبيل الاحترام مثل: التوقيع إلى جانب رئيس الوزراء على قرارات تعيين كبار الموظفين، وتتولى الحكومة وحدها الإدارة التنفيذية، ومن ثم لا يساءل رئيس الدولة على أداء السلطة التنفيذية، وتقع المسؤولية والمساءلة على الحكومة، وبموجب الصلاحيات المنوحة لرئيس الدولة، وطبقاً "لمشروع رؤية الإنقاذ"، يكون رئيس الدولة حكماً بين الهيئات ورمزاً للسيادة، ولا يتعرض للنقد على أداء السلطة التنفيذية، لأنه لا يمارسها وليست لديه أية وسائل ضغط على الحكومة وهيئات الدولة الأخرى، وينطلق الأخذ بالنظام البرلماني من اعتبار التقاليد التي سادت في تركيز السلطة بيد رئيس الدولة الذي لا يخضع للمساءلة والمحاسبة، وتخضع له دستورياً أو في الممارسة جميع هيئات الدولة التي ترى المعارضة ضرورة إيجاد قطيعة معها، إذ أنها من العوامل الرئيسية التي جمدت العملية الديمقراطية عند ديمقراطية الواجهة، وعندها توقف التحول الديمقراطي، وأدت إلى إضعاف فعالية جميع هيئات الدولة، عدا الرئيس، ولا يمكن في ظلها الوصول إلى تداول سلمي للسلطة، مما جعل تكرار العملية الانتخابية وجود الأحزاب مدعاة للإحباط واليأس من إمكانية التغيير عبر الآليات الديمقراطية، وبهذا أنتفت ميزة الديمقراطية لتحقيق الاستقرار والتنمية وإنهاء دورات العنف والاستحواذ على السلطة والثروة، وترتب على فشل العملية الديمقراطية بروز نتائج تهدد استمرار الدولة الموحدة، ومن أبرز هذه النتائج القضية الجنوبية وحرب صعدة

ونفسي الفقر .

من هذا المنطلق تبنت الوثيقة استبدال شكل نظام الحكم الحالي بالنظام البرلماني، واستحداث ثنائية السلطة التشريعية وتعزيز سلطتها الرقابية من حيث الصلاحيات ومن حيث تبعية أجهزة الرقابة المالية والإدارية لها وكذا تبعية مؤسسات الدولة التي يجب حيادها: مثل الخدمة المدنية والبنك المركزي ووسائل الإعلام العامة ورعاية منظمات المجتمع المدني وغيرها، ولضمان حياد مؤسسات الدولة، خاصة المالية والعسكرية بالنسبة للأحزاب والمنافسة بينها وبالنسبة للحياة السياسية، نصت الوثيقة على حظر أن يكون أحد أقارب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء إلى الدرجة الرابعة في أحد المناصب المتمثلة بأن يكون رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء، رئيساً لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ونوابه ومساعديه، تولي قيادة فروع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ونوابهم ومساعدتهم، يكون رئيساً للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ونوابه ومساعديه، أن يكون رئيساً أو عضواً للجنة العليا للانتخابات، أن يكون من رؤساء ومديري الأجهزة الأمنية المركزية ونوابهم ومساعدتهم .

وضعت معايير وإجراءات تشكل ضمانات لاستقلال القضاء والقاضي عن السلطة التنفيذية، ومن ذلك إقامة البنية المؤسسية المستقلة للقضاء بإنهاء اختلاط تكوينات القضاء بأجهزة السلطة التنفيذية المتمثلة بهيئة التفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى الذي يختص بتشكيل المحاكم والنيابة العامة، وتعيين وترقية ونقل القضاة وتحديد رواتبهم وميزانية القضاء المستقلة، وذلك باختيار أعضاء المجلس من قبل الهيئة التشريعية، وربط هيئة التفتيش القضائي بمجلس القضاء الأعلى، واستكمال بنية القضاء بإيجاد المحكمة الدستورية المستقلة عن المحكمة العليا، وإيجاد قضاء إداري متخصص، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وتوفير ضمانات استقلال القاضي وتنفيذ أحكام القضاء .

ولأن خيار شكل الدولة لم يحسم بعد، فلم تحدد الوثيقة الهيئات والأجهزة اللامركزية وصلاحياتها، ولم يتم الفصل بين الصلاحيات والمهام المركزية واللامركزية.

تطرق الوثيقة للعملية الانتخابية من زاويتين:

الأولى: النظام الانتخابي- وأقرت الأخذ بنظام التمثيل النسبي، بما يحقق، التمثيل العادل لكل فئات المجتمع، فعالية السلطة التشريعية، تعزيز الوحدة الوطنية والتعددية، وترشيح نسبة من النساء لا تقل عن ١٥٪.

الثانية: ضمان استقلالية وحيادية الإدارة الانتخابية، وذلك من خلال التمثيل المتوازن للأحزاب في تشكيلها، إعادة بناء الجهاز الإداري والفني للإدارة الانتخابية وفق معايير وشروط الخدمة المدنية، وتوفير الضمانات القانونية والسياسية والفنية الكفيلة بتحقيق الحياد الفعلي لوسائل الإعلام العامة والمال العام والوظيفة العامة والجيش والأمن في المنافسة السياسية.

خاتمة:

مما تقدم نخلص إلى أن ظهور مؤشرات فشل الدولة و فقدان العدالة الرأسية والأفقية، دليل كاف على عدم حدوث أي مستوى من التحول الديمقراطي، وإن إعاقة التحول الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية المتحيزة ضد الفقراء قد أسهمت في وضع البلاد أمام خطر الانزلاق إلى حروب أهلية وخطر انهيار الدولة ووحدة التراب الوطني، وأدى كل ذلك إلى أن يوضع اليمن أمام أزمة شاملة مظاهرها الحادة أربعة:

الأول: القضية الجنوبية التي يهدد استمرارها وعدم وجود الحلول المرضية والناجعة لها وحدة التراب الوطني .

الثاني: حرب صعدة التي يهدد استمرارها وعدم وجود حل للأسباب التي أدت إليها واتساعها، اليمن بالانزلاق إلى حرب أهلية شاملة، وتهدد كلفتها الاقتصادية والاجتماعية كل أمل في التنمية والسلام الاجتماعي.

الثالث: انسداد الأفق السياسي وتوقف العملية الديمقراطية، مما قد يجعل الوصول إلى موعد الانتخابات، دون مصالحة وطنية وتغيير شكل الدولة وإصلاح النظام السياسي، مناسبة لإعلان وفاة الشرعية في البلاد.

الرابع: الأزمة الاقتصادية الخانقة التي قد تقود البلاد في ظل العوامل السابقة إلى الانزلاق إلى الثورات والعنف الشامل.

لقد تم في هذا المقام الإشارة ابتداءً إلى أن الفضل في نجاح تحالف اللقاء المشترك ثم تحالف القوى السياسية من أجل التغيير يرجع إلى أمرين:

الأول: ضرورة التغيير والإصلاح الديمقراطي، وهي مهمة تعول على إنجازها إزالة انزلاق اليمن إلى الفوضى والحرب الأهلية الشاملة.

الثاني: طرح أحزاب اللقاء المشترك في هذا التحالف الصراعات والاعتبارات الإيديولوجية جانباً. غير أن العودة إلى الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها بناء الدولة الوطنية الحديثة في مشروع رؤية للإنقاذ الوطني، تظهر أن هذا الاستخلاص ليس دقيقاً؛ إذ استعادت الوثيقة مبادئ وأساساً منصوصاً عليها في الدستور الحالي وليس لها صلة بالتغيير المنشود والإصلاح الديمقراطي، إذ تم نقل ما هو وارد في المواد (١، ٢، ٣) من الدستور في تأكيد إسلامية الدولة، وهذه العودة إلى الدستور لم يكن لها موجب سوى الاعتبار الأيدلوجي، ويتأكد هذا الأمر أكثر من خلال واقعتين:

الأولى: إن لجنة الصياغة قد أبتقت على هذه الأسس والمبادئ على الرغم من أن مناقشات اللجنة التحضيرية كادت تفضي إلى عدم وجود موجب لإيرادها في الوثيقة، فكان تجاهل هذا الرأي كلياً.

الثانية: استبعاد من الوثيقة النص ”على حظر التمييز بين الناس لأي سبب كان وبأي صورة من الصور“، وهو نص ورد في اقتراحات اللقاء المشترك المقررة من قبل الفريق القانوني والهيئة التنفيذية للقاء المشترك، وكذلك استبعاد لجنة الصياغة مقترح: ”حظر المساس بحرية الضمير والانتماء الديني والعقائدي وعلى الدولة ضمان عدم التعرض لممارسات الشعائر الدينية“، ومقترح: ”حظر الدعوة للحروب والكراهية الوطنية والدينية“.

ومع هذا فإننا نؤكد صحة الاستخلاص، إذ أن معرفتنا بمجريات الأمور تظهر لنا أن إيراد النصوص المشار إليها أو عدم إيراد نصوص أخرى لم يكن من قبيل إثبات الاعتبار الأيديولوجي للتجمع اليمني للإصلاح وفرضه على الآخرين، وإنما كان من قبل تجنب استخدام السلطة لهذا الاعتبار وعبر الموالين لها من التيار الأصولي الذي كان قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م يحضر للانقلاب في التجمع اليمني للإصلاح لكي لا يقوم تحالف اللقاء المشترك، وقام باغتيال الشهيد جار الله عمر أثناء مؤتمر حزبهم في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٢م وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية من أجل القضاء على اللقاء المشترك وعلى تحالف قوى مختلفة إيديولوجياً من أجل التغيير والإصلاح الديمقراطي.

وأياً كان الأمر، فإنه مما تقدم يتبين أن اللقاء المشترك وتحالفاته السياسية والاجتماعية صار يمثل قوى لديها رؤى وفاعلية للتغيير السلمي، وهي قوى تمثل أحزاباً سياسية ذات مرجعيات إيديولوجية مختلفة وقوى اجتماعية متعددة، تنتمي إلى شرائح وطبقات مختلفة، تلتنقي حول منطلقات استراتيجية للتغيير عبر الإصلاح السياسي،

والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وإنقاذ البلاد التي تواجهه تحديات كبرى تهدد الكيان الوطني بالانهيار، والمتمثلة بحالة الانسداد السياسي، والانقسام الوطني: القضية الجنوبية، وحرب صعدة، والأزمة الاقتصادية.

لقد توصلت القوى العاملة من أجل التغيير إلى رؤى للإنقاذ ومدخله إقامة دولة القانون - الدولة الديمقراطية المدنية، وحل القضية الجنوبية وحرب صعدة، لكن هذه الحلول تتطلب قبول أطراف الصراع المختلفة بالحل الديمقراطي. ثمة عائق رئيسي يتمثل في أن السلطة، ورغم كل هذه المخاطر، وقبولها بشعار الديمقراطية، غير مستعدة لدفع كلفة الديمقراطية وتحمل تبعاتها بتداول السلطة، بل تسير باتجاه معاكس - القبول بالديمقراطية طالما مكنها الاحتفاظ بالسلطة، وتركيز السلطة الفردية وتوريثها بخطوات متدرجة: سيطرة العائلة على الجيش والأمن والمال العام والتجارة.

بيد أنه لا خيار بديلاً عن التغيير السلمي لمنع انزلاق اليمن إلى المجهول، ولا بديل عن العمل لحشد القوى السياسية والاجتماعية حول مشروع التغيير السلمي وجعله خياراً للجميع، وإن تطلب هذا الأمر لجوء المعارضة وعبر الفعاليات السلمية إلى خيارات مكلفة للضغط على السلطة للقبول بالانخراط في مشروع للإنقاذ الوطني، ومعها جماعة الحوثيين في صعدة التي أعلنت قبولها بالحوار على أساس الوثيقة والقيادات الجنوبية في الخارج وبعض قيادات الحراك الجنوبي التي تسعى عبر التنظيمات الجهادية، ومنها القاعدة للانفصال عبر استخدام العنف، والحراك المسلح، غن هي تخلت عن القاعدة، وقبلت أن تكون ضمن مشروع الإنقاذ الوطني كجماعة سياسية.

الوثيقة تحتاج إلى حسم خيار شكل الدولة لكي يكتمل تصور مهام وصلاحيات هيئات الدولة المركزية والمحلية، كما أنها تحتاج إلى تغطية

بعض النواقص أو إجلاء بعض الغموض ، مثل النقص في النص على بعض حقوق الإنسان ، وعدم وضوح النص الخاص بالمساواة وعدم التمييز ، وعدم النص بوضوح على الكوطة النسائية في إطار قوائم الأحزاب الانتخابية وغيرها .

وأياً كان الأمر ، فإن المستقبل سوف يثبت الشأن العظيم لهذا التحالف التاريخي ورؤاه من أجل التغيير والإصلاح الديمقراطي .

الفصل الثاني
أي دور للمجتمع الدولي

المصالح الأوروبية والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كريستينا كوتش*

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً أوروبياً عن الدعم النشط للديمقراطية. ولا يشير ذلك إلى تخفيض الميزانيات أو إلغاء المشروعات بشكل كبير. فلا تزال المخصصات وبرامج دعم الإصلاح السياسي في المنطقة مستقرة بشكل عام. وقد زاد إجمالي مخصصات الاتحاد الأوروبي من خلال الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من تراجع تمثيل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن تضارب المصالح بين مختلف اتجاهات السياسة الخارجية يؤدي إلى واقع يشهد تراجع الدعم الأوروبي للديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعلو معدلات

* باحثة بمركز FRIDE للأبحاث، مدريد-ألمانيا.

الإحباط بين الأطراف المحلية المؤيدة للإصلاح في المنطقة؛ نظراً لغياب الاتساق والالتزام، الذي -بدوره- يتناقض مع الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

فهل يعد ذلك حكماً عادلاً على الاتجاهات الحالية للسياسات الأوروبية في المنطقة؟ ما دلالة ذلك بالنظر إلى الديناميكيات التي تسيطر على السياسة الخارجية الأوروبية بوجه عام؟ ما هي آفاق دعم الاتحاد الأوروبي للإصلاح السياسي في العالم العربي؟

اتجاهات سياسات الاتحاد الأوروبي في إقليم المتوسط

يرتبط التراجع الأوروبي على صعيد دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان -بشدة- بالبيئة الدولية المتغيرة على مدار العقد الماضي. أدت الأزمة الاقتصادية إلى تركيز صنع السياسات على الداخل، وتعزيز الحماية كما أسقطت عبء الجانب الشرطي من أي اتفاقات تجارية. إن الظهور القوي لقادة إقليميين جدد، وغيرهم من العناصر الدولية غير الديمقراطية، والتي تمثل شركاء بدلاء وجاذبين للحكومات السلطوية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق مصالحها الاقتصادية، يؤدي إلى تراجع وزن وتأثير الاتحاد الأوروبي في المنطقة. كما أن التحديات الأمنية البارزة والمتعددة أكثر من ذي قبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الانتشار النووي، وغيره من الكوارث الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، تسهم في تغيير الأولويات والاهتمامات الأوروبية. وفي الوقت نفسه، فإن قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة هذه التحديات المجتمعة لصنع السياسة الخارجية يضعفها -ولو بشكل مؤقت- الانتقال الداخلي الجاري في الاتحاد الأوروبي لتطبيق معاهدة لشبونة. وبعبارة أخرى، ففي عالم أكثر تعقيداً وأقل أماناً، تضعف قوة الاتحاد الأوروبي، وقدراته، و وحدته.

ومن ثم، فإن سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة اتسمت بعدد من الاتجاهات .

أولاً، لقد أصبحت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة مرتبطة "بالأمن" بشكل ملحوظ . فمن مكافحة الإرهاب إلى الهجرة إلى الطاقة والتجارة، فإن مختلف الخطوات الخاصة بالعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي ينظر إليها من خلال منظور أمني ضيق . وبالمنى نفسه، يبرز الموقف الدفاعي والإقصائي في جميع خطواتها السياسية .

ثانياً، تتراجع قوة الاتحاد الأوروبي وقوته الحافزة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التداعيات السلبية لجاذبية وجدوى السياسات القائمة على الشرطية مثل سياسة الجوار الأوروبية . إن محاولات إحياء القوة الحافزة الأوروبية من خلال السعي لتنفيذ معادلات جديدة لجعل -سياسة الاتحاد الأوروبي المميزة - "الإصلاح السياسي والتحديث عن طريق الدمج" أكثر جاذبية لشركائه من الجيران من خلال سلسلة من "التحديثات" (الوضع المتقدم، والشراكة المتميزة) لم تؤت أي ثمار فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح السياسي . وبالمناطق نفسه، فإن جهود الاتحاد الأوروبي المحدودة لنزع الصبغة السياسية وإحياء المسار متعدد الأطراف في منطقة المتوسط من خلال إعادة تفعيل إطار عمل برشلونة لتحويلها إلى "اتحاد من أجل المتوسط" يبدو أنها قد بنيت على أرض غير صلبة .

ثالثاً، إن التحديات المتزايدة قد أدت إلى تركيز أقوى على المسار الثنائي في كل من سياسات المجتمع والدول الأعضاء . ويضر هذا التطور بالرؤية الأشمل متعددة الأطراف لمنطقة المتوسط، مفضلاً في ذلك الانفصالات الثنائية، والتي تتعارض في الغالب مع سياسات الاتحاد .

رابعاً، ونتيجة لما سبق، يزداد فراغ العمل الخارجي للاتحاد

الأوروبي في المنطقة من الأهداف التطبيعية المعلنة من خلال وثائق وبيانات السياسة الخارجية الأوروبية. وتتعرض القيمة الإجمالية لبرامج المساعدة الإنمائية الهادفة إلى دعم حقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي، والإصلاح السياسي في المنطقة للخطر بسبب غياب التعزيز السياسي المنهجي من العواصم الأوروبية. ويشكو نشطاء حقوق الإنسان من المغرب إلى سوريا من الطبيعة المزدوجة لصنع السياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

ماذا يعني ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالإصلاح السياسي؟ هل انتهى المسار متعدد الأطراف في منطقة المتوسط؟ هل دعم الاتحاد الأوروبي للإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في طريقه إلى الزوال؟

تراجع "القوة التطبيقية" للاتحاد الأوروبي؛

تشير الحقائق على أرض الواقع إلى أن دعم الاتحاد الأوروبي المتراجع للديمقراطية، يؤكد على "القوة التطبيقية للاتحاد الأوروبي" باعتبارها المحرك الأساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تكن سوى ضرب من الخيال؛ ففي الوضع الحالي، هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يحقق بالفعل معايير "القوة التطبيقية" التي وضعها لنفسه؟

تعد القيم الليبرالية للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية من بين المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وقد كانت على الأقل من الناحية الاسمية، في قلب جميع الأطر الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الجوار. لقد ظل تعزيز السلام والديمقراطية والرخاء في شرق وجنوب أوروبا من الأفكار المرشدة

لعملية برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبية، والاتحاد من أجل المتوسط (وإن كان بصورة أكثر هامشية). وطالما كانت العلامة المميزة لهوية الاتحاد الأوروبي، فقد عمل الاتحاد الأوروبي على الدفاع عن "قوته الطبيعية" على ساحة الشؤون الدولية.

إلا أن الاتجاهات الحالية في الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترجح أن فكرة القوة الطبيعية كمحرك أساسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لم تكن سوى محض خيال؛ فعودة الاتحاد الأوروبي إلى بناء التحالفات القائمة على الاستقرار مع الحكومات السلطوية تشير إلى أن الرؤية الشاملة للاتحاد فيما يخص منطقة المتوسط، والتي كانت وراء عملية برشلونة، لم تكن سوى دفعة مؤقتة من الحماس المثالي لسنوات ما بعد الحرب الباردة، والتي تعود الآن "إلى طبيعتها".

من الأقوال الشهيرة لرئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية في القرن التاسع عشر اللورد "بالمستون" (١٧٨٤-١٨٦٥م) أن "الأمم لا يوجد لديها أصدقاء أو حلفاء دائمون، بل لديها فقط مصالح دائمة". ولكي يتمكن الاتحاد الأوروبي من إحياء مفهوم "القوة الطبيعية"، سيكون من الضروري وجود إجماع أساسي بين الدول الأعضاء على حماية المبادئ الليبرالية الأساسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى على حساب المصالح الاقتصادية والأمنية الاستراتيجية المهمة. وتشير الأدلة بقوة إلى غياب ذلك الإجماع في الوقت الحالي.

إصلاح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهوية الاتحاد الأوروبي:

وسواء أكان الاتحاد الأوروبي سيحل هذه المسألة أو غيرها قريباً فيما يتعلق بهويته وترتيبات الإدارة الداخلية، فمن الواضح أنه في

البيئة التي شهدت تغييراً كبيراً على مدار العقد الماضي، لا يمكن التعامل مع دعم الديمقراطية الخارجية بالطريقة نفسها. وفي حين توفر معاهدة لشبونة عدداً من الفرص لتعزيز الفعالية والاتساق في صنع السياسات بالاتحاد الأوروبي، فلن تتناول مجموعة الأسئلة الأكبر الاستراتيجية الطبيعية التي ترجع إليها سياسات الاتحاد الأوروبي الأكثر واقعية في المنطقة. وفي السياسة الخارجية، لم تغير المعاهدة صنع القرار الأساسي الخاص بالاتحاد الأوروبي، كما تم في منح سياسية أخرى. وسيتم اتخاذ قرار بشأن الاتجاه الإجمالي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد لشبونة من قبل الدول الأعضاء بالإجماع وستظل السياسة الخارجية شأناً ما بين الحكومات، ومن ثم تفضل المصالح الوطنية الأضيق للدول الأعضاء.

إن غياب اتساق السياسات في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي ليست مشكلة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكنها في قلب المناقشات الدائرة بشأن الدور الشامل للاتحاد الأوروبي ووجوده ككيان فاعل في السياسة الخارجية العالمية. وتتطلب البيئة الدولية المتغيرة على مدار العقد الماضي إعادة تفكير أساسية في العلاقة بين الاهتمامات الذاتية الاستراتيجية ودعم التغيير السياسي الداخلي في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. ويعد ذلك طموحاً لن يتمكن التجديد الحالي لترتيبات الإدارة الداخلية من تلبيته.

سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي

أندرو ألبرتسون*

إن النهج الذي تنتهجه إدارة أوباما في تعاملها مع القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان والإصلاح السياسي يجمع بين مزيج مركب من عدة عوامل. فبخلاف النهج الذي كانت تتبناه إدارة بوش، والذي كان يؤيد بدوره مبدأ الإصلاح السياسي في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، باعتباره الهدف الذي كانت تصبو السياسة الخارجية آنذاك إلى تحقيقه، يعتبر النهج الحالي الذي تتبناه إدارة أوباما، فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والإصلاح، نهجاً تفاعلياً؛ ذلك نتيجة وجود عوامل أخرى تعتبرها الإدارة أكثر أهمية بالنسبة لفكرها؛ أما الآن، فقد أصبح تحقيق أي نجاح في هذه القضايا هدفاً ثانوياً، تصارعه موجات القضايا السياسية وبعض السياسات الأخرى. ولكن من ناحية أخرى،

* المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط Project on Middle East Democracy (POMED) - الولايات المتحدة

طرحت الإدارة الأمريكية أفكاراً راسخة وموجهة نحو إحراز تقدم، وذلك فيما يتعلق بسياسات الولايات المتحدة الخارجية بصفة عامة. أما من الناحية العملية، فقد أدركت الإدارة عواقب تهاونها بقضايا حقوق الإنسان والإصلاح، فبدأت تدرجها شيئاً فشيئاً، وبقدر أكبر من العناية، في نهجها العام في الشرق الأوسط، حتى أن بعض الحالات قد شهدت مبادرات إيجابية جديدة نتيجة لذلك. ولا تخلو أي من هذه النقاط من الأهمية، كما ينبغي ألا تخلو أيضاً من عنايتنا الواجبة بها.

ودعونا نبدأ بالعوامل الأساسية المحركة للسياسة التي تتبناها الإدارة الأمريكية. إن إدارة أوباما تستمد نهجها في المسائل التي تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحوكمة من ثلاثة عوامل رئيسية. أولاً، حكمت الأوضاع على الإدارة أن تتبنى جدول أعمال يتسم بالتفاعل بشكل كبير، فهو يركز في بنوده على «جمع شتات» ما خلفته الإدارة السابقة من أوضاع في إيران، وأفغانستان وباكستان، والعراق، فضلاً عن الصراع القائم بين إسرائيل وفلسطين، مع التركيز في الوقت نفسه على النهوض بالاقتصاد المحلي الذي يعاني من حالة ركود؛ وهذا بدلاً من أن تبادر بوضع سياسات خارجية جديدة ومهمة خاصة بها. ثانياً، تتغذى الإدارة نسبياً على رد الفعل الأيديولوجي تجاه إدارة بوش السابقة، وهو رد فعل مقاوم لفكرة أن الولايات المتحدة يمكن لها، أو ينبغي عليها، أن تدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط. ثالثاً، إن الإدارة تواجه انتقادات محدودة نسبياً بالنسبة لسجلها في مجال حقوق الإنسان.

ويعتبر العامل الأول الذي يحدد النهج الذي ستتنتجه الإدارة في تعاملها مع هذه القضايا هو إمامها بالسياسة العالمية وبمصالح الولايات المتحدة. فأثناء تولي إدارة بوش الحكم، بدأت تساور الكثير في واشنطن مخاوف متزايدة من اهتزاز صورة القيادة الأمريكية أمام العالم، وهذا ما ترتب عليه تشتت صفوف التحالفات القديمة، وفتح

الأبواب أمام الدول المارقة والقوى المنافسة. إن السياسة الأحادية التي كانت تتبناها إدارة بوش كان لها اليد في إثارة مخاوف دبلوماسية خطيرة. ومن الناحية الأيديولوجية، تركت قرارات الإدارة المتفاوتة الحلفاء القدامى في حالة من التشوش وعدم الاستقرار. كما أثار وضع الاقتصاد الهش ومديونيته المزيد من التساؤلات بشأن المستقبل. أما تحميل الجيش الأمريكي فوق طاقته فقد زاد الخوف من عجزه عن الاستمرار في الالتزام بمسئوليته. ومنذ ألقى الرئيس أوباما خطابه الأول، أكد بشكل واضح أن إدارته سوف تتخذ من هذه المخاوف ركيزة تبنى عليها سياستها الخارجية؛ وعليه، سعت الإدارة أولاً وقبل كل شيء إلى معالجة الأوضاع الخاطئة التي رأتها في إدارة بوش. وقد شملت سبل المعالجة اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات المتبعة، منها: التفاوض مع إيران، وتغيير الإستراتيجيات المتبعة مع أفغانستان وتكريس المزيد من الموارد لها، والانخراط في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والانسحاب من الأراضي العراقية. إلا أنها ركزت بالقدر نفسه من الأهمية على تغيير العمليات. وقد قطعت الإدارة عهداً على نفسها أن تشارك بمسئولية واستمرارية في السياسة العالمية، متجنباً في ذلك الأحادية، والأيديولوجية، والنزعة العسكرية، وهو الأمر الذي تطلب منها الارتكاز بعناية على الدبلوماسية، وتوجيه انتباه مصاحب إلى اهتمامات ومطالب محاورها من الدول.

وإلى جانب هذه العوامل، يأتي عامل بيئي آخر يحرك جدول أعمال سياسات الإدارة المتفاعل، ألا وهو الانحسار الاقتصادي الشديد الذي تعاني من جرائه الولايات المتحدة. واستناداً إلى أسباب استراتيجية، فضلاً عن أخرى سياسية، قررت الإدارة تكريس القدر الأعظم من جهدها حتى الآن إلى معالجة الاقتصاد الأمريكي المتعثر، بما يشمله ذلك من تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل على المدى القريب، ومن إصلاح الوضع المالي الأمريكي على المدى البعيد، حتى

وإن تعارض ذلك في بعض الأحيان مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي أوقات تتزايد فيها المصاعب الاقتصادية وتستمر، يتطلع الناخبون الأمريكيون إلى وجود رئيس دولة يبذل قصارى جهده من أجل رفعتهم، لا مسافراً إلى دول أخرى ليعمل على رفعة شعبها وحل مشاكلهم؛ فقد شح تعاطفهم، وزادت قدرتهم على التنافس، وتضاعف الخوف بداخلهم. وبوصفي شخصاً اهتم بالسياسة الخارجية، أستطيع أن أقول لكم من موقعي هذا إن جدول أعمال الشعب الأمريكي لا يتصدره اليوم أي قضايا دولية، سواء كانت تتعلق بالعراق، أو المكسيك، أو تتعلق بالديمقراطية، أو حتى بعدم انتشار الأسلحة النووية؛ لكن الشعب الأمريكي بدلاً من ذلك يوصي من انتخبه من مسؤولين بالتركيز على الوظائف، ثم الوظائف، ثم الوظائف. وهذا من العوامل الأخرى التي تكبح جماح الإدارة الأمريكية في سعيها نحو تحقيق سياستها الخارجية الإيجابية.

والعامل الثاني الذي يحرك السياسة التي تتبعها الإدارة في هذا المجال هو عامل الأيديولوجية، فكثيراً ما يتصور على أرض واشنطن مشهد البندول: إذ ينتج عن الحملات المكونة من حزبين مواقف تكون على طرفي النقيض من بعضها، وذلك نتيجة للسياسات التي يتبعها كل حزب منها. وبمجرد فوز حزب على الآخر، يبدأ المعينون الجدد في وضع سياسات، وهم لا يزالون أسرى الروح الأيديولوجية التي كانت تسود الحملة الانتخابية، فيكون الناتج سياسات تبعد كل البعد عن تلك التي كانت تتبناها الإدارة التي كانت تسبقها. وعندما تولت إدارة جورج بوش الحكم عقب إدارة كلينتون، التي كانت تركز ثقلها على ترسيخ عملية السلام في أعوامها الأخيرة، كان الشعار الذي رفعتة «أي شيء مباح سوى ما كان يفعله كلينتون» (Anything But Clinton - ABC)، كما عازمت على ألا يكون لها أي علاقة من قرب أو من بعد بالصراع الفلسطيني/الإسرائيلي القائم؛ وفي النهاية،

أصدر بوش "أجندة الحرية" الخاصة به. أما دائرة المستشارين من أصحاب التوجهات اليسارية التي تحيط بالرئيس أوباما، فكما كانت لسنوات عديدة من قبل تشن حملات ضد السياسات التي كانت تتبعها إدارة بوش في الشرق الأوسط، كانت في الوقت نفسه تهرب من الالتزام بسياسة الديمقراطية. وبخلاف قضية جوانتانامو التي ورثتها إدارة أوباما ولم تجد سبيلاً لإنهائها، وكذا قضية أفغانستان التي ورطت الإدارة في حملة واسعة النطاق لمكافحة التمرد، لم تواجه "أجندة الحرية" سوى بعض العقبات والالتزامات القليلة، كما لم تقع تحت عبء اتخاذ قرارات بشأن حماية الأسهم والممتلكات أو التخلي عنها.

ومن الناحية التحليلية، تكمن مشكلة اليسار السياسي - سواءً بالنسبة لأنصاره من داخل إدارة أوباما أو من خارجها على وجه الخصوص - في تفسير مصطلح "الواقعية" في تطبيق السياسات الخارجية. وفي نقده، خلط اليسار السياسي بين مبدأ الالتزام بالواقعية في عملية التحليل - أي رؤية العالم على ما هو عليه، لا على ما نتمنى أن يكون عليه - وبين نهج الواقعية السياسية للسياسات - أي تخيل أنه يمكن حل المشكلات دون التطرق إلى تطلعات الإنسان، وإنما بالتعامل مع الدول التي يُفترض أنها أطراف تتحلى بالعقلانية، والإمكانية، والوحدية. بهذه الطريقة، تحوّل من كان يُطلق عليهم "تقدميين" إلى محافظين، فأصبحوا مدافعين عن الوضع الراهن داخل الدول، وعن صلاحيات نظم الحكم العربية؛ ولكن مع كل أسف، كان رد فعل هؤلاء لأوجه القصور التي اعترضت إدارة بوش هو فقد الثقة في أن الولايات المتحدة يمكن لها، أو ينبغي عليها، أن تدعم نشأة مجتمعات مفتوحة، وديمقراطية، وقائمة على سيادة القانون داخل منطقة الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، انضموا إلى صفوف الدوائر التقليدية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار، وإلى شركات النفط، والحكومات

العربية، إذ أطلقوا على النهج الذي أصبحوا يتبعونه النهج "العملي". وقد أدى مزيج السخرية وتبرير السلوك الاستبدادي إلى حالة من اللامبالاة من جانب اليسار السياسي تجاه السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في دعم قضايا حقوق الإنسان داخل بعض البلاد مثل إيران ومصر. وعلى نقيض الحال مع الأجيال السابقة، لم يعترض اليسار على ممارسات الولايات المتحدة التي شملت تقديم معونات لبعض الحكومات الاستبدادية؛ وهكذا، أدت هذه الممارسات إلى تورط الولايات المتحدة في انتهاكات، وإلى عرقلة عملية الديمقراطية. وأنا أزعم أنه يكاد ألا يكون أمراً "عملياً" أن نؤمن أن الولايات المتحدة في إمكانها أن تقوض الراديكالية المعادية للغرب دون التصدي لبعض الإحباطات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تغذي نمو الراديكالية، وكذا جذورها السياسية. ومع هذا، أدت هذه الاتجاهات الأيديولوجية إلى الحد من الدعم السياسي المحلي لسياسات ما قبل الإصلاح، لاسيما فيما بين كبار مؤيدي الرئيس أوباما.

والعامل الثالث الذي سبق وإن تطرقت إليه بالفعل هو عامل السياسة. فقد أثير بعض القلق في واشنطن حول إهمال الإدارة الأمريكية لهذه المسألة في وقت مبكر. ويشمل هذا الانتقادات الحادة من جانب اليمين السياسي، والتي تجاهلتها الإدارة على اعتبار أنها محاولات أخيرة من قبل نهج المحافظين الجدد يلفظ أنفاسه الأخيرة، كما يشمل أيضاً بعض الانتقادات هادئة النبرة، ولكنها في نظر البعض أكثر فعالية، من جانب مجتمع الممارسين الذين يهتمون بقضايا الديمقراطية والحوكمة. وقد عادت الضغوط بالنفع، فبعد الانتقادات العديدة التي تمت إثارها، ألقت وزيرة الخارجية كلينتون خطاباً أسهب فيه عن سياسة دعم الولايات المتحدة لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى النهج نفسه، أطلقت الإدارة مؤخراً مبادرات صغيرة في محاولة منها لدعم الحرية على شبكة الإنترنت،

وكذا دعم المجتمع المدني؛ إلا أن الضغط المخفف يبدو أنه لم يحمل سوى أثر ضئيل، فقد كان له الدور في إقناع الإدارة بالعمل على الهامش، وإلقاء الخطب، والإسهام بمساهمات رمزية، لكنه لم يقنعها بأن تفكيرها السابق كان تفكيراً خاطئاً، ولا بأن الاستمرار في إهمال قضايا الإصلاح سيلقي بعواقبه أثناء عملية الانتخابات. وربما الأهم هو أن قلة الضغوط الخارجية سمحت للكونجرس، الذي يعتبر من كبار مؤيدي حقوق الإنسان، أن يظل سلبياً إلى حد كبير بخصوص هذه القضايا. وباختصار، فإن قلة الضغوط من الخارج على الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط كان لها تأثير سلبي حاد مقارنة بحقب تاريخية أخرى ومناطق مختلفة.

وإلى جانب هذه المحركات الرئيسية المتمثلة في جدول الأعمال التفاعلي لإدارة أوباما، والتوترات الأيديولوجية، والضغط السياسي المحدود، يظهر أيضاً عامل رابع، ألا وهو: نظرة الإدارة الشاملة للعالم. وفي الواقع، تولت إدارة أوباما الحكومة معلنة العديد من المبادئ الجوهرية التي كانت مبشرة بوجود جدول أعمال أكثر نشاطاً بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان. وعلى عكس الكثير من المحافظين، تؤمن الإدارة بشدة بأن تطور العالم الخارجي من شأنه أن يعود بالنفع على المصالح الأمريكية في ظل عالم اليوم المترابط. وبالإضافة إلى رفض سياسات الانقسام وتشويه السمعة، دفعت الإدارة الأمريكية أيضاً إلى تجديد العلاقات مع المسلمين ومع الدول ذات الأغلبية المسلمة، وإلى جعل ذلك أولوية جوهرية بالنسبة لمعاملات الولايات المتحدة مع العالم الخارجي. ولكن مع كل أسف، تلاشت هذه المبادرات -المضي قدماً نحو الارتقاء بعملية التطور، وكذا نحو إطلاق بداية جديدة مع المجتمعات المسلمة- على يد قوى الصد والمعارضة التي ذكرتها سبقت. كما أن هذه المبادرات قد تم تفويضها بسبب التنافس المستمر بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية، وبسبب التحديات البيروقراطية ذات

الصلة. ومع ذلك، تستحق كل منها البحث للتعرف على آثارها على كل من حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وعلى علاقتها بكل منها.

وفي خطابه الأول، أعلن الرئيس أوباما أنه من بين الأهداف الرئيسية لسياسته الخارجية إطلاق "بداية جديدة" مع الشعوب الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وكذا في الدول ذات الأغلبية المسلمة. وفي هذا الصدد، عقد أوباما لقاءً مبكراً مع هشام ملحم من قناة العربية، وعد فيه بأن الولايات المتحدة سوف تتبنى نهجاً جديداً في المنطقة يقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. كما ألقى أيضاً الرئيس أوباما خطاباً رئيسياً في مدينة أنقرة، أكد فيه على الاهتمامات، والقيم، والتاريخ الذي يربط بين البلدين؛ وألقى خطاباً آخر لا يُنسى في مدينة القاهرة، أبدى فيه احترامه للمسلمين ومخاوفهم. والأمر الذي جعل خطاب القاهرة خطاباً لا يُنسى هو أنه نبع من تأكيد أوباما على مبدأ الحفاظ على الدبلوماسية ما بين البلدان، فقد اختار أوباما ألا يتحدث إلى الحكومة المصرية، ولكن إلى الشعوب التي تستمع إليه في شتى أنحاء العالم. وقد كانت سياسته الجديدة التي ركزت في تقدمها نحو الأمام على مبدأ اتساع نطاق المشاركة - المشاركة في عمليات التطور وغيرها، بالإضافة إلى المشاركة في قضايا الأمن والطاقة، والمشاركة عن طريق مجموعة أكبر من الأطراف، وليس عن طريق الدول فحسب - بمثابة نقله حقيقية من الماضي وأسلوب التفكير القديم.

إلا أننا، للأسف، لا بد وأن ننظر الآن إلى هذا الخطاب على أنه انحراف عن المسار العادي. فالسياسة الخارجية لإدارة أوباما - ولا سيما في الشرق الأوسط - تتأسس على فرضين جوهريين: أولهما أن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الوثيق مع حكومات الدول، وثانيهما أنه لن يتسنى تحقيق التعاون الوثيق مع الحكومات إلا إذا كانت تلك العلاقات متفردة

بشكل أساسى - إذا ما أعطيت الدول حق رفض انخراط الولايات المتحدة مع الفاعلين الآخرين. ونتيجة لتلك الرؤى، اتخذت الإدارة جدول أعمال للعمل مع البلدان ذات الأغلبية الإسلامية يتجنب تماماً قضايا السياسة، والتنمية السياسية، وحكم القانون والحقوق المدنية والسياسية. وبدلاً من ذلك، ركز على قوائم رغبات الدول. حين ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون كلمتها أمام منتدى المستقبل في العام الماضي، اتضح أن ملاحظاتها موجهة إلى وزراء الخارجية المجتمعين. وأعلنت أن جدول أعمال الولايات المتحدة ما بعد مؤتمر القاهرة سوف يركز على إدارة المشروعات وإيجاد الوظائف، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم. لقد أبرز الرئيس أوباما في خطابه الذي ألقاه بالقاهرة قضايا مهمة، ألا وهي الديمقراطية، والحريات الدينية، وحقوق المرأة ومشاركة المجتمع المدني، ولكن تلك القضايا سقطت من قائمة الأولويات حين انتقلت العملية من مجرد الخطابة إلى التطبيق العملى. الحقيقة هي أن التركيز المهم للإدارة بشأن تجديد العلاقات مع البلدان ذات الأغلبية الإسلامية قد تم إسكاته كذلك - وتوجيهه إلى ذات الأولويات القديمة لذات الحكومات القديمة - وذلك نتيجة لأولويات الإدارة وافتراساتها الأيديولوجية. وأنت النتائج غير طيبة: فقد تكون الإدارة قد حققت على نحو هامشى المزيد من التعاون من جانب الحكومات الإقليمية فى مجالات السياسة الرئيسية. وكأن آراء الولايات المتحدة لم يطرأ عليها تحسن، بل على العكس، فقد ساءت منذ بداية تلك الإدارة. ويبدو أن استثماراتها فى التنمية لها آثار مختلطة فى غياب الإصلاحات الأخرى. وأخيراً، فإن الدبلوماسية الخاصة بالإدارة قد دعمت مبدأ تفوق الدولة وسيادتها فى منطقة هي فى أمس الحاجة إلى تطوير أفكار المواطنة، وسيادة القانون واستقلال المجتمع المدني.

كما تسعى الإدارة إلى زيادة تطوير سياستها الخارجية. وحاولت

الإدارة فى إستراتيجية الأمن القومى التى أصدرتها حديثاً أن تبرهن على أن مصالح الأمريكيين تتفق مع التطوير فى مناطق أخرى من العالم: ”نرغب فى مستقبل أفضل لأبنائنا وأحفادنا، ونعتقد أن حياتهم ستكون أفضل إن استطاع أبناء الشعوب الأخرى وأحفادهم العيش فى حرية ورخاء.“ إن وزارة الخارجية تدير سياسة التنمية فى الولايات المتحدة الأمريكية على نحو تقليدى، ونتج عن ذلك أن دعم التنمية تم تصميمه خصيصاً بشكل يعمل على تحقيق الأهداف الدبلوماسية. وقد تقلدت الإدارة المنصب وهى عازمة على جعل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذا سياسة التنمية فى الولايات المتحدة بوصفها امتداداً لها، أكثر استقلالاً عن وزارة الخارجية وضرورات الدبلوماسية. وتبنى الكونجرس أيضاً هذا الدور.

وللأسف، صعب تحقيق هذا الهدف للغاية. ويعد رفع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى مستوى بيروقراطية حكومة الولايات المتحدة بمثابة توجيه ضربة إلى وزارة الخارجية، وهو أمر يعارضه أى وزير خارجية. وقد أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون منذ بداية توليها المنصب أنها تفضل فى المقابل دمج أهداف التنمية على نحو أكثر عناية مع التخطيط العام الذى تتبناه وزارة الخارجية. ولتحقيق ذلك، شرعت فى عملية مراجعة للتخطيط مدتها أربع سنوات (المراجعة الرابعة للدبلوماسية والتنمية)، وتم عمل نموذج لها فى آلية تخطيط تستخدمها إدارة الدفاع. وفى الوقت نفسه، فإن تعيين الإدارة لرئيس جديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو راجيف شاه الصغير السن نسبياً، قد استغرق عاماً كاملاً تقريباً. ونظراً للنفوذ السياسى الذى تتمتع به وزيرة الخارجية كلينتون فى واشنطن، وهو ما يزيد كثيراً عن أى وزير خارجية تقليدى، تمت إعاقة حركة هؤلاء الملتفين حول الرئيس والذين يرغبون فى دفع ”إصلاح سياسة المساعدات“. وقد تقدم الكونجرس بجهوده الخاصة،

ولكنه لم يحقق سوى القليل من النجاح .

وبالنسبة لقيام المنظمة أساساً بزيادة تطوير صنع القرار في مجال السياسة الخارجية، سيمثل ذلك مكسباً لهؤلاء الذين يؤيدون رسم سياسة أفضل بشأن حقوق الإنسان والإصلاح . ولا يتفق القائمون على تطوير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دائماً مع مناصري المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ولكن من الأسهل التغلب على تلك الخلافات في وجهات النظر، وهي أكثر قابلية كذلك للمناقشة التي تتأسس على البحث، مقارنةً بالأهداف السياسية للمحللين في مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، من شأن عملية إصلاح سياسة المساعدات أن توفر فرصاً قيمة لتحسين آليات تحقيق المساعدة الديمقراطية، والربط بين الدعم الشامل وتحسين الوضع في مجال حقوق الإنسان .

وتجدر الإشارة إلى مبادرتين أخيرتين تتمثلان في تركيز الإدارة على حرية الإنترنت والمجتمع المدني. وفي يناير، أَلقت وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون خطاباً أساسياً في واشنطن يركز على القضية المتنامية لحرية الإنترنت؛ لا حرية الدخول على الإنترنت فحسب، بل أيضاً حرية الاتصال بالآخرين على الإنترنت، وحرية التعبير على الإنترنت. وقد بدأت وزارة الخارجية الأمريكية في تتبع حرية الإنترنت في تقرير حقوق الإنسان السنوي لعام ٢٠٠٦، وهناك من الجهود ما يبذل في مجال تعزيز تلك الحرية. كما أن هنالك جهوداً مستمرة داخل وزارة الخارجية الأمريكية للعمل بما يتماشى مع مصالح القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التكنولوجيا مثل جوجل، وذلك للضغط على الحكومات على أساس منطق التجارة الحرة. كما خصصت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من التمويل لصالح المبادرات التي تساعد الأشخاص على تخطي حواجز الرقابة في بلدان مثل إيران والصين. ومع ذلك، لم يتم التركيز بشكل كافٍ

على كيفية الربط بين تلك المبادرات فى واشنطن وبين الدبلوماسية الثنائية الموجودة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، نجد أنه رغم استخدامها لهجة شديدة مع المدونين، فإن حكومات الشرق الأوسط لا يتضح ما إذا كانت ترى أن الولايات المتحدة تركز بقدر أعظم على حرية الخطاب على الإنترنت، أم على قضايا الرقابة السياسية. ومع ذلك، يمثل ذلك مجالا مشجعا وذا أهمية متزايدة لدى الإدارة ومؤيديها.

وأخيراً، أصدرت وزيرة الخارجية كلينتون بيانات قوية على نحو متزايد بشأن المجتمع المدني. وتضمن ذلك خطاباً ألقته فى الآونة الأخيرة فى كراكوف - بولندا ركز على حرية تكوين الجمعيات والدور الحيوى للفاعلين المدنيين المستقلين من أجل التنمية الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. وقد دعت وزيرة الخارجية «مجتمع الديمقراطيات» إلى التعاون لدعم المجتمع المدني، وأصدرت العديد من البيانات، وقدمت التزامات قوية فى هذا الشأن. كما وجهت التركيز إلى مصر بوصفها نموذجاً للأداء السيئ بشكل خاص فى مجال قضايا المجتمع المدني. ويمثل ذلك مجالا جديدا من العمل بالنسبة للإدارة، ولكنه أحد المجالات التى تستحق منا الاهتمام.

وإجمالاً لذلك، نرى أن الإدارة، التى تواجه كلا من التحديات الجغرافية السياسية وكذا السياسية المحلية، قد تبنت جدول أعمال تفاعلياً إلى حد كبير. فعلى أساس افتراضاتها الأيديولوجية المحددة، أعلنت سياستها الخارجية من خلال العمل مع مختلف الدول، متجاهلةً إلى حد ما الطموحات المشروعة للأفراد من حقوق مدنية وسياسية أساسية. ولم يمارس الفاعلون الخارجيون ضغطاً ملحوظاً فى مجال دعم حقوق الإنسان والإصلاح السياسى، وينطبق ذلك بشكل خاص على اليسار السياسى حيث يخلق المشكلات، ويعتبر اليسار السياسى قاعدة الدعم بالنسبة للإدارة. وقد أطلقت واشنطن مبادرات إيجابية

بشأن العمل مع البلدان ذات الأغلبية الإسلامية، والتطوير، ولكن تم إخماد الآثار الناتجة عن كل منها، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. وكانت هناك المزيد من المبادرات التي ركزت على حرية الإنترنت والمجتمع المدني، ولكنها كانت أصغر حجماً، وبالتالي، كان لها أثر أقل بكثير على الدبلوماسية الأوسع نطاقاً.

وبالنظر إلى الأمام، يمكن أن يطرأ تغيير على الأمور. فيمكن أن تقل بعض العوامل الجغرافية السياسية والاقتصادية المحلية التي فرضت قيوداً على الإدارة. وقد يزداد الضغط السياسي لوجود تركيز متجدد على حقوق الإنسان. كما قد تزداد أهمية القضايا المدرجة بوصفها أموراً ثانوية في تقديري الخاص، بما في ذلك مشاركة المسلمين والتطوير. وعلى الرغم من ذلك، تظل هناك قضية الافتراضات الأيديولوجية. وقد لا تتمثل المشكلة الرئيسية لتلك الإدارة في منح أولوية نسبية لقضايا الحقوق والإصلاح - فتلك أمور ثانوية بالنسبة لتحديات أساسية أخرى - ولكنها تتمثل في أنها متميزة من حيث التحليل عن تلك التحديات. وبالرغم من الاعتراضات والصيغ التي أصدرتها والتي تتناقض مع ذلك، فإن أفعال الإدارة تبعث برسالة مفادها الاعتقاد بأن حقوق الإنسان وقضايا الأمن تختلف كل الاختلاف عن بعضها البعض، أو، كمثال آخر، أن الإصلاح السياسي والتطوير الاقتصادي ينبغي أن يتما بمعزل عن بعضهما البعض. وقد تعتقد أنه في عالم متشابك، تعتبر التنمية البشرية في الخارج مفيدة لأمن الأمريكيين ورفائهم في الداخل، ولكنها تسعى نحو تلك الأهداف على نحو غير منظم أو مترابط. ولهذا السبب، أرى أن هناك مهمة رئيسية تقع على عاتق كل منا، وتتمثل في إلقاء الضوء، من خلال البحث والمناصرة، على الصلات التي تربط بين تلك القضايا: الأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، والإصلاح السياسي.

أي دور للأمم المتحدة في المنطقة العربية؟

زياد عبد التواب*

من أكثر القضايا المركبة التي تتعرض لها هذه الورقة هي تحليل مفهوم "الدور". بصفة عامة فإن المؤسسة يمكنها أن تنجز أنواعاً مختلفة من الأدوار. هذا الدور قد يكون ديناميكياً في مؤسسة تتحكم في الظروف التي خلقت لمعالجتها، وتؤثر على الأحداث المحيطة بها. وعلى العكس من ذلك؛ يمكن أن يصبح الدور سلبيًا، في حالة أن تكون المؤسسة رهينة للظروف التي لم تخلقها المؤسسة. الاحتمال الثالث للدور هو أن تكون المؤسسة سلبية بشكل جزئي، وذلك في حالة أنها لا تزال ضحية للظروف التي تتعرض لها دون امتلاك القدرة على التحكم بها والسيطرة عليها، وتلجأ إلى بذل محاولات للتكيف مع هذه الظروف. وفي هذا الإطار يمكننا القول إن منظمة الأمم المتحدة (UN) استطاعت وبشكل فعال تنفيذ السيناريوهات/الاحتمالات الثلاثة في المنطقة العربية.

*مستشار برنامج الحماية الدولية بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - مصر.

ليست هناك حاجة لخبير لندرك مدى أهمية دور الأمم المتحدة، وذلك كجهة استشارية دولية وحارسة لحقوق الإنسان عبر العالم ولعملية التحول الديمقراطي في المنطقة. إن مجمل انتهاكات حقوق الإنسان المتنوعة وواسعة النطاق، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب، باستثناءات محدودة للغاية، في كل بلد في منطقة الشرق الأوسط، هي أيضا بمثابة مؤشر على غياب دور نشط وفعال للآليات الأمم المتحدة المختلفة في المنطقة.

أيضاً لا يحتاج الأمر لخبير كي نزع أن الأمم المتحدة قد أعربت عن قلقها العميق، خلال مناسبات عديدة، من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة، بالإضافة إلى نحو سبعة أنواع مختلفة من بعثات حفظ السلام تنتشر قواتها في ست دول مختلفة، وعلى الأقل أربعة بنود من جدول الأعمال العادية في مجلس حقوق الإنسان تكون مخصصة لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والسودان والصومال، فضلاً عن وجود ٣ مقررين خاصين تم تعيينهم للنظر في حالة حقوق الإنسان في البلدان الثلاثة؛ لذا فيبدو لنا أنه من المستحيل الزعم بأن المنطقة العربية تم تجاهلها أو أنها منطقة «منسية» أو مهمشة في جدول أعمال الهيئات الدولية.

وبرغم ذلك؛ فما زال الخبراء يتجادلون بشكل متواصل حول فعالية وكفاءة الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وقدرتها على معالجة الأوضاع المتدهورة على أرض الواقع في هذه البلدان. إن جدالات عقيمة بدأت منذ نشأة الأمم المتحدة، ولم تنته بعد، تركز على أسباب وتأثيرات عجز المنظمة الدولية. ودأب البعض على أن ينسب ذلك إلى سيطرة الدول المنتمة لنصف الكرة الأرضية الشمالي على جدول أعمال الأمم المتحدة؛ وهو ما يؤدي إلى خلق هيئة دولية تابعة، تقوم على تنفيذ المخطط الإمبريالي الطامع لزعة الاستقرار

في المنطقة. هذه النظرية تؤيد مبدأ «الغرب ضد البقية». ومن ناحية أخرى فإن آخرين ينسبون هيمنة الدول العربية على إجراءات منظومة الأمم المتحدة كأحد دوافع الفشل في معالجة الوضع. في وجهة النظر هذه؛ فإن الأمم المتحدة تعد تابعة لنصف الكرة الجنوبي، وهي النظرية التي تدعم لماذا ينبغي أن يظل الغرب في مواجهة «البقية». مجموعة ثالثة تنسب الفشل إلى طبيعة الضعف المؤسسي الذي تعاني منه المنظمة الدولية البالغ عمرها ٦٥ عاما وأيضا إلى هيمنة نظرية سيادة الدولة على النظريات الحداثيّة للنظام الدولي؛ وهكذا فإن التحريض على التغيير لا يأتي من هذا الهيكل القانوني الدولي وتظل المسؤولية والمبادرة على الدولة المعنية.

هذا الجدل سرمدى لا نهاية له، ومع ذلك فإن كل الخبراء يمكنهم الاتفاق على أمر واحد: الأمم المتحدة ومؤسساتها المتنوعة عاجزة عن إحداث التغيير المرجو في المنطقة العربية، بغض النظر عن طبيعة الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل. برغم ذلك، فإن هذه الورقة حتى لو كانت تؤيد غالبية المعلقين الذين يجادلون بأن الوضع مظلّم ومأساوي وغير واعد، فإنها تظل تدافع عن أن سلطة هذه المؤسسة والسبب الذي خلقت من أجله، كفيلا لأن يجعلها قادرة على جلب التغيير إلى المنطقة، كما فعلت في مناطق أخرى مختلفة في العالم.

لتفسير وإجلاء هذه الفكرة، فإن الورقة ستقوم أولا بتحديد العوامل التي تعوق الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في المنطقة، ويشمل هذا الديناميات المختلفة والطموحات الشخصية وكذلك التقنيات التي تستخدمها المجموعات المختلفة لإضعاف المنظومة قبل مناقشة الوسائل البديلة والأدوات المتاحة للحفاظ على وتمكين الدور الذي تلعبه المؤسسة في عملية حماية حقوق الإنسان في المنطقة.

الوسائل المتاحة من قبل الحكومات القمعية لتقييد عمل الأمم المتحدة :

سيكون من السذاجة المطلقة أن نعتقد في أن كل الدول الموقعة على معاهدات حقوق الإنسان والمشاركة في إنشاء المؤسسات الدولية تحترم دور القانون وسلطة المؤسسات الدولية، وأنها مخصصة لهذه المبادئ والأفكار وتنفذها بنية حسنة، ومع ذلك؛ فإنه من المنطقي تخيل بأن الحكومات وقعت على معاهدات حقوق الإنسان وأنشأت المؤسسات الحالية لتعزيز أهداف سياسية محددة و/ أو لأنها تعتقد بأن الانضمام لتلك المؤسسات تصنع مادة دعائية جيدة .

بعد المنطق الذي استعرضناه أعلاه، فمن الصعوبة فهم لماذا تعتبر دولة تملك سجلا داخليا قمعيا يقوض مؤسساتها المحلية أن منح أية هيئة اقليمية/دولية سلطة للإشراف على سلوكها الداخلي سيحد من سيادتها . طوال عمل برنامجها الخاص بالحماية الدولية، قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بإبراز العديد من الأمثلة والحالات في الدول التي تملك سجلا سلبيا في مجال حقوق الإنسان، وبينما تكون في الظاهر داعمة للمنظومة الدولية، فإنها تلجأ لاستخدام وسائل في الخفاء لتقويض قوة المنظومة وفعاليتها. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أطلق على هذه العملية اسم «تصدير القمع». هذه الظاهرة لا تقتصر على المنطقة العربية؛ فحكومات دول أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية لديها هي الأخرى سجلات سيئة بشكل استثنائي في مجال حقوق الإنسان، وتستخدم تقنيات مماثلة للحد من قدرات المؤسسة. برغم ذلك، فإن هذه الظاهرة لا تقتصر على دول الجنوب. مقارنة سياسات كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية خلال العقد الماضي، هي مجرد أحد المؤشرات على نسبية التفاعلات بين السياسات القمعية الداخلية وخلق قوة المنظومة الدولية عن طريق دول الشمال .

من يفعل ماذا؟

استعراض موجز لما يحدث في الأمم المتحدة وتأثيراته المباشرة/ غير المباشرة على أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة

لا يستطيع المرء إلا أن يلاحظ التقنيات المختلفة التي تستخدمها الحكومات القمعية في جميع أنحاء العالم لتقويض المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. كما أشرنا آنفاً، بعض هذه التقنيات تستخدم من قبل بعض الحكومات الغربية، وتستخدمها أيضاً الحكومات العربية وحلفاؤها في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز والتجمعات الأخرى الإقليمية. وبينما تختلف هذه الأدوات، فإن تأثيرها والمجموعات المستهدفة تظل هي ذاتها. الدول تركز ببطء خطوات في تقويض وإضعاف المنظومة لدعم أهدافها/مكاسبها السياسية، سواء بواسطة الحفاظ على الوضع الراهن في بعض الشؤون الدولية أو ضمان عدم المحاسبة والإفلات من العقاب الدولي في بعض الجرائم العينية التي ارتكبتها هذه الحكومات أو ارتكبتها حكومات أخرى حليفة لها.

أ) جدول الأعمال الأمني والاقتصادي للغرب وتأثيره السلبي على عملية التحول الديمقراطي في المنطقة:

لإعطاء مثال واضح، بعض الحكومات الغربية تواطأت بشكل مباشر في تقويض منظومة الأمم المتحدة من خلال إلغاء ولاية المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة المكلفين برصد وتقييم أوضاع حقوق الإنسان في كل من العراق وأفغانستان بعد قيام ما يطلق عليه تحالف الراغبين "coalition of willing" بالعدوان على وغزو كلتا الدولتين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول نفسها "متشابهة التفكير" تتواطأ في تقويض وجود قوي وفعال لقوات حفظ السلام الإقليمية أو الدولية في الصومال، الدولة التي ظلت دون حكومة فعالة حقيقية

خلال الخمسة عشر عاما الماضية . وفضلا عن ذلك ، فحين يتم التفاعل مع الآثار القانونية المترتبة على الجرائم التي ارتكبت في معتقل جوانتانامو ، فإن الإدارة الأمريكية السابقة نجحت في تفويض سلطة وشرعية مقرر الأمم المتحدة المعني بالتعذيب والفريق العامل بالأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي بالأسلوب نفسه الذي تتبعه كوبا في حال تلقت شكاوى/بلاغات رسمية من الجهات الأممية المذكورة بشأن انتهاكات مماثلة .

وفضلا عن ذلك ، فإن تلك الدول تعمل في جميع هيئات الأمم المتحدة لحماية إسرائيل من النقد ودعم إفلات قادتها من العقاب . بالإضافة إلى أن الحكومات نفسها تحللت من تطوير القانون الجنائي الدولي عبر تشريعاتها الوطنية في مجالات مثل السلطة القضائية العالمية و/أو غياب حصانة وظيفية لبعض مسؤولي الدول الذين تورطوا في جرائم ضد الإنسانية لغرض وحيد وهو حماية دولة إسرائيل .

مؤخراً ، امتد نطاق حماية دول معينة من الحلفاء التقليديين للغرب من النقد ليشمل تحالفات أمنية و/أو اقتصادية جديدة مع بعض الدول العربية . الجرائم التي ارتكبت في الجزائر ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية والبحرين - ومؤخرا - اليمن ، سوف تستمر دون محاسبة ودون عقاب خلال منظومة الأمم المتحدة نتيجة لإنشاء هذه التحالفات . وهذا يختلف عن الجرائم الأخرى المرتكبة في دول أخرى غير منضوية تحت لواء هذه التحالفات مثل ليبيا وسوريا والسودان . حتى مع دولة مثل السودان ، لا يمكن إلا أن نلاحظ أن مستوى التسامح إزاء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في هذه الدولة اعتمد على موازنة العلاقات الدولية مع الغرب . التسامح غير المسبوق مع مثل هذه الجرائم المرتكبة في جنوب وشرق السودان خلال فترة التسعينيات ، من الممكن محاكاته مع مستوى التسامح الذي أبدته فرنسا مع الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا في وقت مبكر

من عام ١٩٩٣ . ومع ذلك ، عندما تغيرت التوازنات السياسية؛ فإن ردود أفعال هذه الدول تجاه هذه الجرائم تبدلت بالتبعية . تسامح مماثل يطفو الآن على السطح تجاه السودان ، لا نبرهن على ذلك فقط اعتمادا على التعليقات الضعيفة على الانتخابات البرلمانية والرئاسية المزورة الأخيرة ، ولكننا أيضًا يمكننا البرهنة عليه من خلال المقاومة الضعيفة لمساعي الحكومات العربية لإضعاف ولاية المقرر الخاص السابق بالسودان ، بالإضافة إلى رد الفعل المثير للشفقة تجاه تدهور حال بعثة قوات حفظ السلام المشتركة بدارفور .

وهكذا فإن مصلحة بعض الحكومات الغربية لإضعاف/تقويض المنظومة لا تقتصر على حماية مسئوليتها من العقاب على جرائم تركزت بشكل كبير في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة ، ولكنها أيضا تمتد إلى حماية حلفائها الرئيسيين في المنطقة ، سواء بشكل صريح وفتح ، كما هو الحال مع إسرائيل ، أو بشكل مستتر/ضمني مع المملكة العربية السعودية ومصر والدول العربية الأخرى التي أشرنا إليها أنفا من خلال عدم إثارة أو طرح القضايا التي تخصها أو العمل على تأخير وتأجيل النقاش حول تلك المواضيع .

(ب) الحكومات العربية ليست ضحية داخل منظومة الأمم المتحدة:

كما أشرنا في مقدمة هذه الورقة ، فإن الدول العربية ، الضحايا التاريخيين للقمع الدولي ، ليست فاعلا مستترا بداخل المنظومة الدولية . المنطقة العربية انخرطت بشكل كبير منذ قانون وقت مبكر في صياغة كل المواثيق الدولية والمؤسسات المخصصة . العلاقة بين المنطقة العربية والأمم المتحدة اتخذت عدة أشكال مختلفة . بدءا من طموحات وتطلعات الدول المستقلة في المنطقة العربية آنذاك للحصول

على الحق في المساواة السيادية مثل الدول الاستعمارية التقليدية، ومرورا بعجز الأمم المتحدة عن معالجة الصراع العربي-الإسرائيلي الناشئ، والعودة مجددا إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في منح الدول العربية المحتلة لاستقلالها.

وبرغم ذلك، بخلاف المناطق الأخرى، ففي خلال فترة الحرب الباردة، لم تكن الدول العربية لاعبا نشطا في المؤسسة الأضخم في العالم. وكانت تتبع بشكل أو بآخر رغبات حلفائها الأساسيين. على سبيل المثال، فإن عدم رغبة الاتحاد السوفيتي -آنذاك- في التواجد الغربي في الشرق الأوسط قاد إلى عدم تدخل الأمم المتحدة في أول نزاع وحشي داخلي في لبنان. ومع ذلك، فإن أهمية الأمم المتحدة برزت مرة أخرى في أعقاب تفويض مجلس الأمن لاستخدام القوة بذريعة شرعية الدفاع الجماعي عن النفس للدفاع عن الكويت من الغزو العراقي للكويت.

ومع نهاية الحرب الباردة، نظر العديد من الدول العربية للأمم المتحدة كمؤسسة يمكن من خلالها تحقيق بعضا من الزخم الدولي المرجو وفقا لجدول أعمالها الخاص. مثل ما حدث خلال عقد التسعينيات في مصر التي استضافت مؤتمر السكان العالمي وكذلك المغرب التي استضافت مفاوضات الجات. وخلال الفترة نفسها طرحت مصر مرشحا، تم اختياره في وقت لاحق كأمين عام للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تشجيع العديد من الدول العربية لدبلوماسيتها على التقدم لشغل مناصب متميزة في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن الانفتاح على المنظومة الدولية كان له في الوقت نفسه ثمن: انفتاح أكبر على النقد الموجه لسياسات حقوق الإنسان في المنطقة. وترتب على ذلك أن بدأت الدول العربية في لعب دور أكثر نشاطا في الفعاليات الدولية المختلفة والتي شملت لجنة حقوق الإنسان

(التي تحولت في وقت لاحق إلى مجلس حقوق الإنسان) ولجانا أخرى ، مثل لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يمنح ويراجع على أساس منتظم اعتماد المنظمات غير الحكومية.

انخراط الدول العربية مجددا في المنظومة كانت له فوائد عديدة . أولاً ، إعادة الانخراط هذه كانت تعني استعادة السلطة في الساحة السياسية كمجموعة إقليمية ، وبالتالي أصبح لها تأثيرها على عملية صنع القرار في المؤسسة ، وهو مسعى مشروع فقط إذا ما توافر حسن النية . ثانياً ، لقد خلقت هذه الدول حملة دعائية عالمية تزعم من خلالها أنها تبذل جهودا من أجل إصلاح وتعزيز المنظومة . وهكذا فإن ذلك يقوض أي مزاعم عن عدم الاحترام الذي ربما تكنه هذه الدول للمنظومة الدولية . ثالثاً ، فإن إعادة الانخراط تعني أن تصبح قادرة على توفير مستوى من الاستدامة للتعاون بين الدول في مجالات متنوعة وعديدة ، وبخاصة في ميدان المساعدات المالية والاتفاقات الأمنية .

إن عملية التحول من لجنة حقوق الإنسان لمجلس حقوق الإنسان كانت فرصة لاختبار نوايا الدول العربية وتطلعاتها الحقيقية إزاء منظومة الأمم المتحدة . المفاوضات التي جرت في الجمعية العامة ، وبعد ذلك أثناء ما يعرف باسم عملية الحزمة المؤسسية ، كانت كارثية . فبدلاً من العمل مع الآخرين بهدف تجسيد «مبادرة إصلاحية واعدة» للهيئة الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، فإن الدول العربية وقفت بالمرصاد أمام جميع الآفاق الواعدة بإحراز تقدم . قدم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحليلاً وافياً في تقريره السنوي الأول حول كلفة انخراط الدول العربية في عملية البناء المؤسسي ، ومع ذلك فمن المثير للاهتمام هنا ملاحظة أن العضوية النشطة للدول العربية في مجلس حقوق الإنسان ساعدتها في مقاومة تعزيز الآليات المتنوعة التي

أنشئت أصلا لزيادة كلفة الانحراف عن الجهود المبذولة، ونتج عنها انتكاسات للإصلاحات الديمقراطية. الدول العربية عملت على التيقن من أن الرصد والرقابة وتطبيق الديمقراطية لن يتم استخدامها من قبل طرف ثالث يمكنه توجيه النقد والتنديد العلني لفشل جهود الإصلاح.

١- أدوات متاحة لوضع المنظومة كرهينة لإرادة الحكومات

هناك أمر واحد يجب أن يكون واضحا في الوقت الحالي، وهو أن السياسات الهادفة لتقييد عمل المؤسسات الدولية التي تنتهجها كل من الدول الشمالية والجنوبية في منظومة الأمم المتحدة تطرد بشكل تدريجي ومتجانس. الإشارة الإيجابية الوحيدة هي أننا يجب ألا نتحدث طويلا عن مقولة «الغرب ضد البقية»، ففي العديد من المناسبات نجد أن قوى (الغرب) و(البقية) قد اتحدتا لعرقله جهود المنظمة بشكل كامل في الاستجابة السريعة للأوضاع بالغة السوء في المنطقة. عملية التفويض المستمرة من بعض الدول العربية للقرارات المقترحة بخصوص أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نجد أن الحكومات العربية أجادت استخدام التقنيات ذاتها في عرقلة وتأجيل النقاشات حول التقارير التي تتصل بالوضع الإنساني في دارفور، وعن طريق تفويض الحكومات العربية لولاية المقرر الخاص بالسودان، فقدت الدول العربية إمكانية المطالبة بمقرر خاص بالوضع في العراق. فضلا عن ذلك، فإن بعض الحكومات الغربية تستخدم الاستياء الذي تبديه الدول العربية إزاء أي مقترحات تتعلق باحترام الأقليات الثقافية والدينية في المنطقة العربية كذريعة تستخدمها في تفويض حماية العديد من الجماعات المهاجرة مثل المسلمين والجماعات الاجتماعية مثل العجر في أوروبا.

الأمثلة على التدمير المتبادل لهيكل المنظومة الدولية لا تحصى . لذا لكي يكون الأمر واضحا، يكفينا تأمل المناقشات التي أجريت قبل يوم واحد من مؤتمر مراجعة ديربان في جنيف في عام ٢٠٠٩ لإدراك المسافة التي تفصل بين المؤسسات الدولية وبين القضايا التي كان يجب أن تصل لحل لها قبل عقود. (للاطلاع على تحليلات للحلول الوسط التوفيقية والمناقشات التي أجريت خلال مؤتمر مراجعة ديربان، انظر التقرير السنوي الصادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية خلال عام ٢٠٠٩).

٢- هل توجد وسائل متوافرة للمقاومة؟

وجهة النظر المتشائمة التي تم تقديمها سلفا، لا تعني بالضرورة وجود الشر المطلق. بدلا من ذلك، هي تنفي وجود الخير المطلق. فمثلا فمن خلال الانخراط في مجلس حقوق الإنسان، فإن مصر - البلد الذي يعارض منذ فترة طويلة إسباغ أي حماية على المدنيين في دارفور والتي تتمتع بسجل أسود فيما يتعلق بحماية الصحفيين - قدمت اقتراحا بقرارين مبتكرين فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة (٢٠٠٨) وحماية الصحفيين خلال النزاعات المسلحة (٢٠٠٩). بالإضافة إلى ذلك، قامت مصر بلعب دور محوري في الأمم المتحدة، وبشكل عام، في الحفاظ على وجود القضية الفلسطينية في أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة، برغم كل التحفظات بشأن النهجية المثيرة للجدل التي تلجأ إليها مصر فيما يتصل بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فمن الصعب أن ننكر أنه دون الجهود التي بذلتها مصر فإن القضية الفلسطينية كانت ستعاني المزيد من التجاهل في الأروقة الدولية. وفضلا عن ذلك، فإن الدبلوماسية المصرية لعبت دورا مدهلا في الوصول لحل في اللحظات الأخيرة للأزمة الدبلوماسية التي نشأت

قبل وأثناء مؤتمر مراجعة ديربان .

في الوقت نفسه، فإن الغرب لم يكن متمركزاً حول ذاته أو انتهازيا
أنانيا طوال الوقت. في حالات كثيرة، بذلت الحكومات الغربية
ضغوطا على حلفائها العرب والإسرائيليين لقبول تنازلات محددة،
ليس فقط في مجال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولكن كذلك في
قبول بعض الحريات السياسية الطفيفة في المنطقة العربية واحترام
وحدة وسلامة منظومة حقوق الإنسان العالمية.

الأمم المتحدة هي مؤسسة ديناميكية. والغرض والهدف من ميثاق
الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ يختلف عن الغرض من المنظمة في
٢٠١٠. لقد تغيرت أولويات جداول أعمال مؤسساتها خلال العقود
الستة الماضية منذ إنشائها. وقد شارك العديد من الجهات الفاعلة في
الشكل الذي تظهر عليه الأمم المتحدة الآن. أحد هذه الأطراف الفاعلة
هي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. لا يمكن للمرء
إلا أن يستدعي كيف استطاع المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية مقاومة
الفظائع الوحشية التي ارتكبتها القادة الديكتاتوريون في أمريكا اللاتينية
بين الستينيات والثمانينيات، وذلك عبر استخدام المؤسسات الدولية.
في تلك الأثناء، كانت الأوضاع في أمريكا اللاتينية أعقد، إن لم تكن
أكثر تعقيدا، من الوضع الحالي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط.
بالإضافة إلى ذلك، استطاعت المنظومة الدولية لحقوق الإنسان -برغم
تلك الصعوبات- عبر المنظمات غير الحكومية الأمريكية اللاتينية أن
تعيد تشكيل، وكذلك تأسيس المنظومة الدولية لضمان أقصى حماية
ممكنة لحقوقهم، واستطاعت كذلك إدارة مواجهة مع وهزيمة، ليس
فقط بعضا من أكثر النظم الديكتاتورية وحشية، ولكن أيضاً تمكنت من
التأثير على عملية صنع القرارات في البيت الأبيض خلال غالبية فترة
التوتر التي شهدتها الحرب الباردة.

إن الدور الحيوي الذي لعبته المنظمات غير الحكومية الأمريكية اللاتينية في وقت مبكر من منتصف الستينيات، قادها إلى إنشاء - لأول مرة- قرارات من اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) لمعالجة قضية الاختفاء القسري في جواتيمالا. وفي أعقاب الآثار الوحشية للانقلاب العسكري الذي شهدته تشيلي عام ١٩٧٣، أدت الضغوط المكثفة التي مارستها المنظمات غير الحكومية على الأمم المتحدة إلى تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان، وبشكل خاص لجنة حقوق الإنسان؛ وهو ما أدى بالتالي إلى المزيد من الإجراءات الصارمة بشأن حوادث الاختفاء القسري. ازدياد مشاركات المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة أيضاً وفق رؤية أكثر وضوحاً لوضعية الضحايا وعائلاتهم، وخلق مزيداً من الضغوط على الأمم المتحدة كي تستجيب لها. وبالتالي قدم فريق العمل التابع للأمم المتحدة العامل على الاختفاء القسري في تشيلي إنجازاً لم يسبق له مثيل بالقيام بأول بعثة تقصي حقائق للنظر في تلك الانتهاكات المرتكبة في تلك الدولة عام ١٩٧٨، وقد ركز بشكل خاص على حالات الاختفاء القسري. وفي عام ١٩٧٩ وبعد أن تم حل فريق العمل الخاص بالأوضاع في تشيلي قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتعيين اثنين من الخبراء لدراسة «مسألة مصير المفقودين والمختفين قسرياً في تشيلي». بالإضافة إلى ذلك فإن الحملة الضخمة ضد الاختفاء القسري في الأرجنتين دفعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير إضافية تتمتع بالثبات، برغم ذلك فإن حكومة الأرجنتين التي كانت تحظى بدعم إدارة رونالد ريغان المنتخب حديثاً، تجنبت تلقي الإدانة. وبناء على ذلك فإن لجنة حقوق الإنسان أسست فريق عمل جديداً خاصاً بالاختفاء القسري وغير الطوعي. وفي العام نفسه اعتمدت منظمة الدول الأمريكية قراراً بشأن تشيلي، وقد أعلن القرار أن «ممارسة الاختفاء القسري تمثل إهانة تتحدى ضمير قاطني كوكب الأرض».

في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ قررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أن تستجيب للدعوات المتكررة من المنظمات غير الحكومية المتعددة، وقامت بوصف الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية. هذا القرار منح المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان الوسيلة للعثور على أساس قانوني لقرارها الأول المشهور عن الاختفاء القسري في هندوراس. في الثمانينيات، أعد العديد من المنظمات غير الحكومية اللاتينية مسودة إعلانات واتفاقيات عن الاختفاء القسري. بالإضافة لذلك، فإن الطلبات والنداءات المتكررة من نشطاء المنظمات غير الحكومية في الأرجنتين قادت إلى تدخل اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، في سبتمبر ١٩٧٩ وإرسال بعثة خاصة لتقصي الحقائق هناك، وهو ما أدى إلى نقطة تحول في مسار المنظمة الحكومية الدولية في تقصي الحقائق حول حالات الاختفاء القسري. لم تكف اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان بجمع الأدلة الدامغة على وجود ممارسات منهجية واسعة النطاق للاختفاء القسري، ولكنها أيضاً استطاعت العثور على المعتقلين المختفين في أحد السجون الرسمية.

وهكذا، فإن انخراط المنظمات غير الحكومية مع آليات حقوق الإنسان الدولية تاريخياً برهن بشكل عملي في نهاية المطاف على إمكانية التوصل لضمانات لحماية قصوى لحقوق الإنسان. ويمكن القول إن تجربة العديد من المنظمات غير الحكومية العربية أثناء السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة في المناصرة/الدفاع والحماية أمام مجلس حقوق الإنسان بدأت تؤتي ثمارها. وعلى سبيل المثال، فإن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان - منظمة حقوقية غير حكومية يمنية - تمكنت من الوصول إلى مجلس حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب والأمين العام للأمم المتحدة، وقد انتقدت أمام كل هذه الجهات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن ضد منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، وهذا فقط في غضون فترة بسيطة لا تزيد على نصف العام

منذ منتصف ٢٠٠٩ وحتى مستهل عام ٢٠١٠ .

بالطبع لم يتسبب ذلك النشاط في تغيير الوضع في اليمن بشكل أساسي، لكنه منح المنظمات غير الحكومية مزيداً من القوة والفعالية أمام الحكومة وخلق ضغطاً دولياً حقيقياً على الحكومة اليمنية لوقف الهجوم على منتدى الشفائق العربي لحقوق الإنسان وبدأت عملية المساومة مع العديد من المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك فإن آلية الاستعراض الدوري الشامل UPR بشكل خاص قادرة على تقديم العديد من تحالفات المنظمات غير الحكومية للحصول على امتيازات من الحكومة وفرض تنازلات عليها، وهذه حقيقة لا مرأى فيها لو تابعنا آثار آلية الاستعراض الدولي الشامل UPR في اليمن ومصر .

خلاصة:

المنظمات غير الحكومية العربية وحلفاؤها يجب أن يواصلوا نشاطهم في معالجة أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية، والتصدي لازدواجية المعايير التي تمارسها أنظمة الحكم العربية والدول الأخرى عند التعاطي مع مسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة على المسرح العالمي. منظمات حقوق الإنسان العربية ينبغي عليها أيضاً أن تأخذ على عاتقها مهمة تقديم اقتراحات قرارات جديدة لإمعان النظر في منظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى. أيضاً على المنظمات غير الحكومية العربية وحلفائها أن يعملوا في عواصم مختلفة من العالم من أجل فضح وكشف أوضاع حقوق الإنسان الحقيقية في بلدانهم، وتأثير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وسياسات المعايير المزدوجة في الحياة اليومية للمواطن العربي. هذه العملية (التعليمية) يجب أن تكون شاملة قدر الإمكان، ويجب أن تتضمن شرائح اجتماعية مختلفة بما في ذلك البرلمانيين وصناع القرار

في بعض الحكومات فضلا عن الناخبين العاديين .

إن رؤية موحدة للمجتمع المدني تستند إلى الديمقراطية والحياد وتعزيز منهج المقاومة السلمي ، ولا عنفي ومتسامح ، والدعوة لتحقيق هذه الرؤية من خلال شرائح وقطاعات مختلفة في منظمة الأمم المتحدة سيساعد على دعم صوت هذه المنظمات غير الحكومية في مواجهة السياسات القمعية لحكوماتها . ورغم ذلك ، فإن تطوير رؤية موحدة عبر إقليمية للإصلاح والاهتمام بالحفاظ على سلامة مؤسسات الأمم المتحدة هو أمر ضروري . وتعد الاستراتيجية طويلة الأجل والمشاركة الجماعية بمثابة السبيل الوحيد لضمان حماية هذه الآليات ومخرجاتها التي تمثل دعما قويا للمنظمات غير الحكومية في قضايا حقوق الإنسان في المنطقة .

باستخدام تحركات أمريكا اللاتينية كنموذج ، يمكن لمنظمات العربية غير الحكومية أن تضغط بشكل جماعي ومنهجي من أجل المزيد من الحرية في مجال القانون الدولي وذلك لتحقيق توازن سياسي مع الحكومات العربية . وبذلك فقط يصبح بمقدور المنظمات غير الحكومية العربية المساعدة في تطوير والحفاظ على قوة ومتانة الآليات الدولية ، وتمكين تلك الآليات من تحقيق أثر على حالة حقوق الإنسان بالمنطقة . التحركات غير المنزّمة بأي رؤى شمولية لن تكون كافية لتحقيق أي تغييرات على عمل وفعالية المنظومة الدولية .

على المنظمات غير الحكومية التواجد بفعالية وبشكل منهجي في جميع الفعاليات الدولية وبعواصم الدول المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات بتلك الفعاليات لتحقيق هذا التوازن الجديد . وقد حدث هذا من قبل وسوف يتعين علينا القيام به مرة أخرى .

دور الحكومة الأمريكية فى تعزيز حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة

نيل هيكس *

دور الحكومة الأمريكية فى تعزيز حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة:

منذ إنشائه فى ٢٠٠٦، أضعف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من خلال الدول الأعضاء المدلية بصوتها فى هيئة كنىل إقليمية لعرقله التحقيقات أو انتقاد الانتهاكات. وقد دأبت المجموعات الأفريقية والآسيوية فى المجلس، والتي تمثل أغلبية الدول أعضاء المجلس وعددها ٤٧ دولة، تترأسها منظمة المؤتمر الإسلامى والمجموعة العربية، بالإضافة إلى أعضاء من حركة عدم الانحياز من أنحاء أخرى من العالم، على بذل جهود حثيثة لتقويض استقلالية وفعالية آلية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وقد لعبت عدد من الدول، من بينها عدد من حلفاء الولايات المتحدة ذوى السجلات الضعيفة فى مجال

* مستشار سياسات دولية، هيومان رايتس فيرست- الولايات المتحدة الأمريكية.

حقوق الإنسان ، مثل مصر ، والمملكة العربية السعودية ، وباكستان ، دوراً رائداً في تعزيز الأطروحات المدمرة ، مثل :

- محاولة عرقلة عمل المكلفين بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة؛
- تحديد مشاركة المنظمات غير الحكومية المستقلة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان ، خاصةً في عملية الاستعراض الدوري الشاملة ، والتي هي أهم ابتكارات المجلس الواعدة؛
- محاولة تقييد استقلالية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛
- محاولة تقييد المهام والقرارات الخاصة بالبلدان ، باستثناء تلك الموجهة ضد إسرائيل؛
- محاولة تقييد حرية التعبير ، على سبيل المثال ، من خلال المطالبة بتدابير لمنع ”ازدراء الأديان .“

تعد هذه الجهود جزءاً من استراتيجية مكثفة من قبل منتهكي حقوق الإنسان لحماية بعضهم البعض من الانتقاد أو الإفلات من ممارساتهم .

وقد خطت الحكومة الأمريكية في هذه البيئة غير الواعدة في ٢٠٠٩ عندما حصلت على مقعد في مجلس حقوق الإنسان . وكانت إدارة أوباما قد تعهدت بتعزيز ”العالمية ، والشفافية ، والموضوعية“ في جميع أعمال المجلس . وتعد هذه من المثاليات ، ولكن أود أن أوضح أن اثنتين منها على الأقل تعتبر غاية في الطموح ، وربما لا يمكن تحقيقها ، نظراً للطبيعة الحالية للمجلس . فهناك حدود على ما يمكن أن تأمل الحكومة الأمريكية في تحقيقه فيما يتعلق بتعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان بالمجلس ؛ بسبب الطريقة التي يستعمل بها المجلس من قبل الدول ك مجال لخوض المعارك السياسية داخل المجلس .

مجلس حقوق الإنسان هو كيان سياسي ، مكون من حكومات تعمل وتصوت وفقاً لمصالحها واهتماماتها . ويمثل ذلك نقاط قوة

وضعف للمجلس في الوقت نفسه. فهي نقطة ضعف نظراً لأنه في القضايا الخاصة بحقوق الإنسان، فإننا نتطلع إلى الالتزام القائم على المبادئ للمعايير المتفق عليها بشكل عام. ولا يقدم المجلس ذلك؛ فبدلاً من ذلك، تقلل الدول من أهمية وتغطي على الانتهاكات التي ترتكبها الدول الصديقة والحليفة لها مع استخدام حقوق الإنسان كسلاح سياسي لنقد وتعنيف الخصوم والأعداء. ولعل التأكيد الزائد على انتقاد المجلس المستمر للانتهاكات الإسرائيلية مثال جيد على هذا التسييس لمخاوف حقوق الإنسان. ولهذا السبب، لا يعمل المجلس، وربما لن يعمل، بالموضوعية كمحكمة مستقلة. وبالمثل، ففي حين لا تزال عالمية معايير حقوق الإنسان -وهي الفكرة بأن جميع المعايير تطبق في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن- مبدأً أساسياً ومحورياً في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن المعايير تطبق في المجلس وفق السياق، والالتزام الخاص، سواء كانت بطلب مكافحة الإرهاب أو الخصوصية الثقافية، وغالباً ما تنفذ ويلتزم بها. ومن هنا، فإن إدارة أوباما على صواب في استهداف الموضوعية والعالمية، ولكنها لا يمكنها توقع تحقيق تلك الأهداف.

وذكرت آنفاً أن الطبيعة السياسية للمجلس كانت أيضاً نقطة قوة؛ وما أعنيه أن تمثيل الحكومات في المجلس يجعل منه منتدى للتنافس بين الدول، ويكون النقل القومي على المحك، ويمكن كسب نقاط سياسية أيضاً. ولهذا السبب، فإن حتى أقل البلدان التزاماً بحقوق الإنسان تهتم بما يقال عنها وما يحدث في المجلس. وتحاول الدول القمعية تجنب التعرض للانتقاد بصورة علنية من قبل أقرانها. كما تذهب الدول القمعية إلى حد الاستفاضة في محاسنها لتجنب الإدانة بشكل صريح من نظرائها. وهناك توافق حتى من الجميع وحتى الحكام الأكثر استبداداً، أن التخلص من الولايات المحددة والقرارات الخاصة بالدول سيكون أمراً جيداً، لأنه من المفترض بذلك الخلاص أن يزيل

أي مخاوف من شأنها أن تعرض تلك الدول لأي إدانته، ويعزى ذلك إلى أهمية المجلس وقوته الإقناعية. ومن هنا، ففي حين يقدم المجلس عدسة مشوهة ينظر من خلالها لأوضاع ومخاوف حقوق الإنسان، يعطي أيضاً لقضايا حقوق الإنسان وزناً سياسياً قد لا تتمتع به في مكان آخر.

ومنذ الانضمام إلى المجلس العام الماضي، حققت الولايات المتحدة بعض النجاحات المتواضعة ولكنها مهمة. ففي سبتمبر ٢٠٠٩، شاركت مع مصر في رعاية قرار بشأن حرية التعبير تم تمريره بالإجماع. وقد كان ذلك مهماً على عدة مستويات: فقد أوضح أنه من الممكن كسر أنماط التصويت (الغرب مقابل البقية) التي كانت قد أصبحت معتادة في المجلس، وشكلت تحولاً لمفهوم "ازدراء الأديان"، الذي عززته منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يمثل تهديداً لحرية التعبير وحرية اعتناق الأديان. ولا تزال الجهود مستمرة لتعزيز معيار دولي جديد ينكر مفهوم "ازدراء الأديان"، ولكن هذا القرار تم تمريره دون أي إشارة إلى المفهوم.

ومن النجاحات الصغيرة أيضاً قرار إيران بعدم الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان من المجموعة الآسيوية في انتخابات ٢٠١٠. فالجهود المبذولة خلف الكواليس استطاعت إقناع مرشح رابع للتقدم على حساب إيران وهي "جزر المالديف". وقد اختارت إيران عدم المخاطرة خوفاً من أن تأتي في مرتبة متأخرة في انتخابات تنافسية، بما قد يؤكد من عزلتها الدبلوماسية. ولكي يتم تفعيل دور الولايات المتحدة داخل المجلس، يجب بذل جهود دبلوماسية أشمل تصل لما وراء "جينييف" إلى العواصم المختلفة حول العالم. ومع كل انتخابات للعضوية، وكل قرار وكل استعراض لموقف الدول من خلال عملية المراجعة الشاملة، تتاح فرصة للولايات المتحدة لتعزيز علاقاتها مع الحكومات في كل مكان.

ونجاحات الولايات المتحدة الأخرى هي نجاحات دفاعية، فعلى سبيل المثال، فقد نجا المكلفون بالإجراءات الخاصة، ولاسيما المقرر الخاص بحرية التعبير "فرانك لارو" من محاولات إقصائهم. فقد واجه "لارو" حملة لإقصائه عن منصبه بقيادة "منظمة المؤتمر الإسلامي" لموقفه من مصطلح "ازدراء الأديان" وأنه يتنافى مع فكرة وضع قواعد لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من التهديدات التي تتعرض لها القواعد والمعايير، فإن الأسوأ لم يحدث، فمازالت المبادئ والأليات الأساسية سارية. وفي الظروف الراهنة، فالحد من الضرر في حد ذاته يعد إنجازاً.

وقد مثلت الدورة الأخيرة الرابعة عشرة للمجلس مثلاً آخر لدولة قمعية تتخذ خطوات استثنائية لتجنب توجيه اللوم لها. وقد دفعت منظمات حقوق الإنسان لإقامة آلية متابعة تركز على إيران، ولكن اتضح عدم توافر الأصوات اللازمة لتبني ذلك المسار. إلا أن ما يزيد على ٥٠ دولة وقعت على بيان مخاوف بشأن الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان في إيران في أعمال القمع التي تلت الانتخابات المثيرة للجدل في يونيو ٢٠٠٩. وقد حاولت عدة دول منها باكستان، ونيجيريا، ومصر، والسودان، وكوبا، ونيكاراجوا، وماليزيا، وإيران نفسها الحيلولة دون قراءة البيان، ولكنها لم تنجح في ذلك.

وبالتطلع للأمام، يوجد لدى الحكومة الأمريكية العديد من الفرص لتحقيق التقدم المرجو والذي تسمح به المؤسسة. وأود إلقاء الضوء على اثنتين منها.

أولاً، ستخضع الولايات المتحدة لعملية المراجعة الشاملة في وقت لاحق هذا العام. ويعني ذلك أن الحكومة الأمريكية يجب أن تقدم تقريراً للمجلس بالتزامها بتعهداتها الخاصة بحقوق الإنسان التي يجب أن تقوم على التشاور مع جميع "الأطراف المعنية ذات

الصلة". وستتاح الفرصة للحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية الأمريكية والدولية لنقد الممارسات الأمريكية والإشارة إلى الانتهاكات. ومما لا شك فيه، ستكون عملية المراجعة فرصة لبعض الدول للمشاركة في عملية تحديد الدرجات. إلا أنه من خلال تقديم تقرير شامل ونقدي للمجلس، ومن خلال الالتزام بإصلاح المثالب التي تلقي عليها عملية المراجعة الضوء، يمكن للولايات المتحدة ضرب مثال إيجابي للعالم، وتعزيز مصداقية عملية المراجعة، والتي تعد أساس هيكل مجلس حقوق الإنسان. ويجب أن تنتهز إدارة أوباما الفرصة لتوضح لمنتقديها في الداخل أن الفحص الذاتي النقدي يعد علامة على القوة وليس الضعف، وللتوضيح للعالم قدرات الولايات المتحدة على الإفصاح عن أخطائها وتصحيحها.

وتتمثل الفرصة الكبرى الثانية في ٢٠١١ مع المراجعة للعام الخامس لمجلس حقوق الإنسان التي ستنفذها الجمعية العامة للأمم المتحدة. فحكومة الولايات المتحدة في حاجة إلى وضع جدول أعمال لإصلاحات يمكن تحقيقها في أعمال المجلس، ولبناء دعم دولي واسع النطاق لتمريرها وتنفيذها. ويتضمن ذلك:

- حماية وتعزيز حقوق المنظمات غير الحكومية المستقلة، المتمثلة في كل من المنظمات الدولية والنشطاء المحليين، لتُسمع خلال النظر في تقارير المراجعة الخاصة بالولايات المتحدة أمام المجلس. وسيساعد المزيد من الوقت والحضور للمنظمات غير الحكومية التقليل من قدرة الدول للتغطية على انتهاكاتها، فيما يطلق عليه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مصطلح "المماطلة في المدح" وإجبار المجلس على إنفاق المزيد من الوقت للتعامل مع هذه الانتهاكات.

- خلق متطلبات لجميع المجموعات الإقليمية لعقد انتخابات تنافسية لمقاعد المجلس مما سيصعب على منتهكي حقوق الإنسان بطريقة منهجية الانتخاب في المجلس دون اعتراض .
- خلق قواعد لضمان المداخلات المتوازنة للدول خلال مرحلة الحوار التفاعلي لعملية المراجعة الشاملة لكل بلد لمنع الدول من ملء قائمة المتحدثين بحلفائها ممن يحولون دفة النقاش بعيداً عن انتهاكات حقوق الإنسان .

هذه الإصلاحات وغيرها لن تحول مجلس حقوق الإنسان إلى جهة تحكيم موضوعية لأداء الدول في مجال حقوق الإنسان ، ولكنها ستعزز المصادقية والفعالية لمؤسسة لا تزال هشّة، وتمثل تقدماً في الجهود متعددة الأطراف لتعزيز حقوق الإنسان حول العالم .

يجب عدم الخلط بين تعزيز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مع تحقيق تقدمٍ قياسي لحقوق الإنسان في الدول حول العالم . فالسابق أسهل كثيراً من اللاحق . ويوجد أمام الحكومة الأمريكية عدد من القيود في التحدث بوضوح عن انتهاكات حقوق الإنسان في المجلس وفي غيره من المنتديات متعددة الأطراف ، فليس لها القدرة نفسها مثلما يتعلق الأمر بتعزيز ومساعدة عملية حقوق الإنسان في دول بعينها . وما يمكن للحكومة الأمريكية تنفيذه من خلال مجلس حقوق الإنسان يجب أن يعتبر جزءاً من الاستراتيجية متعددة الجوانب لحقوق الإنسان اللازمة لتحقيق التقدم في معظم البلدان .

الفصل الثالث
التقرير الختامي والتوصيات

من أجل دفع الإصلاح السياسي فى العالم العربي (تقرير ختامي)

اجتماع مواز لمنتدى المستقبل
القاهرة (٢٧ - ٢٨ يوليو ٢٠١٠)

إعداد: رجب سعد طه *

تحت عنوان (آفاق الإصلاح السياسي فى العالم العربي) نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أعمال الاجتماع الموازي للدورة السابعة لمنتدى المستقبل والمقرر انعقادها فى قطر فى نوفمبر ٢٠١٠، وقد شارك بالاجتماع عدد من ممثلي المجتمع المدني فى الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن مشاركة عدد من الأكاديميين وخبراء الإعلام والكتاب الصحفيين. وذلك خلال يومي (٢٧-٢٨) يوليو ٢٠١٠ بالعاصمة المصرية القاهرة، بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI).

* مدير تحرير مجلة «رواق عربي»- مصر.

تركزت محاور جدول أعمال الاجتماع التحضيري على عدد من أبرز التحديات التي تواجه دعاة الإصلاح السياسي في المنطقة العربية. حيث ناقش المشاركون تعزيز دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي؛ ومسئولية الحكومات وأنظمة الحكم العربية عن تدهور حقوق الإنسان في العالم العربي؛ وقدموا تحليلات نقدية للسياسات التي ينتهجها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية؛ وعملوا على دراسة الصعوبات الاستراتيجية والهيكلية والعقبات التي تواجه المنطقة العربية، والتي تحول دون تمكين المجتمعات من تحقيق احترام حقوق الإنسان؛ وقد حرص المشاركون على انتهاز فرصة انعقاد الاجتماع، وخاضوا مناقشات جادة حول تقييم دور ومساهمة (منتدى المستقبل)، الذي تجاوز عمره السنوات الست، في تحقيق أحد أهدافه في دعم الإصلاح السياسي بالعالم العربي.

قبل فترة وجيزة من انعقاد المؤتمر رقم ٧ في تاريخ (منتدى المستقبل)، أبدى عدد من المشاركين في الاجتماع التحضيري بالقاهرة تحفظاتهم إزاء التعويل على دور جوهري للمنتدى في الدفع بعملية الإصلاح السياسي في الدول العربية؛ حيث أكدوا أن المخاوف والشكوك التي راودت المجتمع المدني في العام ٢٠٠٤، حول مدى مصداقية وفعالية المنتدى والدور المتوقع للمجتمع المدني في أعماله، قد أضحت حقيقة واقعة، وذلك قبل أن يمر عام واحد على تأسيس مجموعة الدول الثمانية لمنتدى المستقبل.

ففي أعقاب الاجتماع الأول للمنتدى في الرباط في ديسمبر ٢٠٠٤، هاجمت الحكومات العربية المحاكمة العلنية التي عقدتها آنذاك المنظمات غير الحكومية لسجل هذه الحكومات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ الأمر الذي وجد أصداءه فيما بعد في الدعم غير المباشر

الذي قدمته بعض دول "مجموعة الثمانية" لهذه الحكومات على سبيل
الترضية خلال التحضير للاجتماع الثاني بالبحرين في نوفمبر ٢٠٠٥؛
حيث تم سحب زمام المبادرة من المنظمات غير الحكومية في ترتيب
الاجتماعات التحضيرية للمنتدى، وأسندت هذه المهام لمؤسسات عربية
حكومية وكذلك لأطراف أوروبية وأمريكية ليست كلها مؤهلة لها.

وأكد المشاركون أن إفساح المجال أمام الحكومات العربية وممثليها
لتعطيل المنتدى عن أداء المهمة التي أنشئ من أجلها: أي أن يكون منبراً
لتعزيز الإصلاح السياسي في الدول العربية؛ هو أمر لم يكن ل يتم دون
موافقة - صريحة أو ضمنية - من بعض الدول الثمانية التي قد تملك
رغبة في دعم مطالب الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية بالعالم
العربي؛ إلا أنها تضطر من ناحية إلى إجراء موائمات للحفاظ على
مصالحها الاقتصادية والسياسية، التي لا تحتاج لإثارة غضب الأنظمة
الحاكمة العربية، ومن ناحية أخرى ترضخ للابتزاز الذي تسوقه هذه
الأنظمة، عبر الزعم المتكرر بأن أي إصلاح سياسي جاد كفيل بتسليم
دفة الحكم في أبرز الدول العربية للجماعات الإسلامية المتطرفة، أو
لقوى مناهضة للمصالح الغربية.

ورصد المشاركون تراجع اهتمام المجتمع الدولي، بدفع عجلة
الإصلاح السياسي في الدول العربية وحث حكوماتها على القيام
بمبادرات جادة تلبية لرغبة الشعوب ومنظمات المجتمع المدني العربية
في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد ظهر هذا التراجع
بوضوح في فعاليات الاجتماع الأخير (السادس) لمنتدى المستقبل في
الدار البيضاء في نوفمبر ٢٠٠٩، ومن أبرز مؤشرات تركيز الخطاب
الافتتاحي، الذي ألقته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون
على قضايا التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وتهميش قضايا الديمقراطية
وحقوق الإنسان؛ حتى أن الخطاب لم يذكر مفردات الديمقراطية
وحقوق الإنسان في افتتاح منتدى أعمال يفترض أن مهمته الرئيسية

هي دفع وتشجيع ودعم الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة!

لاحظ المشاركون أن مبادرات الإصلاح التي أطلقت بالمنطقة في أعقاب هجمات ٩/١١ الإرهابية، وفي مقدمتها مبادرة دول الثمانية (منتدى المستقبل)، قد أسهمت في تخفيف القبضة الأمنية على النشطاء السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والمرأة والأقليات، وهو ما انعكس في بعض البلدان في صورة انتعاش نسبي في حرية الصحافة والإعلام الجديد وحرية الاجتماع والتنظيم.

اتفق المشاركون على أن هذه المكتسبات - على أهميتها - لم تفض إلى انتزاع مكتسبات أخرى ذات طابع مؤسسي، وهي الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية، بما ينعكس إيجابيا على ميزان علاقات القوى في أي دولة، بين النظام الحاكم وقوى الإصلاح. ويلاحظ أن تقارير وبيانات منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية تكشف بوضوح عن أن المنطقة العربية صارت الآن أبعد عن إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي وعن تعزيز حقوق الإنسان.

وإذا كانت حكومات الدول العربية "الفقيرة" تزعم أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب وقتاً وتأجيلاً للإصلاح السياسي؛ فيلاحظ أن حكومات الدول العربية "الثرية"، لم تسمح لشعوبها كذلك بالتمتع بالحرية. وهو ما يفند مزاعم الحكومات العربية وغير العربية التي تزوّج لفكرة التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية الاجتماعية، باعتبارها ستقود تلقائياً لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي، وتتجاهل هذه المزاعم أن الشعوب لكي تتمكن من مكافحة الفقر، ومعالجة الخلل الفادح في توزيع الثروة، وتتمتع بالحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ فإن هذا يتطلب أن يكون لدى هذه الشعوب أدوات هذا الكفاح، أي حرية التعبير والحق

في التنظيم في نقابات وجمعيات وأحزاب وغيرها، وهي كلها أمور وثيقة الصلة بالحقوق المدنية والسياسية.

ورصد المشاركون بقلق بالغ مشاهد التراجع في التجربة المغربية في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك التراجع السريع لتجربة الإصلاح في البحرين، فضلاً عن الوأد المبكر لربيع دمشق والقاهرة في منتصف العقد الحالي.

كما لاحظوا عدم احترام النظم العربية لقيم العدالة والمحاسبة، ولامبالاتها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي مورست ولا تزال بحق المواطنين السودانيين في إقليم دارفور المنكوب؛ حيث تدعم النظام الحاكم في السودان الذي يعد واحداً من أكثر الأنظمة العربية عداءاً للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويملك سجلاً حافلاً بارتكاب العديد من الفظائع بحق أبناء السودان، حتى صار الرئيس عمر البشير أول رئيس عربي تتهمه المحكمة الجنائية الدولية، وهو لا يزال معتقياً كرسي الحكم، بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية - أضيفت إليهما مؤخراً جريمة الإبادة الجماعية - بحق مئات الآلاف من مواطنيه في دارفور.

وفيما تتجاهل الدول العربية آلام الشعب السوداني، ولا تبالي بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تمارسها الحكومة اليمنية في صعدة التي تنذر بأن تكون دارفور عربية جديدة؛ فإن بعض الدول شاركت في الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ أكثر من ٣ سنوات - في ظل صمت المجتمع الدولي - على قطاع غزة لتجويع أهله وإذلالهم.

وخلص المشاركون إلى أن الحكومات العربية نجحت في التحايل على توصيات مبادرات ومؤتمرات الإصلاح، ولم تنفذ منها شيئاً ذا بال، بل إنها استطاعت تقليص أظفار منتدى المستقبل وتصدير أبرز أمراضها الهيكلية إليه، أي غياب الإرادة السياسية لإنجاز إصلاح

سياسي شامل وديمقراطي في المنطقة العربية والتمهيش المنهجي للمجتمع المدني .

وأكد المشاركون على أنه رغم القيود المفروضة على النشاط السياسي والحقوق في الدول العربية؛ فإنه من الأهمية بمكان ملاحظة ورصد البوادر الإيجابية المتمثلة في تصاعد أشكال وصور ملموسة لمقاومة الأمر الواقع في بعض البلدان العربية، واستعداد الإصلاحيين للكفاح ولدفع ثمن هذه المقاومة. وهو الأمر الذي تجلى مؤخراً في التضامن الشعبي الذي حظيت به إحدى قضايا التعذيب في مصر، وصارت خلاله الوقفات الاحتجاجية حدثاً يومياً يشارك فيه أعداد كبيرة من المواطنين الذين أعلنوا أنهم لن يتوقفوا قبل أن يتم تقديم الجناة للعدالة .

وفيما يلي التوصيات التي أمكن استخلاصها من مداورات الاجتماع:

توصيات إلى الدول الثمانية راعية منتدى المستقبل:

أكد المشاركون أن تفعيل دور منتدى المستقبل، وتفعيل دور المجتمع المدني في المنتدى هما مهمتان مترابطتان، ويتطلب إنجازهما الالتزام بما يلي:

١- أن يسعى كل أطراف منتدى المستقبل لعدم إدارة المنتدى كنادٍ للمناقشات حول أهمية وضرورة الإصلاح في العالم العربي، وذلك كبديل عن الشروع بالإصلاح ذاته. حان الأوان أن يصير المنتدى منبراً لتقديم خطط مجدولة زمنياً لإصلاحات ملموسة وتقييم وتبادل للخبرات حول تنفيذ هذه الإصلاحات، وآلية فعالة لها صلاحيات المراقبة للتوصيات المعتمدة .

٢- التزام حكومات دول الثمانية باتباع معيار واحد تجاه كل قضايا العالم العربي، بما في ذلك حقوق الشعب والإنسان الفلسطيني، وانتهاكات مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في كل دولة، واتخاذ مواقف معلنة جماعية وفردية، بما في ذلك المساهمة في مراقبة الانتخابات العامة و محاكمات الرأي، وربط مستوى علاقات التعاون السياسي والاقتصادي بمعدل السير في طريق الإصلاح، ومدى وفاء كل حكومة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، والامتناع عن تقديم الدعم الأمني والسياسي لقمع حقوق الإنسان.

٣- إن التعامل مع المجتمع المدني في العالم العربي كشريك يجب ألا ينحصر فقط في مناسبة اجتماعات المنتدى من أجل المستقبل، بل يجب أن يصير حقيقة يومية؛ ولذلك:

أ- ينبغي التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ على قدم المساواة في جميع مراحل التحضير لاجتماعات المنتدى، وخلال اجتماعاته، بما في ذلك توفير المقومات اللازمة لمناقشة معمقة لرؤى ومقترحات وتوصيات المجتمع المدني.

ب- من الضروري أن تدير الحكومات العربية في كل دولة على حدة، حوارا جديا ومتكافئا مع المجتمع المدني حول سبل تنفيذ خطط الإصلاح والجدول الزمنية المناسبة. إن مثل هذا الحوار يجب ألا يشترط وجود وسيط من دول الثمانية لكي يدور.

ج- من الضروري أن يحرص رؤساء الدول الثمانية ووفودها عند زيارتهم للدول العربية، على عقد الاجتماعات مع الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني في هذه البلدان لتبادل الرأي حول عملية الإصلاح السياسي.

د- إجراء منتدى المستقبل تقييما دوريا لتطور عملية الإصلاح

وتعزيز حقوق الإنسان او انتكاسها في الدول العربية، وإشراك منظمات المجتمع المدني في إجراء التقييم، ووضع حوافز لتشجيع الدول التي تحرز تقدماً.

كما يدعو المشاركون الحكومات العربية إلى الالتزام بالآتي:

١. عدم التحرش الأمني بمنظمات ووفود المجتمع المدني المشاركة في منتدى المستقبل.

٢. إطلاق سراح كل المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي المحتجزين في السجون والمعتقلات العربية، والكشف عن مصير المخفيين قسرياً من بينهم، والإفصاح عن أعداد المعتقلين، والتوقف الفوري من جانب الحكومات العربية عن الملاحقة الأمنية والقضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح والديمونين، أو اعتقالهم أو سجنهم أو تقديمهم لمحاكمات تفتقر للمعايير الدولية للعدالة.

٣. تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، وعدم تقييد الحق في الترشح أمام القوى السياسية المختلفة، وأن تقوم الحكومات العربية في سبيل ذلك بإجراء التعديلات وإزالة كل القيود الدستورية والقانونية ذات الصلة، التي تطالب بها القوى السياسية والمنظمات الحقوقية.

٤. إجراء تعديلات دستورية وقانونية، تسعى للالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن يتم إشراك المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والقوى السياسية والرأي العام بمختلف أطيافه في النقاشات التي ستسبق التصويت على التعديلات. ولا بد أن تتمتع عمليات التصويت بالنزاهة، وتحترم حق المجتمع المدني المحلي والدولي في مراقبة كل الانتخابات العامة والاستفتاءات، وأن يتمتع المواطن بالحق في إدارة الشؤون العامة عبر انتخابات

حرة ونزيهة، وأن تتاح له على قدم المساواة - أيا كان جنسه أو انتماءه القومي أو السياسي أو الديني أو لغته - فرص تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده .

٥ . إفساح المجال أمام التوسع في الملكية الخاصة لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، وألا تستأثر الحكومات بالهيمنة عليها. كما ينبغي احترام حرية الصحافة والتوقف عن سجن الصحفيين والإعلاميين في قضايا الرأي، وإعادة تنظيم الإعلام الحكومي من خلال مجالس مستقلة تمثل فيها التيارات الفكرية الأساسية في المجتمع والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بحيث تعبر عن كل التوجهات الفكرية والسياسية في المجتمع .

٦ . التخلي عن العمل بقوانين الطوارئ، وأن تنقح مدوناتها القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب، في ضوء معايير الأمم المتحدة، وإلغاء كل المواد التي يمكن استعمالها في إرهاب المعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين .

ضرورة تحلي أجهزة الدولة بالحياد تجاه أتباع الديانات والمذاهب المختلفة داخل الدين الواحد، مع الالتزام بضمان حق الجميع في أداء شعائهم الدينية دون تمييز بينهم في الحقوق العامة .

٧ . على الدول العربية التي تعاني صراعات مسلحة داخلية أن توقف جميع الحروب التي تشنها ضد الأقليات أو فئات سكانية بعينها، وبخاصة أعمال التهجير القسري والاعتداء الجنسي على النساء، باعتبارها تشكل جرائم ضد الإنسانية، وأن تسهّل قيام مظمات الإغاثة الدولية بمهمتها الإنسانية. وأن تقوم جميع الحكومات العربية بالمصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. خلال الحوار بين المشاركين جرى تقييم أداء منظمات المجتمع

المدني في بعض البلدان العربية؛ ومن ثم فإنهم يتوجهون بالتوصيات التالية إلى المجتمع المدني في العالم العربي:

١. أن يشرع الفاعلون الرئيسيون في الإصلاح السياسي (الأحزاب السياسية الشرعية وغير الشرعية والجماعات السياسية الجديدة والنقابات والمبادرات النقابية الجديدة ووسائل الإعلام المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان والمدونون والصحفيون والإعلاميون المستقلون وغيرهم) بالانخراط في الحوار والتقييم المتواصل والتنسيق وتبادل الخبرات والدروس. وكذلك إنشاء أطر لهذا الحوار على مستوى الدولة والإقليم (العالم العربي)، وعلى الصعيد الفئوي والثنائي والجماعي.

٢. الاستفادة من خبرات التشبيك على المستوى المحلي، في تدشين شبكات للمجتمع المدني في العالم العربي على المستوى الإقليمي؛ بهدف تطوير جدول أعمال للدفع بعملية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في البلدان العربية.

٣. أن تتشبت منظمات المجتمع المدني باستقلالها، عن الحكومات والأحزاب والجماعات السياسية باختلاف توجهاتها.

٤. أن تقوم منظمات المجتمع المدني العربية بتقييم المتاح من آليات حماية حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وتحديد الأساليب المثلى للتعاطي معها، ودراسة أوجه الضعف في هذه الآليات؛ بهدف القيام بحملات منهجية تسعى لإصلاح العيوب الهيكلية في هذه الآليات، وتعزيز دور المجتمع المدني في فعاليتها.

٥. تكثيف دور المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية؛ من خلال المطبوعات والدوريات والتقارير، وكذلك من خلال الدورات التدريبية التي تستهدف الشباب بشكل عام وطلاب المدارس والجامعات بشكل خاص.

توصيات إلى المجتمع الدولي؛

- ١ . ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقدم التسهيلات للحكومات العربية في قمعها للحريات العامة وحقوق الإنسان وأد حركات الاحتجاج السلمية. على المجتمع الدولي أن يراقب التزام الحكومات العربية بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها، وكذلك مراقبة مدى التزام الحكومات بالتعهدات التي قدمتها للحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وكذلك تنفيذ توصيات المجلس خلال مراجعة ملف الحكومة في مجال حقوق الإنسان أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- ٢ . أن يضع المجتمع الدولي على أولوياته خلال الحوارات التي يجريها مع الحكومات العربية، قضايا حقوق الإنسان ودعم الديمقراطية بشكل عام، وحرية التنظيم وأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان ونزاهة الانتخابات العامة بشكل خاص.
- ٣ . الشروع بإطلاق المبادرات الجادة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بما يساعد على تعزيز دور المجتمع الدولي في دعم وبسط السلام والعدالة في المناطق التي تعاني من الصراعات المسلحة.

ملاحق



القاهرة في ١٢ يناير ٢٠١١

فى دورته السابعة
على «منتدى المستقبل» أن يتحول من «نادٍ للمناقشة»
إلى دفع الإصلاح السياسي فى العالم العربي

بيان صحفي

يترقب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان باهتمام النتائج التي سيسفر عنها انعقاد الدورة السابعة "للمنتدى من أجل المستقبل" غدًا في العاصمة القطرية (الدوحة)، بعد ستة أعوام على تأسيس المنتدى، ظل خلالها أقرب إلى "نادٍ للمناقشة"، دون أن يقترب من مهمته الرئيسية؛ أي دفع الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي؛ بينما الوضع يتدهور في المنطقة خلال السنوات الست، وهو ما أدى إلى تراجع اهتمام الرأي العام في العالم العربي بالمنتدى. ومع تراجع القيمة المعنوية للمنتدى، فإن بعض الدول العربية لم تعد تكثرث به، أو تحرص على الحضور بوزراء خارجيتها، بينما تشارك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثمانية بوزراء خارجيتها!

يذكر أن المنتدى من أجل المستقبل قد تم تدشينه في عام ٢٠٠٤ بمبادرة من مجموعة دول الثمانية، ويضم أيضا حكومات الدول العربية في إطار ما يسمى بالشرق الأوسط الموسع، وكذلك ممثلون عن المجتمع المدني في الشمال والجنوب. ويفترض أن يقوم المنتدى بتعزيز الإصلاح

السياسي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية. إلا أنه بعد العام الأول بدأ المنتدى يتخلى عن هدفه الرئيسي، وتحول إلى منتدى لمناقشات عامة حول أهمية الإصلاح؛ بدلا من دفعه عمليا للأمام، واقتصر اهتمامه على إثارة قضايا تنموية واقتصادية محدودة. وتزامن ذلك مع تدخل حكومي متزايد في دور المجتمع المدني والعمل على تهميشه في أعمال المنتدى، وفي بعض الأحيان تم تفويض مؤسسات حكومية عربية أو تابعة للحكومة للتحديث باسمه، ومنع حقوقيين من المشاركة في أعماله. وهو ما رصدته منظمات المجتمع المدني العربية التي شاركت في الاجتماع الموازي للدورة السابعة للمنتدى من أجل المستقبل، الذي نظمه مركز القاهرة في العاصمة المصرية خلال الفترة (٢٧-٢٨) يوليو ٢٠١٠، وقدمت عددا من التوصيات من أجل إحياء المنتدى وتفعيله.

في هذا الإطار فإن مركز القاهرة يحث "منتدى المستقبل" على ما يلي:

- العمل على تحويل المنتدى من نادٍ للمناقشات العمومية المتكررة حول أهمية وضرورة الإصلاح في العالم العربي إلى منبر لمناقشة خطط مجدولة زنيا لإصلاحات سياسية ملموسة، وتقييم وتبادل الخبرات حول تنفيذ هذه الإصلاحات أو انتكاسها، وآلية فعالة لها صلاحيات المراقبة للتوصيات المعتمدة. وإشراك منظمات المجتمع المدني في إجراء التقييم، ووضع حوافز لتشجيع الدول التي تحرز تقدماً حقيقياً.

- التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ على قدم المساواة في جميع مراحل التحضير للاجتماع الرسمي للمنتدى، وخلال الاجتماع ذاته، وألا تنحصر الأعمال التحضيرية ووضع جدول الأعمال بين دول الثمانية والحكومات العربية خلف أبواب مغلقة.

- أن يكون المجتمع المدني مسئولاً بشكل كامل عن تنظيم اجتماعاته التحضيرية ومساهماته لاجتماع المنتدى، ووقف تفويض الهيئات الحكومية العربية للتحديث نيابة عن المجتمع المدني، والإشراف على اجتماعاته التحضيرية.

